

جامعة اليرموك

كلية التربية

قسم الإدارة وأصول التربية

أطروحة دكتوراه بعنوان

دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات للتطوير

The Role of Vocational and Technical Education at Al – Balqa Applied University in Sustainable Development and Suggestions for Development

إعداد

شذا حسين علي بريك

إشراف

الأستاذ الدكتور حسن الحياري- مشرفاً

حقل التخصص– أصول التربية

2014م

دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات للتطوير

إعداد

شذا حسين بريك

بكالوريوس اقتصاد منزلي، جامعة البلقاء التطبيقية، 2008م

ماجستير مناهج التربية المهنيّة وأساليب تدريسها، جامعة اليرموك، 2010م

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في تخصص أصول تربية –جامعة اليرموك، إربد، الأردن

وافق عليها

حسن أحمد الحياري .... رئيساً ومشرفاً

أستاذ دكتور في أصول التربية –جامعة اليرموك

محمد مقبل عليمات .... عضواً

أستاذ دكتور في أساليب تدريس التربية المهنية –جامعة اليرموك

محمد محمود خوالدة .... عضواً

أستاذ دكتور في أصول التربية–جامعة اليرموك

عبد الحكيم ياسين فندي حجازي .... عضواً

أستاذ مشارك في أصول التربية–جامعة اليرموك

باسم عيسى العتوم .... عضواً

أستاذ مشارك في الأنثروبولوجيا / اجتماعية–جامعة العلوم والتكنولوجيا

تاريخ مناقشة الرسالة 2014/5/26م

الإهــداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا . . .

إلى من كد وتعب، وأهداني الحب والحنان . . . . أبي العزيز

إلى من تحت أقدامها الجنان . . . . أمي العزيزة

إلى رفاق دربي الذين شملني حبهم وإخلاصهم . . . . أخواني الأعزاء

إلى رياحين حياتي وقرة عيني . . . . أخواتي الغاليات

إلى الذين آزروني بفيض مشاعرهم السامية ولم ينسوني من فضل دعائهم . . . . أصدقائي الأحباء

إلى كل متعلم ومن يحب العلم ويتعلم . . . حتى يعلم كم من نعماً لا تعد ولا تحصى وهبنا إياها الله تعالى . . .

إلى كل من قدم لي يد العون والمساعدة

إلى وطني الحبيب

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي . . . . ليكون فخرا لي ولهم

الباحثة

شكر وتقدير

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجه وعظيم سلطانه والشكر له على نعمه وفضله . . . . والصلاة والسلام على من أرسله الله رحمه للعالمين وعلى جميع الأنبياء وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين . .

بعد أن منّ الله عليّ وأكرمني بإتمام هذه الرسالة لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر المعطر بشذى الامتنان وعبق الأقحوان إلى الجبل الشامخ والطور الأشم **أستاذي الدكتور حسن الخياري** لما أبداه لي من نصح وإرشاد أثناء إعدادي لهذه الدراسة جزاه الله كل الخير وأدامه منارا للعلم وأهلا لكل خير . . . . .

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ الدكتور محمد خوالده، والأستاذ الدكتور محمد عليمات، والدكتور عبد الحكيم حجازي، والدكتور باسم العتوم على مشاركتهم في مناقشة هذه الأطروحة

كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لكل من قدم لي يد العون والمساعدة لإتمام هذا العمل من زملاء وزميلات .

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة

الفصل الثالث الطريقة والإجراءات

الفصل الرابع عرض النتائج

الفصل الخامس مناقشة النتائج والتوصيات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

قائمة الأشكال

الملخص

بريك، شذى حسين. دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات للتطوير. أطروحة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2014.

(المشرف: أ. د حسن الحياري)

هدفت الدراسة للتعرف على دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة. والوقوف على أهم الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة ومقترحات للتطوير، ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لقياس دور واقع التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية مكونة من (43) فقرة، حيث تم توزيع الاستبانة على عينة الدراسة بالطريقة الطبقية العشوائية والمكونة من (477) طالباً وطالبة، ثم تم استخدام أسلوب المقابلة مع (20) مدرساً للتعرف على الصعوبات التي تواجههم في عملهم، ومقترحاتهم لتحقيق التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية المستدامة في جامعة البلقاء التطبيقية.

وأظهرت نتائج الدراسة أن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ بشكل عام في جامعة البلقاء التطبيقية ودوره في التنمية المستدامة جاء بدرجة متوسطة وبمتوسط حسابي مقداره (3.050) كما بينت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية المستدامة تعزى لأثر متغير المستوى الأكاديمي لصالح طلبة الدبلوم المتوسط، في حين أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند ($\alpha = 0.05$) تعزى لمتغير الجنس والكلية.

وأظهرت نتائج المقابلات أن الصعوبات التي تواجه المدرسين وتحد من عملهم هي صعوبات: فنية ومالية ومادية وسياسات القبول وإدارية، حيث جاءت الصعوبات الفنية

بالمرتبة الأولى وبأعلى تكرار، في حين جاءت الإدارية أقل الصعوبات والتي تحد من عمـــل المدرسين. في ضوء هذه النتائج أوصت الباحثة بإعطاء الكليات نوع من الاستقلالية من خلال منح الصلاحية لعمداء الكليات لتسهيل الأمور المتعلقة بالكلية أو المدرسين أو الطلبـــة، كمـــا أوصت بضرورة تبني الجامعة لسياسات واضحة ترتبط بمعدلات القبول في الكليات التابعة لها وإجراء المزيد من الدراسات حول التعليم المهنيّ والتقنيّ وعلاقته ببعض المتغيـرات والتـــي تثري موضوع التعليم المهنيّ والتقنيّ والعمل على تطويره.

الكلمات المفتاحية: التعليم المهنيّ، التعليم التقنـــيّ، جامعـــة البلقـــاء التطبيقيـــة، التنميـــة المستدامة.

الفصل الأول

مشكلة الدراسة وأهميتها

المقدمة

يعد التعليم الجامعي من الركائز الأساسية التي تسهم بشكل فعّال ومباشر في بناء وتكوين الأفراد أو المجتمع، ومن الطرق الآمنة الذي يضمن التطور السريع والتقدم والازدهار في شتى ميادين الحياة لأي بلد كان، فالتعليم هو السبيل الأقوى من اجل إعداد وتأهيل القوى البشرية، إذ أنها تدفعه نحو الإبداع والابتكار، والتعليم أحد العوامل التي تؤثر على التنمية بكافة جوانبها، والتي تسهم بصورة مباشرة في بناء المجتمع وتطوره كما تزود الدارسين والمهتمين على اختلاف تخصصاتهم بالمهارات الكافية من أجل تحقيق الأهداف المطلوبة مما يجعله قادراً على مواكبةِ التطوراتِ المتسارعة في المجالات العلمية والاقتصادية التي يشهدها العالم بأسره والقدرة على المنافسة على الصعيد المحلي أو الخارجي.

يتصف المجتمع المعاصر بتغير واضح ومتسارع في شتى مجالاته الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الأمر الذي يستدعي مواكبة تلك التغيرات السريعة والعمل على استيعابها بالشكل الصحيح من خلال الاهتمام بتطوير نوعية برامج التربية والتعليم مع التأكيد على أهمية إعداد الأفراد إعداداً يتناسب مع متطلبات العصر المتجددة.

وتلعب التربية دوراً كبيراً في تطوير تلك المجتمعات ولقد سعت المجتمعات إلى التحديث والتجديد في مناهجها التعليّمية من اجل رفع مستوى مخرجات التعليم بحيث تسعى لتحقيق المواءمة مع سوق العمل وتنظيمه بصورة مُثلى إضافة إلى مواكبة ما هو جديد مع ضمان المحافظة على الأصالة.

ويُعدّ التعليم المهنيُّ (جزءاً من التعليم العام)، ذا أهمية بالغة في مقاييس النظم التربوية المعاصرة ففي عهد الإغريق كان هناك انفصال بين التعليم العام والتعليم المهنيّ، وهذا انعكس بوضوح على أسس التقسيم الطبقي إلى فئتين الذين كان عليهم أن يكدوا في سبيل العيشِ، وفئة أخرى بكنف ورخاء، واعتبروا هذا الانفصال أحد الجوانب السلبية في الثقافة الأفلاطونية التي كان يشوبها شائبة الإهمال الكلي بالتعليم المهنيّ والنظرة الدونيّة لهذا النوع من التعلـيم، فـي حين نجد أن الإسلام حث على العمل اليدوي وممارسة الحرف بل إن الرسول (ﷺ) لم يجـد حرجاً في مهنةٍ امتهنها وكان يقول: (ما بعث الله نبياً إلا رعى الغنم، فقال: أصحابي: وأنـت قال: نعم، كنتُ أرعاها على قراريط لأهل مكة)، ومن هنا جاء الاهتمام بالتعليم المهنيّ والتقنيّ والذي يعد نمطاً من أنماط التعليم وركيزة أساسية تستند عليها المجتمعات وقد حظي في الآونة الأخيرة باهتمام كبير في المجتمعات سواء المتقدمة أو النامية فقد اقترن الازدهار والتقدم فـي المجتمعات بتطور هذا النوع من التعليم، وإن فلسفة التعليم بشكل عام والتعليم المهنيّ والتقنيّ بشكل خاص تقوم على أساس الإسهام بشكل مباشر في تحقيق التنمية في المجتمـع، وتلبيـة جميع متطلباته واحتياجاته فهو المورد الأول والأساسي في إحداث التنمية الشاملة حيث يعتبر من أهم مصادر إعداد الأفراد والتي تعتمد عليها جميع خطط التنمية، من هنا تبلّور الاهتمـام بشكل متزايد بالتعليم المهنيّ في الكليات المهنيّة والتقنية (الطويسي، 2013: 9).

ويؤكد اللاّمي والنعيمي (2003: 27-28) على المكانة التي يحتلها التعليم المهنـيّ والتقنيّ، حيث يعتبر من أهم حلقات الوصل بين الأنظّمة التعليّمية وسوق العمل، وقد اعتبـر التعليم المهنيّ والتقنيّ أداة التغيير الرئيسية إذا لا يمكن أن تتحقّق تطلعات الدول في التنميـة الشاملة إلا من خلال المقدرة على التعامل مع تلك المستجدات التكنولوجية، وتقليص الفجوة ما بين الدول المتقدمة والدول النامية، إذ يُحتم على مؤسسات التعليم التقني والمهنـيّ ضـرورة

التوجه السريع في تغيير خططها واستراتيجياتها نحو تطوير أنظمة وأنماط التعليم، واعتماد أفضل وأنجح السياسات التي تؤمن فرص الاستجابة الفاعلة والسريعة لحاجات المجتمع المستقبلية.

ويعد التعليم المهنيّ أحد الأساليب التعليّمية التي تُمكّن من الاستثمار الأمثل للقوى البشرية وتؤدي إلى رفع الكفاية الإنتاجية للعامل والمؤسسة الإنتاجية معاً، وتتجلى أهميته في مساعدة الفرد (الطالب) على استغلال طاقاته وتسخيرها للعمل النافع اجتماعياً مع الاهتمام بحاجة المجتمع الاقتصادية دون الحط من قيمة الأهداف التعليّمية الأخرى (Bled, 1993: 19).

ويُبدي المسؤولون وصنّاع القرار في المملكة الأردنية اهتماماً كبيراً في التعليم المهنيّ والتقنيّ، وتبني الحكومة آمالاً كبيراً على البرامج التقنية لتكون لبنة فاعلة في تطويّر الاقتصاد الوطني بشكل عام والمواطن بشكل خاص، وقد تبنت الأنظمة التربوية اتجاهات عالمية متطّورة تتوافق مع فلسفة المجتمع من خلال تطوير السياسات المتعلقة بالتعليم المهنيّ والتقنيّ، والتنوع في اختصاصاته ومساراته بحيث يُلبي الميول والاتجّاهات الخاصة بالطلبة من جهة، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي وسوق العمل من جهة أخرى. (عطوان، 2007: 143-144).

وتعدُ جامعة البلقاء التطبيقيّة من الجامعات الحكومية الأردنية والتي أولت التخصصات المهنيّة والتقنية، اهتماماً بالغا من خلال تحديد حقول التخصص المتاحة والبرامج التعليّمية التقنيّة، والتي يقبل فيها الطلبة الذين أنهوا المرحلة الثانوية بنجاح، وفي ضوء الاستراتيجيات الواضحة والتي تعتمد على أُسس علمية قائمة على متطلبات وحاجات سوق العمل المحلي والعالمي، من خلال معايير اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الأردن بشكل خاص، وتعنى

الجامعة بالإشراف المباشر على كليات المجتمع أكاديمياً وتربوياً وفنياً وإدارياً، ومن خلال عملية الإشراف على الكليات التابعة لها والموزعة بشكل منظم في اغلب محافظات المملكة، وتتولى الجامعة تحديد مسؤوليات تقع على عاتقها كالنهوض بالمستوى التعليمي بشكل عام والتعليم التقني بشكل خاص، وتحسين أداءها والعمل على تطويرها من اجل تحقيق أهدافها، وتتبنى الجامعة المسؤولية التنظيمية لكافة الكليات من خلال تطوير البرامج التعليّمية وتحسين المناهج وتطوير الخطط الدراسيّة بما يتناسب ويتوافق مع حاجات المجتمع وسوق العمل.

وتعقد الجامعة امتحاناً عاماً على مدار السنة لمخرجات الشهادة الجامعية المتوسطة (حملة الدبلوم) ويتقدم إليه كافة الطلبة الذين أنهوا جميع الساعات الدراسية المطلوبة منهم ضمن تخصصاتهم، وأتاحت الفرصة أمامهم لإكمال دراستهم في نفس مجال التخصص، أما فيما يخص مرحلة البكالوريوس فتضم الجامعة العديد من التخصصات التقنية والمهنيّة باختلاف سنوات الدراسة لتلك التخصصات (الشوابكة؛ مزاهرة؛ الخرابشة؛ 2009: 7).

مشكلة الدراسة وأسئلتها

بالرغم من الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم المهنيّ التقني في عملية التنمية المستدامة وفي ضوء خبرة الباحثة في هذا الميدان حيث أنها تعمل محاضرة في إحدى الكليات التابعة لجامعة البلقاء لمدة تزيد عن خمس سنوات، فقد أدركت أن هناك بعض الدلائل والمؤشرات السلبية، مما يؤكد على أن التعليم المهنيّ والتقنيّ في وضعه الحالي وضمن إمكانيات الجامعة المحدودة لا يحقق الأهداف التي وضعت من اجلها، من إعداد وتأهيل للكوادر الفنية، القادرة على تلبية احتياجات السوق المحلي كما أن التعليم المهنيّ التقني لم يلقَ الاهتمام والمكانة التي يستحقها من المسؤولين بالقدر المعطى للجانب الأكاديمي، وفي الآونة الأخيرة كان هناك

ازدياد ملحوظ في أعداد الطلبة المقبولين في الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، واستحداث تخصصات جديدة في ظل غياب الكفايات التعليمية المناسبة، فضلاً عن عدم توفر البنيّة التحتيّة المناسبة وغياب التخطيط الاستراتيجي الأمر الذي ينعكس بصورة سلبية في تخريج طلبة لا يمتلكون المؤهلات والكفايات المهنيّة اللازمة التي تؤهلهم للانخراط في سوق العمل مما ينعكس بصورة واضحة على أدائهم وإنتاجهم.

الأمر الذي يستدعي القيام بدراسات من اجل الوقوف على الأسباب المؤدية إلى ذلك والوصول إلى حلول ومقترحات تهدف إلى إعلاء من قيمة التعليم المهنيّ والتقنيّ بحيث يسهم بصورة مباشرة وايجابية بالنهوض بالوطن بكافة جوانبها.

وبالتحديد فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التعرف على دور التعليم المهنّي والتقنّي في جامعة البلقاء التطبيقية وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟
2. هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة = ($\alpha = 0.05$) في دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، الكلية، المؤهل العملي)؟
3. ما الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟
4. ما المقترحات لتحسين وتطوير دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

أهمية الدراسة

نظراً لأهمية التعليم المهنيّ والتقنيّ والدور الذي يلعبه في تنمية عجلة الاقتصاد، وظهور الحاجة الماسة إلى إعداد وتأهيل جيد للخرجين من اجل مواكبة ما هو مستجد على الساحات الدولية من تطّور وتقدم والعمل على تلبية حاجات سوق العمل وتزويدهم بأيدي عاملة مؤهلة تأهيلاً سليماً حيث برزت أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تبرز أهمية التعليم المهنيّ والتقنيّ بوصفه القاعدة الأساسية لإعداد الكوادر الفنية التي تسهم في بناء المجتمع وتقدمه.
- تبرز أهمية هذه الدراسة فيما ستقترحه من حلول قد تساعد في تحسين وتطوير دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية وتفعيل دوره بشكل ايجابي.
- كما تمكن الجهات المعنية من الإفادة من نتائج هذه الدراسة في وضع البرامج والخطط الدراسية الملائمة والتي تتناسب مع حاجات ومتطلبات سوق العمل من خلال إحداث التوازن ما بين التخصصات المطروحة وحاجات سوق العمل.
- قد تسهم هذه الدراسة في فتح آفاق ورؤى مستقبلية جديدة للبحوث التربوية، والمساهمة في رفد الأدب التربوي وإثراءه بما يتضمنه من معلومات تتعلق بموضوع الدراسة، وذلك من خلال ما تتوصل إليه هذه الدراسة من نتائج.
- أهمية المقترحات التي يمكن تقديمها في ضوء نتائج البحث لتحسين واقع التعليم المهنيّ والتقنيّ وجعله ملبياً لمتطلبات سوق العمل وذلك بالاعتماد على استطلاعات آراء أرباب العمل من خلال تحديد نوع المهارات والمواصفات المطلوبة في العاملين.

- وقد تساعد نتائج هذه الدراسة المسؤولين عن إدارة الكليات في تحديد الصعوبات التي تواجه التعليم المهنيّ والتقنيّ وفي سبل مناسبة من شأنها التغلب على تلك الصعوبات والارتقاء بأدائها بشكلٍ خاص.

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

1. بيان دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة.
2. التعرف على الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة.
3. التّعرف على المقترحات لتطوير وتحسين التعليم المهنيّ والتقنيّ من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

- **التعليم المهنيّ:** هو التعليم المتضمّن الإعداد التربوي للفرد والمصمم لإكسابه المهارات والقدرات المهنيَّة والذي تقوم به مؤسسات تعليمية ضمن مستوى الثانوية العامة (المصري،1984: 20).

ويعرف إجرائياً: إكساب الفرد المهارات اليدوية والمعرفة المهنيَّة والذي تقوم به جامعة البلقاء التطبيقية بمستويات الدراسة المختلفة.

- **التعليم التقني:** هو التعليم المتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية بعد الثانوية العامة (المصري، 1984: 20).

- **التنمية المستدامة:** يقصد بها الاستعمال الأمثل والفعال لجميع المصادر البيئية، والحياة الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل لكل فرد في المجتمع (وديع، 2007: 2).

ويرى فتح الله (1995: 24) "إن التنمية المستدامة هي تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمل يتناول بالتغير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات البنائية كافة، بما يكفل تعظيم القدرات للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، مما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بعيداً قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية".

وتُعرف إجرائياً: تلبية احتياجات الإنسان مع المحافظة على موارد الأرض الطبيعية لإنقاذ الأجيال القادمة.

- **جامعة البلقاء التطبيقية:** هي جامعة أردنية حكومية مركزها السلط تأسست عام 1997 يلتحق بها الطلبة بعد نجاحهم في الثانوية العامة للتخصصات المختلفة في شتى حقول المعرفة خلال المرحلة الجامعية وتتضمن مراحل التعليم فيها الدبلوم المتوسط، البكالوريوس، ماجستير، ولديها العديد من الكليات الموزعة تقريبا في جميع محافظات المملكة.

حدود الدراسة

يمكن تعميم نتائج الدراسة الحالية في ضوء الحدود الآتية:

- **الحدود البشرية:** اقتصر تطبيق هذه الدراسة على الطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية.

- **الحدود المكانية والزمانية:** أجريت هذه الدراسة على جميع الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية في الأقاليم (الشمال، الوسط، الجنوب) خلال الفصل الدراسي الثاني 2014/2013م.

حدود الأداة:

اقتصرت هذه الدراسة على استخدام استبانة موجهة للطلبة لقياس دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة، كما تم استخدام البحث النوعي من خلال إجراء مقابلات مع (20) مدرساً ممن يعملون في جامعة البلقاء التطبيقية.

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولاً- الأدب النظري:

يحتوي هذا الفصل جزئيين رئيسيين، ويتضمن الجزء الأول مجموعة من المواضيع التي تشكل القاعدة الأساسية لفهم موضوع هذه الدراسة، والمتمثلة بالأدب النظري المتعلق بتطُّور التعليم المهنيّ والتقنيّ والاتجاهات الحديثة والقديمة المستمدة من الفكر التربوي في المجتمعات على اختلاف النظرة الفلسفية لها، وصولاً إلى مراحل التعليم المهنيّ والتقنيّ ومفهومه، وأهدافه، وأنواعه، وأهمية التعليم المهنيّ والتقنيّ وعلاقته وربطه بالتنمية المستدامة، وانتهاء بالمعوقات التي تواجه التعليم المهنيّ والتقنيّ، وفي الجزء الثاني من هذا الفصل تم استعراض الدراسات العربية والأجنبية والمقالات البحثية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، مرتبة، وتم تقسيمها إلى قسمين الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية مرتبة وفقاً للتسلسل الزمني من حيث الأقدم إلى الأحدث.

التعليم المهنيّ والتقنيّ

يُعد التعليم المهنيّ جزءاً من التعليم العام ولقد حُظي بالاهتمام الكبير في الآونة الأخيرة من قبل المجتمعات كافة لما له من دورٍ أساسيٍ وهام في إعداد القوى المؤهلة تأهيلاً سليماً ويتفاوت هذا الاهتمام نتيجة لتفاوت التقدم الاقتصادي والاجتماعي والصناعي والتقني لتلك المجتمعات، ذلك لان هذا النوع من التعليم بحاجة إلى تكلفة مادية عالية بعكس التخصصات الأكاديمية الأخرى (عليمات، 1991: 11).

ويحتل التعليم المهنيّ والتقنيّ مكانة مميزة داخل النُظم التعليّمية في اغلب أقطار العالم المتقدمة أو النامية؛ وذلك بسبب الحاجة الماسة إلى مخرجات التعليم المهنيّ من أجل رفد سوق العمل بالقوى العاملة والمؤهلة تأهيلاً سليماً (المصري، 1993: 7).

غير أن هناك كثيراً من الصعوبات التي واجهت هذا النمط من التعليم كان من أهمها مدى إقبال الطلبة على الالتحاق بهذا النوع من التعليم حيث أن تلك المجتمعات ما زالت تنظر إلى التعليم المهنيّ نظرة سلبية، حيث ينظر إليه على انه بديل اقل مكانة من التعليم الأكاديمي وهو السبيل الوحيد للطلبة اللذين يفشلون في الالتحاق ببرامج التعليم الأكاديمي (الزوبعي، والجنابي، 2003: 18).

وقد أخذت مختلف الدول على عاتقها المتقدمة أو النامية اهتماما متزايداً، بالتعليم المهنيّ لما له من أهمية كبرى في التنمية الشاملة والتقدم التكنولوجي، والمتمثل بالتوسع الكمي والنوعي لهذا النمط من التعليم، كما أولت منظمة الأمم المتحدة (اليونسكو) الاهتمام الأكبر من خلال ما جاء في التوصيات التي اعتمدها المؤتمر في تشرين الثاني (1974م) والتي تضمنت ما يلي:

- يُعد التعليم المهنيّ شرطاً أساسياً في دعم التنمية الحضارية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.
- لا بد من توفر موارد مالية كافية لدعم التعليم المهنيّ وإعطاءه درجة عالية في سُلّم الأولويات.
- يرتبط التعليم المهنيّ بشكل مباشر بخلفية وفلسفة المجتمع وواقعة وخطط التنمية فيه وتطوره، من خلال ارتباطه بالأسس والتقاليد السائدة في المجتمعات (الزوبعي، الجنابي، 2003: 22-23).

إن التعليم المهنيّ ليس مفهوماً حديثاً، فقد ارتبط ظهوره بالبدايات المبكرة لتكّون المجتمعات وكان جزءاً أساسياً في عملية تطور الإنسان، وكان التعليم المهنيّ في المجتمعات القديمة قائماً على البساطة، وتعود بداية التعليم المهنيّ إلى أقدم الحضارات التي عرفها الإنسان، حيث سُجِّل التاريخ أول بدايات التعلم في الحضارة المصرية (الفرعونية) إلا أن تعلم المهن لم يكن مفتوحاً للجميع، وكانت المهن تورث من الآباء إلى الأبناء وارتبط التعليم الفني والمهنيّ بالجوانب العسكرية في الحضارة الفرعونية، كما كانوا يتعلمون بعض المبادئ الأساسية في القراءة والكتابة وكان التعليم يتم بإشراف خاص ويخضع لسلطة الكهنة، ومن أكثر العلوم المهنيّة انتشارا في تلك الفترة الهندسة والطب بالإضافة لصناعة الأسلحة التقليدية (مرسي، 1994: 47/76).

ولعل التعليم المهنيّ في العصور اليونانية لم يحظَ باهتمام كبير، واتسم في تلك الفترة باحتقار الأعمال اليدوية، وسُمّو التعليم النظري على التعليم المهنيّ، ويرجع الفضل إلى اليونان في فكرة التخصص في الحرفة الواحدة وتمثل الباناوشك (BANAUSC) أول مؤسسة تعليمية تدريبية تركز على الحرف الميكانيكية باليونان في تلك العصور (أبو شقرة، 2011: 14).

أما التعليم المهنيّ في عهد الرومان فكان يتم من خلال المحاكاة والممارسة، وقد اهتموا بتنشئة الأفراد على حب العمل والرغبة في ممارسته والاهتمام بجوانب الحياة المختلفة، وكانت هذه النظرة الأولى في دعم العمل اليدوي الذي بدأ يزداد الاهتمام به تدريجياً، فنجد اهتمام الآباء بتعليم أطفالهم أعمالا يدوية، تفيدهم في حياتهم اليومية البسيطة، وركزت هذه الحضارة على الاهتمام بالأعمال الزراعية والصناعية والنسيجية (السبايبة، 1998: 17).

ويشير الطويسي (2009: 24) إلى أن النظرة إلى مكانة المهن والتعليم والمهنيّ والتقنيّ من المسائل ذات الأهمية التي تم التطرق لها في الفلسفات المختلفة وبتطّور تلك المدارس الفلسفية على مر العصور، والذي انعكس بصورة مباشرة على التعليم المهنيّ في تلك الحقبة الزمنية، حيث نرى بأن تلك المدارس كان لها الأثر الكبير في تقدم وازدهار هذا النوع من التعليم من خلال الدور القوي الذي لعبته تلك المدارس الفلسفية؛ وفيما يلي وصفاً لما أشارت إليه بعض الفلسفات التربوية:

الفلسفة المثالية

يعد أفلاطون رائد هذه الفلسفة، حيث قسم المجتمع إلى ثلاث طبقات (الفلاحون، الصناع، والمحاربون) ولقد أكد على أهمية التربية في تكوين الأخلاق عند الأفراد (الطويسي، 2009: 17)، واحتقر العمل اليدوي لأنه من عمل الرقيق وليس من عمل المترفين مادياً اللذين يحترمون مكانتهم الاجتماعية، وقد ورث العالم الغربي فكرة عدم ملائمة الحرف للرجل المهذب عند أفلاطون للأجيال المتلاحقة (ذيابات، 2003: 22).

أما الفلسفة الطبيعية فترى أن يتمتع المتعلم بالعالم من حوله، وأن الطفل يولد ولديه قدرات واستعدادات فردية، ومن رواد هذه الفلسفة (جان جاك روسو)، حيث أكد على احترام حرية الفرد وهذا يتناغم مع الفلسفة التي تقوم عليها التربية المهنيَّة، حيث احتلت مكانة ايجابية عند الفلسفة الطبيعية من خلال اهتمامهم بالتعليم المهنيّ والحرف الأخرى (الطويسي، 2009: 25).

ويؤكد أصحاب الفلسفة الواقعية بأن مصدر الحقائق هو العالم، ومن أنصار هذه الفلسفة (جون لوك) الذي أكد على المكانة الايجابية للمهن المختلفة، حيث نادى بأهمية تهيئة الفرد للحياة العملية سواء كان ذلك على هيئة حرفة أم مهنة، واوجد مدرسة أطلق عليها

المدرسة العملية (Working School) لجميع الأطفال حيث يتعلمون في هذه المدرسة أعمالاً مهنية وحرفية تفيدهم في الحياة اليومية (أبو شعيرة، 2001: 18).

ولم يختلف الأمر كثيرا عند الفلسفة البراجماتية حيث تُعنى هذه الفلسفة بالعمل ويؤكد أنصارها على أن التربية هي الحياة ويؤمن هؤلاء بمبدأ التعليم بواسطة العمل (Learning by doing) ومن أنصار هذه الفلسفة "جون ديوي" والذي أكد على أنه " لا يوجد شيء له المكانة المعرفية الحقيقية والفهم المستمر إلاّ إذا كان نابعاً من التجربة والحقيقية التي أصابت نجاحاً كبيراً في صنع المعرفة" (أبو شعيرة، 2011: 19).

واهتمت الفلسفة البراجماتية بدراسة الظواهر الوجودية، حيث ركزوا على الجانب العملي أكثر من حجم المعارف النظرية، التي ينقلها الفرد وهذا أكد على قيمة ومكانة التعليم المهنيّ لدى أنصار هذه الفلسفة إلاّ أنهم يهاجمون التعليم المهنيّ والتخصص إذا كان يقيد مستقبل الإنسان ويقلل من فرص الاختيار الجيد للعمل (الطويسي، 2009: 27).

وبالرغم من اختلاف تلك الفلسفات إلا أنّ النظرة السلبية إلى العمل اليدوي سادت لفترات طويلة في تلك المجتمعات حيث كانوا ينظرون إلى الحرف والصنّاع نظرة امتهان واحتقار حتى مجيء الإسلام ورفع من منزلة العمل والعمالّ، وقد حث الإسلام على العمل وطلب الرزق، واهتم القرآن بالعمل بوصفه فعلاً خلاق ورسالة إنسانية واستمرارية العيش فيها بدار تكليف وامتحان وعبادة لقوله تعالى: قَالَ تَعَالَى: ﴿ فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَوٰةُ فَانتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِن فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَّعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿١٠﴾ ﴾ الجمعة: ١٠

فالآية الكريمة دلت على طلب الرزق، والكسب قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِىٓ أَنشَأَ لَكُمُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ وَٱلْأَفْـِٔدَةَ ۚ قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾ المؤمنون: ٧٨ وتدل الآية الكريمة على ضرورة شكر الإنسان لخالقه، ولا بد للإنسان أن يتلقى علومه من مصادره الأساسية (أبو شعيرة،2006، 54-55).

وأكد الفكر التربوي الإسلامي منذ الأزل على أهمية العمل فهو سنة الحياة ومرابع السعادة في الدنيا والآخرة، قَالَ تَعَالَى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ ۖ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴾ الملك: ١٥ ولقد ذهبت نصوص الآيات الكريمة إلى ما هو بعد ذلك، وهو الإشادة بالمهن، والعاملين بها وقد امتدح الحق جلا وعلا سيدنا داود عليه الصلاة والسلام، والمهنة والتي كان يمارسها قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴾ الأنبياء: ٨٠، لقد حث الإسلام على العمل اليدوي، ورغب الأفراد للانخراط فيه فدعا إلى تعلم المهن والحرف والصناعات وليس أصدق ولا أدل على ذلك من مزاولة الرسول (ﷺ) لمهنة رعي الغنم والتجارة فهو القدوة لنا في أقواله وأفعاله.

ولقد سار على درب من سبقوه من الأنبياء والرسل عليهم السلام حيث عمل، آدم بالحراثة، ودواود بالحدادة، وزكريا بالتجارة، ونوح بصناعة السفن، وموسى بالرعي، عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم (الطويسي، 2009: 30-31).

وإن هذه النصوص القرآنية جاءت واضحة وقوية في الحث على العمل والكسب الطيب، ولهذا جاءت أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام مدعمة للمعاني التي تضمنتها الآيات القرآنية الكريمة ومن الآثار الواردة عن الصحابة التي تحث على العمل قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إني لأرى الرجل فيعجبني فأسأل: أله حرفة؟ فإذا قالوا، لا: سقط من عيني، وعن ابن عمر رضي الله عنهم عن النبي (ﷺ) أنه قال: " إن الله يحب العبد المحترف"، وقوله

عليه الصلاة والسلام: (ما من مسلم يزرع زرعا أو يغرس غرساً فيأكل منه طيراً أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة".

في ضوء ما تقدم نجد أن الإسلام حرص كل الحرص على تعليم الإنسان، وان منزلته عند خالقه هي بقدر ما يقوم به من عمل، فتعززت مكانة التعليم المهنيّ والتقنيّ والعاملين بها فأصبحت مظهر من مظاهر النشاط والازدهار الاقتصادي للمجتمعات كافة.

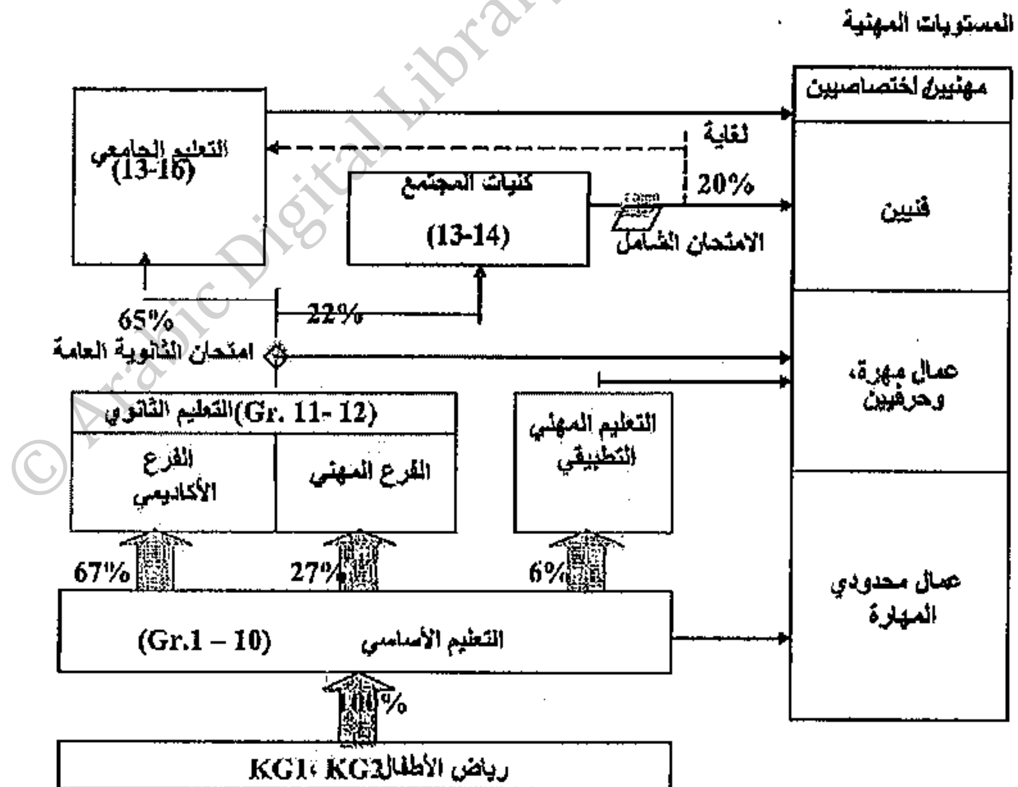
لقد بدأ التعليم المهنيّ في الأردن منذ بداية الخمسينات حيث أدرك التربويين أهمية التعليم المهنيّ ودوره في إعداد الأجيال، وتدريبهم على مختلف المهن والحرف اللازمة في كافة القطاعات الصناعية أو الزراعية، وقدرة هذا النوع من التعليم على رفد سوق العمل بما يحتاج إليه من كفاءات وطاقات تهتم بشكل فعّال في تقدم الاقتصاد الوطني وازدهاره، وقد دأبت المؤسسات الحكومية إلى تطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالتعليم المهنيّ، وقد مر التعليم المهنيّ في الأردن بمراحل تنموية متعددة وهذا ما أكد عليها المصري (1993: 3)، في أهم ما جاء في المادة الخامسة من القانون الصادر 1988 فكان من بين ما ورد في هذا القانون فيما يلي:

- توجيه نطاق تربوي يتلاءم مع حاجات الفرد والمجتمع، والعمل على إقامة وإيجاد التوازن بين حاجات الفرد والمجتمع.
- التأكيد على أهمية الخبرة الشاملة، وأهمها الخبرات المهنيَّة والتكنولوجية.
- توفير الفرص الكافية لتحقيق مبدأ التربية المستديمة والتعاون مع الجهات المختلفة.

وأبدى الأردن على اختلاف المؤسسات التعليّمية اهتماما كبيراً بالتعليم بشكل عام والتعليم المهنيّ والتقنيّ بشكل خاص وسعت إلى تطويره وتنويع البرامج المتاحة، وزيادة إعداد الطلبة المقبولين في البرامج المهنيَّة والعمل على توفير مرافق تدريبية لتلك المؤسسات التعليّمية

وهذا ما أكد عليه في خطط التطوير التربوي، والتي أكدت على دور التعليم المهنيّ والتقنيّ وإتاحة المجال للطلبة لمواصلة تعليمهم من خلال فتح قنوات التعليم العالي لهؤلاء الخريجين (غالي، فريحات، 1993: 4).

وذلك من خلال دور المؤسسات الحكومية والجامعية وتفعيل دورها في تنمية التعليم المهنيّ والتقنيّ، ويتكون نظام التعليم الرسمي في الأردن من أربع مراحل هي: مرحلة تعليم رياض الأطفال، مرحلة التعليم الأساسي، مرحلة التعليم الثانوي، مرحلة التعليم الجامعي كما هو موضح في الشكل (1).



الشكل (1)

هيكل نظام التعليم في الأردن

(منذر المصري، 2007، 66-67)

ويشرف على التعليم المهنيّ والفني والتدريب في الأردن خمس مجـالات، منهـا ثـلاث جهات يشرف عليها القطاع العام، وجهة رابعة يشرف عليها القطاع الخاص والجهات الرسمية الثلاث هي:

1. وزارة التربية والتعليم ممثلة في التعليم الأساسي والتعليم الثانوي المهنيّ.
2. وزارة العمل ممثلة في مؤسسة التدريب المهنيّ.
3. وزارة التعليم العالي ممثلة في جامعة البلقاء التطبيقية.
4. أما الجهة الرابعة والتي يشرف عليها القطاع الخـاص وتمثـل (الكليـات الجامعيـة المتوسطة الخاصة، المراكز الثقافية الخاصة، وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين، مراكز التدريب في قطاعي الصناعة والأعمال ومراكز التدريب في المؤسـسات المجتمـع المحلي غير الحكومية).
5. القوات المسلحة

وتعتبر جامعة البلقاء التطبيقية من أهم الروافد المهمة في تلبية احتياجات السوق المحلـي من أيدي عاملة من خلال خريجين هذه الجامعة حيث أنشئت عام 1997، وتدير جامعة البلقاء التطبيقية (16) كلية جامعية متوسطة منتشرة في مختلف محافظات المملكة ويلتحق في الكليات الجامعية المتوسطة ما يقارب (26.967) طالبا وطالبة حسب إحصائية الجامعة موزعين على مختلف التخصصات التي تطرحها الجامعة (الملحق 4)، ويكتسب الطلبة معـارفهم النظريـة ومهاراتهم العملية في القاعات والمختبرات والمشاغل التي توفرها كل كلية من الكليات التابعة لها، وتعمل الجامعة على تنظيم إدارة الكليات في المملكة وتقديم برامج ذات طابع تقني ومهني ضمن فترات زمنية حسب طبيعة البرنامج وتهدف الكليات الجامعية المتوسطة إلى:

- تشكيل نظام تعليمي متميّز في حقل العلوم التطبيقية، يساهم في إعداد الطلبة لـدخول سوق العمل ضمن التخصصات المتاحة.
- تخريج طلبة متفوقين من أجل الالتحاق بالجامعات وإكمال دراستهم في التعليم العالي (منذر المصري، 2007: 28).

هذا وقد برزت عدة تعريفات للتعليم المهنيّ والتقنيّ:

فالتعليم المهنيّ: هو نمط من أنماط التعليم النظامي والذي يعد الفرد إعداداً تربوياً وإكسابه المهارات المهنيّة والمعرفية والذي تشرف عليه مؤسسات تعليمية بمستوى الثانوية العامة، من اجل إعداد عمال ماهرين حتى يكونوا حلقة وصل مع خريجو الكليات التقنية (المصري، 1984: 20).

وعرفه أبو شعيرة (2011: 49) بأن "التعليم هو الذي يكون محتواه التعليمي قادراً على تهيئة الأفراد لان يكونوا ناجحين في مهنتهم الحياتية وهو ذلك النوع من التعليم الذي يهدف إلى إكساب المنتظمين فيه مهارات وقدرات ومعارف واتجاهات وعادات في مجال العمل على مستوى الدراسة الثانوية في قطاعات الصناعة والتجارة وغيره".

أما محاسنة (2010: 35) فقد عرف التعليم المهنيّ بأنه نمط من أنماط التعليم النظامي والذي يتضمن الأعداد التربوي الجيد مع التركيز على إكساب المهارات اليدوية والمعرفية والمهنيّة من خلال ما تقدمه المؤسسات التعليمية.

ولقد عرف أبو سل (1990: 444) التعليم المهنيّ بأنه "جانب رئيسي من العملية التربوية يشمل بالإضافة إلى التعليم العام الدراسة التكنولوجية والخبرات العملية والمعارف التي تتعلق بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتعنى بشكل أساسي بالإعداد للعمل اليدوي النافع المنتج في مختلف المجالات المهنيّة".

أما تعريف اليونسكو للتعليم المهنيّ فقد عرفه: "بأنه التعليم الذي يُعنى بالجوانب المختلفة من العملية التعليميّة التي تتضمن بالإضافة إلى التعليم العام دراسة العلوم التقنيّة وما شابهها والحصول على المهاراتِ العمليّة والاتجاهاتِ والقيم والمعرفة المتعلقة في قطاعات الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة المختلفة" (الحيلة، 1998: 22).

في ضوء التعريفات السابقة يمكن أن يعرف التعليم المهنيّ بأنه عبارة عن عملية تتم فيها تعليم الأفراد المهارات والقدرات الكافية والي تؤهله للقيام بالأعمال وتحقيق الأهداف المتوخاة من التعليم من أجلْ إعداد عُمال مهرة بكفاءات عالية.

أما التعليم التقنيّ فقد عرفه (المصري، 1984: 20) بأنه نمط من أنماط التعليم النظامي والذي يعد فيه الفرد إعداداً تربوياً واكتسابه المهارات المعرفية والتقنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية لمدة لا تقل عن سنتين بعد المرحلة الثانوية.

وعرفه (الزوبعي، الجنابي، 2003: 23) بأن التعليم التقنيّ: "هو تعليم نظامي يتم في مؤسسات ترتبط بهياكل التعليم بصورة مباشرة أو غير مباشرة ويتم فيه إكساب المهارات العملية وإعطاء المعارف النظرية بصورة تتماشى مع متطلبات العمل بحيث يستطيع التقني الانتهاء من البرنامج إلى الانتقال إلى سوق العمل".

ولقد عُرف التعليم التقنيّ "ذلك النمط من التعليم العالي والنظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والمعرفة التقنيَّة، والذي تقوم به مؤسسات تعليميّة نظاميّة لا تقل عن سنتين بعد الثانوية، لإعداد القوى العاملة (أُطر فنيّة) في مختلف الاختصاصات الصناعيّة، والإداريّة وغيرها، وتقع عليها مسؤولية التشغيل والصيانة والخدمات" (حمدان، 2001: 84).

فالتعليم التقنيّ هو التعليم الذي يهدف إلى إعداد فنيين في مستويات العمل ويعتبر حلقة وصل بين خريجي الجامعات وبين الاختصاصيين والتعليم التقنيّ ضمن مؤسسات تعليمية بعد مرحلة الثانوية العامة.

نلاحظ مما سبق أن تعريف التعليم التقني قد ركزّ على إكساب الفرد المهارات والمعارف الأساسية والتي تَعدهُ من أجلِ الانخراط في سوق العمل وفي اغلب المناهج التدريسية في هذا المجال ثم التركيز على الجوانب العلميّة مع الاهتمام بالجانب التطبيقي في مجال إعداده وتأهيله، ويُعنى التعليم المهنيّ بجميع أشكال ومستويات العملية التعليًمية والتي تتضمن بالإضافة إلى المعارف العامة، ودراسة التكنولوجيا والعلوم المتصلة بها واكتساب المهارات العملية والمهارات، والمواقف، والمدارك المستعملة بالممارسات المهنيًة في شتى قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي ترمي إلى إحداث تنمية شاملة في كافة أبعادها المختلفة (مصطفى، 2001: 21).

وقد ظهر التعليم المهنيّ والتقنيّ بمسميات متعددة في الدول العربية للدلالة على مؤسسات الأعداد المهنيّ والتقنيّ ومدلولاتها وكان من ابرز تلك المسميات التي ذكرها (مصطفى، 2001: 129-130).

التعليم الثانوي المهنيّ

اعتمدت المنظمات التربوية العربية مصطلح " التعليم الثانوي المهنيّ" للدلالة على الأعداد المهنيّ النظامي الذي يتم في المدارس الثانوية، ويتضمن خطته الدراسية مجموعة مواضيع مختارة في التعليم العام ومجموعة مواضيع مهنية نظرية، والتطبيقات العملية، ومدته الدراسية (2-3) سنوات دراسية ويخضع الطالب إلى امتحان الشهادة الثانوية المهنيًة ويحصل

الطالب الناجح على شهادة تخوله أما بالالتحاق بسوق العمل أو مواصلة التعليم العالي في حقل التخصص المهنيّ.

أما التعليم التقنيّ فقد اعتمدت الأمم المتحدة للتربية والثقافة (اليونسكو) التعليم التقني للدلالة على الإعداد المهنيّ الذي يتم في مؤسسات التعليم العالي (فوق الثانوية العامة) ودون الدرجة الجامعية الأولى وتتراوح مدته بين (2-3) سنوات ويهدف إلى إعداد العاملين في فئة المستوى الفني.

ويعود الاهتمام بالتعليم المهنيّ على مستوى الأردن في عام (1924) حيث أنشئ أول مدرسة صناعية وفي عام (1939) أصدرت وزارة المعارف أول تشريع تعليمي أشار إلى التعليم المهنيّ النظامي، وقد بدأ التوسع في التعليم المهنيّ عندما صدر قانون التربية والتعليم (1964) بحيث أصبح التعليم المهنيّ بموجب هذا القانون يُعنى بممارسة نشاط مهنّي في أحد المجالات المختلفة (مجالات زراعية، أو صناعيّة، أو تجاريّة، أو الاقتصاد المنزلي)، أما في عقد الثمانينيات فقد اتسم بالتطور النوعي، في مجال المناهج بعامة، ومناهج التعليم المهنيّ بخاصة والتأكيد على أهميّة المؤاءمة بينهما، وقد حظيّ التعليم المهني باهتمام كبير في جلسات مؤتمر التطوير التربوي المهني الذي عقد في أيلول عام (1987) برعاية ملكية إذ ركز على إعداد الفرد إعداداً متكاملاً من جميع جوانب شخصيته وكانت توصياته كما يلي:

1. فتح قنوات الاتصال الأفقي بين التعليم المهني والأكاديمي بحيث تعمل على تسهيل عمليّة تنقل الطلاب بين هذه الفروع.
2. إفساح المجال أمام طلبة التعليم المهنّي الشامل للالتحاق بالجامعات ضمن تخصصهم.
3. التقريب بين برامج التعليم المهنيّ والتعليم الأكاديمي حيث يتم دمجها في مسار التعليم الثانوي الشامل، بحيث تكون هناك مباحث مشتركة ثقافية ما بين الجانبين.

4. تعزيز دور المدرسة الشاملة التي تحتوي على عدة فروع للتعليم المهنّي.

5. تدريس مبحث التربية المهنيّة بجميع صفوف مرحلة التعليم الأساسي (الطويسي، 2003).

وبرز الاهتمام بالتعليم التقني والمهنيّ في الأردن من خلال ما تضمنته الفقرة (3) من قانون التعليم العالي تعريف " الوظيفة المهنيّة" التي تتمثل في إعداد القوى البشرية المدربة في المستوى التقني في مجالات الصناعة والزراعة والخدمات وتلبية لحاجات المجتمع والتنمية، وذلك من خلال تزويد الدارسين بمعرفة نظرية وتطبيقية وبمهارات عملية وتطبيقية وباتجاهات وقيم عادات عمل سليمة بما يمكنهم من القيام بأعمال المهن التي يختصون فيها عن دراية بطبيعتها تخصصهم في مراحلها ونتائجها وبدقة واختصار وسلامة وسرعة فضلاً عن تنمية كفايتهم الاجتماعية" (الشوابكة، مزاهرة، الخرابشة، 2009: 12).

ويعد تطوير التعليم التقنيّ والمهنيّ وتحسين مستوى البرامج التي يقدمها هو السبب الرئيسي في ضمان جودة مخرجات التعليم، وهذا يتحقق من السياسات والإجراءات المتبعة في سبيل تحسين الجودة أولا وانتهاءً بتحقيق الأهداف المتوخاة من التعليم المهنيّ والتقنيّ والتي تتمثل بما يلي (أبو زينة، 2008: 12):

- اعتماد الأسس والمعايير اللازمة لاعتماد الكليات الجامعية والمتوسطة.
- فتح تخصصات وبرامج في ضوء متطلبات سوق العمل والخطط التنموية الشاملة.
- التوسع في استيعاب عدد الملتحقين بالتعليم الجامعي والمتوسط وخاصة الإناث بما يتفق مع التخصصات المطلوبة في سوق العمل.
- تطوير الأساليب المستخدمة في التعليم الجامعي ومواكبة ما هو مستجد على الساحات الدولية.

كما تطرق (الزوبعي والجنابي، 2003: 29- 30) إلى أهم الأهداف المتعلقة بالتعليم المهنيّ والتقنيّ، ويمكن تحديد الأهداف الخاصة بالتعليم المهنيّ بما يلي:

1. رفد المشاريع والبرامج التي تسهم بالتنمية الشاملة من خلال إعداد أيدي عاملة ومؤهلة في مختلف التخصصات التي يحتاجها المجتمع.
2. رفع قدرات ومهارات القوى العاملة في تلك التخصصات عن طريق إشراكهم في دورات تدريبية مكثفة تسهم في تمكينه من الأداء السليم للمهارات المختلفة.
3. تحقيق المواءمة ما بين مخرجات التعليم في هذه المرحلة وحاجات سوق العمل.
4. مواكبة التطورات التكنولوجية لتحقيق أهداف المجتمع.

ويتكامل دور التعليم المهنيّ مع التعليم التقني بما يلي:

1. تجاوز أو تعليل النقص في هدم القوى العاملة الحالية وتعليل الاعتماد على الأطر التقنية الخارجية.
2. تهيئة طاقات تقنية قادرة على إدارة المشاريع الصناعية والتجارية والزراعية.
3. العمل على ربط التعليم التقني بالقطاعات التنموية كافة.

وتكمن أهمية التعليم المهنيّ والتقنيّ في مخرجات هذا النوع من التعليم من الأيدي المؤهلة تأهيلاً سليما والمدربة بشكل جيد، وهذا ما أكدت عليه أبحاث ومؤتمرات اليونسكو وكان من أهم التوصيات التي خرج بها مؤتمر اليونسكو عام 1974م: " ينبغي تطوير وتوسيع التعليم التقني والمهنيّ ليصبح تعليماً مستمراً أو هدفاً ذا أولوية في جميع الإستراتيجية التربوية وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة للسماح لكل فرد مهما كانت مؤهلاته التربوية وقبل أن يحصل على وظيفة أن يتابع دراسته المهنيّة والعامة" (اليونسكو، 1974: 18).

ومن أجل إعداد مخرجات تقنية ذات معارف ومهارات فنية متعددة بالإضافة إلى اكتساب المهارات العملية والنظرية والذي يتمثل كافة التخصصات التكنولوجية والفنية والزراعية والفنون التطبيقية ضمن كافة المستويات التالية:

1. المستوى التقني المتقدم (الاختصاص) ومدة الدراسة خمس سنوات بعد الثانوية العامة، أو ثلاث سنوات بعد الدبلوم التقنيّ ويمنح المتخرج شهادة البكالوريوس في التعليم التقني.
2. المستوى التقنيّ: مدته سنتان بعد الثانوية العامة أو المهنيّة ويمنح الخريجين شهادة الدبلوم في التعليم التقنيّ.
3. المستوى المهنيّ ومدته ثلاث سنوات بعد المرحلة الأساسية ويمنح المتخرج شهادة الثانوية والعامة المهنيّة.
4. مستوى تدريب مهني (العامل محدود المهارة) ومدته سنتان بعد مرحلة التعليم الأساسي، ويمنح الخريج شهادة تدريب مهني (الشوابكة وآخرون، 2009: 13).

ولقد استندت فلسفة التعليم التقني والمهنيّ في الأردن إلى الأسس والمبادئ التالية والتي استند إليها (Unisco, 1999: 2):

- تحقيق مبادئ ديمقراطية التعليم.
- إعداد مواطنين متعلمين يسهمون في بناء وطنهم بوعي ومهارة.
- الاستثمار الأمثل للثروة البشرية في المجتمع.
- ربط التعليم بحاجات المجتمع وخططه في التنمية.
- توفير الطاقات البشرية اللازمة من المستوى في المهن المختلفة.
- إتاحة الفرصة للأفراد لاكتساب المهارات اللازمة.

- إتاحة الفرصة للمواطنين للتعليم وتقديم برامج دراسية، وخدمات تربوية مقدمة لكبار السن.

من خلال ما سبق ندرك أهمية التعليم المهنيّ والتقنيّ في إحداث التنمية الشاملة في المجتمعات كافة وذلك من خلال تضافر الجهود والتعاون المشترك ما بين القطاعات المختلفة حتى تكتمل الرؤية السليمة لهذا النوع من التعليم.

وإن فلسفة هذا النوع من التعليم بعامة والتعليم العالي بخاصة تقوم على أساس الإسهام في تحقيق التنمية في المجتمع وتلبية متطلباته واحتياجاته فالتعليم العالي هو المصدر الرئيس لتكوين المهارات والدرايات العالية في الموارد البشرية باعتباره أهم محور لإحداث التنمية (عمار، 1982: 12).

ويبدو واضحاً إن قطاع التعليم المهنيّ والتقنيّ بحاجة ماسة إلى إعادة النظر بأهدافه وبرامجه وبهياكله التنظيميّة والإداريّة في ضوء علاقته مع قطاعات الأخرى، وبخاصة القطاع الاقتصادي وهو مدعو بقوة أن يطور غايته وأهدافه ومهامه، بحيث ينسجم مع الحاجات والمستجدات العلميّة والتقنيّة بالسير بالمجتمعات على طريق التنميّة والمساهمة الفعالة في المنافسة الاقتصاديّة المحلية والعالمية وتحقيق أعلى مستويات الأداء في مجالات الحضارات المتعددة.

والحقيقة التي لا تقبل الشك إن للتعليم التقني أهمية كبرى في تنمية متطلبات المجتمع الشاملة، وتكمن هذه الأهمية في كونه مصدراً من مصادر إعداد القوى البشرية التي تعتمد عليها خطط التنمية واحتياجات سوق العمل المحلية، كما ويعد مؤشراً أساسياً في قياس وجودة التنمية الشاملة في أي مجتمع ما، بالإضافة إلى انه يعتبر دليلاً قوياً على الازدهار الاقتصادي كما انه يساعد هذه الدول على استغلال المواد الخام الموجودة لديها وتصنيعها بدلاً من

تصديرها للدولة الصناعية بثمن قليل (أبو عاصي، 2003)، وقد جاء هذا الاهتمام المتزايد بالتعليم التقني والمهنيّ في الكليات التقنية وتطويره ثمرة مباشرة لمتطلبات وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المعتمدة في أغلب الدول (حمدان، 2000: 4).

ولا يكاد يختلف اثنان على جوهر العلاقة القوية بين التعليم المهنيّ والتنمية المستدامة باختلاف أشكالها وأبعادها والعلاقة بين التنمية المستدامة وسوق العمل من جهة أخرى، ويرتبط التعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ بعلاقة عضوية تفرض شرط التعاون لبلوغ النجاح في تلك المجالات الثلاثة: (التعليم، والتنمية والعمل)، وذلك أن نواتج أنظمة التعليم والتدريب المهنيّ تعنى بعامة في مشاريع التنمية ومواقع العمل، ومن بين العوامل التي يعتمد عليها نجاح التنمية وازدهار المؤسسات الإنتاجية والخدمية جودة نوعية قوة العمل التي تمثل أنظمة التعليم والتدريب المهنيّ والتقنيّ رافداً هاما من روافدها، ولقد بذلت الدول العربية جهوداً مكثفة واهتماما ملحوظاً بتطوير نظم التعليم العام من حيث زيادة الطاقة الاستيعابية لهذه الأنظمة، وتحسين نوعية التعليم، ونجم عن ذلك زيادة متنامية في مخرجات التعليم العالي وزيادة الضغط على التوظيف الأمر الذي حال بهذه الدول للبحث عن بديل لاستغلال الطاقة الإنتاجية للأفراد عن طريق طرح برامج التعليم المهنيّ والتقنيّ (عبد المعطي، 2001: 21).

وقد تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة ومن أهم تلك التعريفات:

فقد عرّف وديع (2007: 22) التنمية المستدامة بأنها الاستعمال المثالي الفعال لجميع المصادر البيئية والحياة الاجتماعية، والاقتصاد للمستقبل البعيد مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل.

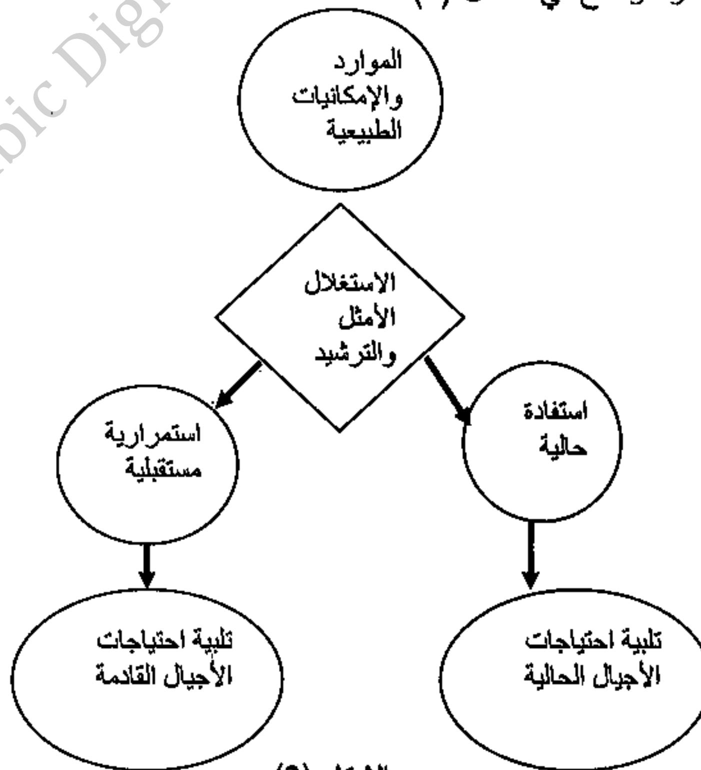
وعرف فتح الله (1995: 24) التنمية المستدامة بأنها: " تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكياً بعيد الأمل يتناول بالتغير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الاجتماعية والعلاقات

البنائية كافة بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو تكامل إقليمي أو قومي وبما يؤمن استقلالية القرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، بعيداً قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية".

فالتنمية المستدامة تعني تلبية حاجات جميع الأفراد دون الإخلال بمقدرات الأجيال القادمة كما تعد عملية تغير من خلال استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات بشكل سليم (طرودي، 2012: 11).

وعرف عمران (2003: 24) التنمية المستدامة بأنها "تلك التنمية التي يديم استمرارها للناس والسكان".

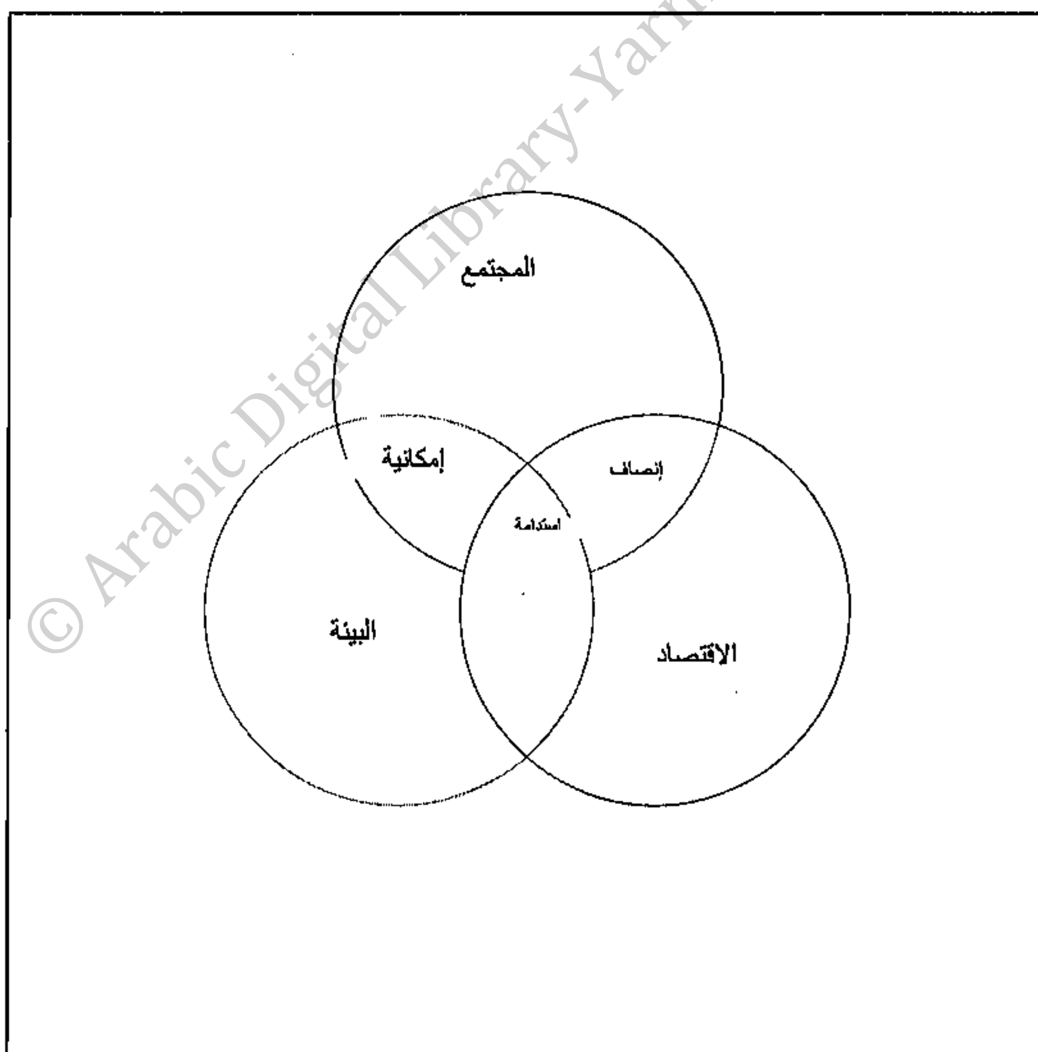
من خلال مراجعة التعريفات السابقة تعرف الباحثة التنمية المستدامة بأنها الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة في المجتمع والتركيز على حياة أفضل للأفراد في الحاضر والمستقبل، كما هو موضح في الشكل (2).



الشكل (2)

مفهوم الاستدامة

وقد حدد أبو علي (1432: 47) أبعاد التنمية المستدامة حيث ركز على ثـلاث محـاور رئيسية وهي كما يلـي: البيئـة (Environmeant)، والمجتمـع (Society)، والاقتـصاد (Economy)، وتعرف بالأبعاد الأساسية التي يقوم عليها نجاح التنمية المستدامة ولا بد من ارتباط هذه الأبعاد وتكاملها مع بعضها البعض نظراً لارتباطها الوثيق بين تلـك المكونـات وإجراء التحسينات الاقتصادية والعمل على رفع مستوى الحياة الاجتماعية للأفراد بما يتناسب مع الحفاظ على المكونات الطبيعية للحياة وتكامل هذه الأبعاد كما هو موضح بالشكل التالي:



الشكل (3)

أبعاد التنمية المستدامة

إن التنمية المستدامة ليست وصفة جاهزة للتطبيق على أي مثال أو حالة، وإنما هي برنامج عمل تضعه كل دولة أو كل مستخدم للتنمية المستدامة طبقا لما هو متاح لها من إمكانيات مالية وإدارية وبشرية والأهم هو المصدر الطبيعي أو الصناعي للثروة المراد الحفاظ عليها مع توضيح جميع الجوانب المؤثرة لأنه باختلاف العوامل تختلف النتائج.

والتنمية المستدامة ليست نموذجاً رياضياً محدداً يمكن تطبيقه وضمان النتائج، وإنما هي إستراتيجية قادت إليها وقائع ودروس والاستراتيجيات السابقة، ونجاحها يتوقف على الواقع الذي يعيشه كل إقليم أو بلد إن من أهم الجوانب التي تقوم بها الاستدامة هي الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وارتباطهم ببعضهم البعض؛ لأن البيئة تشكل الإطار الذي يتأثر بالأنشطة المختلفة.

وتقوم التنمية المستدامة على عدة ركائز أساسية كما حددها أبو علي (2009: 49) بحيث تعمل على تفعيل دورها:

1. عمارة الأرض: يعتبر الاقتصاد أحد العناصر الرئيسية للتنمية المستدامة، ولكننا نفضل استعمال مصطلح عمار الأرض لأن دلالات هذا المعنى تتضمن معاني الوسيلة التي تتحقق بها التنمية المستدامة، وتتمثل بعمارة الأرض في الإسلام التي يمكن من خلالها إحداث مختلف أنواع التنمية (اقتصادية، وصناعية، أو اجتماعية، أو صحية)، كما إن عمارة الأرض الهدف الرئيسي للتنمية المستدامة فضلاً عن كونها غاية دينية ومقصداً شرعياً.
2. الاهتمام بالإنسان كونه أساس برامج التنمية المستدامة وهو غايتها، لذلك رفع الإسلام مكانة الإنسان، واهتمت به وبقدرته باعتباره أهم عنصر من عناصر البيئة، وهو خليفة الله بالأرض دون غيره من سائر المخلوقات.

3. حماية الموارد الطبيعية وصيانتها: فحماية البيئة تحتاجها التنمية المستدامة من خـلال المحافظة على تلك الموارد والعمل على ترشيد استهلاكه.

4. الديمومة والاستمرارية للتنمية المستدامة: من خلال الإيفاء الكامل لجميع الاحتياجات للجيل الحالي كافة مع ديمومتها واستمرارها دون الإخلال باحتياجات الأجيال القادمة، والمحافظة على البيئة بجميع عناصرها وإمكانيتها.

المنظور الإسلامي للتنمية المستدامة

إن الشريعة الإسلامية السمحة هو منهج وحياة هام لكل زمان ومكان فكرم الإنسان وفضله على سائر المخلوقات ولذلك أقرت التشريعات التي تحفظ كرامته وتصونه ويعتبر المنهج الإسلامي من أهم المناهج الواضحة والكاملة والتي اهتمت بأدق التفاصيل في حياة الإنسان في مختلف جوانب حياته قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ أُمَمٍ مِّن قَبْلِكَ فَأَخَذْنَاهُم بِالْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ لَعَلَّهُمْ يَتَضَرَّعُونَ (٤٢) ﴾ الأنعام: ٤٢. قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِن بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آلَاءَ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ (٧٤) ﴾ الأعراف: ٧٤، فقد أكد الخالق عز وجل على أهمية البيئة والمحافظة عليها وإقامة التوازن فيهما قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ شَيْءٍ مَّوْزُونٍ (١٩) وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَن لَّسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ (٢٠) ﴾ الحجر: ١٩ - ٢٠ وهكذا فإن مهمة التنمية المستدامة في المنظور الإسلامي قائمة على توفير متطلبات الأفراد حاليا ومستقبلاً فالإسلام قائم على التوازن والاعتدال وتلبية متطلبات الجنس البشري بما يتفق مع المنهج الإلهي فقد حرم الإسلام العبث بالطبيعة وحرم الفساد في الأرض قَالَ تَعَالَى: ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ۗ قَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُ ۖ قَدْ جَاءَتْكُم بَيِّنَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ ۖ فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ (٨٥) ﴾ الأعراف: ٨٥

بالرغم من الدور الكبير الذي يلعبه التعليم المهنيّ والتقنيّ في إحداث التنمية المستدامة من خلال جودة مخرجات التعليم إلا أن هناك الكثير من المشاكل التي تقف عائق أمام تحقيق

التنمة المستدامة حسب ما جاءت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، 2002: 8-9):

1. الفقر وتراكم الديون التي تستنزف أكثر من نصف الدخل القومي لمعظم الدول العربية.
2. ضعف الإمكانيات التقنية والخبرات الفنية والسبب يكمن في هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة، مما يؤثر بشكل سلبي على الخطط التنموية، واتساع الفجوة المعرفية ما بين الدول المتقدمة والدول العربية.
3. تدني الأوضاع الاقتصادية السيئة وانتشار البطالة.
4. النمو السكاني الكبير والذي يستنزف كل الجهود الرامية إلى تحسين التنمية والاقتصادية والاجتماعية لكثير من الدول.

وحتى نتمكن من إنقاذ التعليم المهنيّ والتقنيّ من الواقع المظلم الذي يقبع فيه من ضعف قدرة مخرجاته وتدني مستواه وجودته، والخروج به إلى عالم متقدم والذي يتميز بمعايير جودة عالية ومستويات متقدمة لا بد من بناء نظم هذا التعليم بما يتفق مع متطلبات سوق العمل وجوانبه، ولا بد من إشراك كافة الأطراف المعنية حتى يتم الاستفادة من ملاحظاتهم وآرائهم حول مواصفات المخرجات وتحديد التخصصات وفقاً لمعايير سوق العمل والتي تؤدي بنهاية المطاف إلى إحداث التنمية المستدامة وهو ما نسعى إلى تحقيقه من الخريجين على اختلاف مستوياتهم (عبد الملك؛ أبو جلالة، 2009: 9).

وبناء على الأسس والمبادئ التي تقوم عليها التنمية المستدامة من منظور إسلامي يمكن تعريف التنمية المستدامة من وجهة نظر إسلامية بأنها عملية متعددة الأبعاد تعمل على التوازن بين أبعاد التنمية الاقتصادية، والاجتماعية من جهة والبعد الديني من جهة أخرى،

وتهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد والأنشطة البشرية القائمة عليها من منظــوراً إســلامي ويؤكد أن الإنسان في الأرض له حق الانتفاع بمواردها دون حق ملكيتها ويلتزم في تنميتهــا بأحكام القرآن والسنة النبوية الشريفة على أن يراعِ في عملية التنميّة الاستجابة في حاجــات الحاضر، دون إهدار الأجيال اللاحقة وصولا إلى الارتقاء بالجوانب الكمية والنوعية.

من خلال العرض السابق لأسس ومقومات التنمية المــستدامة وتعريفهــا يتــضح إن الإسلام قد أمر بها منذ القدم قبل أن تظهر الفكرة عند الغرب، وبيان التنمية المــستدامة مــن وجهة نظر إسلامية يربطها بالوحي الإلهي فتبقى مصونة مــن الخطــأ والزلــل، محوطــة بضمانات من الوحي الرباني والهدي النبوي، كما قال (ﷺ): "تركت فيكم ما أن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً، كتاب الله وسنتي"، ومما لا شك فيه إن العالم الإسلامي يتمتع بخــصوصية ثقافية واحدة جامعة، أسسها وأرسى دعائمها القرآن الكريم، والسنة النبوية المطهرة وقواعــد الفقه الإسلامي التي تميز الحضارة الإسلامية عن غيرها من الحضارات.

ثانياً الدراسات السابقة

يعد التعليم المهنيّ والتقنيّ في الجامعات من الدراسات التي أصبحت في الأونة الأخيرة تلقى صدى واهتمام كبيراً في كافة الدول العربية والأجنبية لما له من أهمية في إكساب الفرد المهارات المتعددة، وإعداد وتأهيل القوى البشرية والتي تهدف إلى إحداث التنمية بشكل عام، ولقد أشارت نتائج المسح من خلال مراجعة الدوريات وقواعد البيانات في الجامعات والدراسات السابقة وحسب علم الباحثة – لم تكن هناك دراسات تتطرق للموضوع بشكل مباشر، ونتيجة لندرة الدراسات العربية والأردنية حول هذا الموضوع، تم عرض الدراسات التي تشترك بأحد أهدافها مع أي من أهداف الدراسة الحالية، وتضمن الدراسات العربية والأجنبية وسيتم عرضها حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث.

أولا الدراسات العربية:

في دراسة قام بها النمراوي (1990) هدفت إلى الكشف عن المشكلات التي تعاني منها كليات المجتمع في الأردن والحلول المقترحة للتغلب على هذه المشكلات، وقد استخدم الباحث استبانة تضم مجالات (المدرس، الطالب، والمنهاج، والمجتمع المحلي والمرافق) حيث وزعت الاستبانة على عينة تكونت من (24) عميداً ومساعداً و(100) مدرس ومدرسة وبعد إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة أظهرت النتائج وجود العديد من المشكلات التي تواجه كليات المجتمع الأردنية وأعضاء الهيئة التدريسية أبرزها:

- تدني الدخل للمدرس مما يؤثر على إنتاجه.
- عدم توفر المرافق.
- عدم مناسبة المناهج.

وأجرى أبو سل (1992) دراسة هدفت إلى بيان أثر مراكز مؤسسة التدريب المهنيّ في إعداد القوى العاملة في الأردن وتكونت عينة الدراسة من (579) طالبا، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بإعداد استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، وأشارت النتائج أن هناك أسباب تدفع الطالب لاختيار التدريب المهنيّ فهي الرغبة في تعلم مهنة، وأن هذه البرامج تتناسب مع سوق العمل الأردني، وأشارت إلى أهمية إدخال مهن جديدة تتناسب مع التطورات الحالية.

وفي فلسطين أجرى النيرب (1998) دراسة هدفت للتعرف على واقع التعليم التقني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين وتكونت عينة الدراسة من (127) معلما من معلمي الكليات التقنية في محافظات غزة والذين تم اختيارهم بطريقة قصدية ولتحقيق أهداف هذه الدراسة تم بناء استبانة مكونة من (40) فقرة وتحديد ما إذا كانت نتائج هذه الدراسة تختلف باختلاف متغيرات المؤهل العلمي، والتخصص ومجال التدريس، وبعد إجراء التحليلات الإحصائية المناسبة أظهرت النتائج أن معلمو التعليم التقني ذو كفاءة عالية في العملية التدريسية واستعمال التقنيات وسائلة المساعدة وأظهرت النتائج على أن أوجه القصور وأهم المشاكل التعليم التقني هي ندرة التجهيزات والوسائل المتاحة.

وأجرى العجلوني (1998) دراسة هدفت "إلى تقويم برامج التعليم الفنّي التجاريّ من وجهة نظر سوق العمل الأردني وتكونت عينة الدراسة من (165) خريجاً و(177) مسؤولاً، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة هدفت إلى معرفة فاعليّة برنامج التعليم الثانوي التجاري في سوق العمل الأردني من وجهة نظر الخريجين، وبيان أوجه التشابه والاختلاف بين وجهات نظر الخريجين والمسؤولين، وبعد تحليل النتائج توصلت الدراسة إلى أن هناك فروق بدرجات متوسطة لصالح الخريجين، وأوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج

التعليم الثانوي التجاري ليتحقق التوائم ما بين المدرسة وسوق العمل وزيادة فتـــرة التـــدريب الميداني في المدرسة والمؤسسات العامة والخاصة.

وقام حمدان (2002) بدراسة هدفت للتعرف على أهم مشكلات المـــدارس الثانويـــة الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين وبيان أثر متغيرات الدراسة، الجنس، والعمر، موقع المدرسة، وسكن المعلم، والمؤهل العلمي، ومجال التـــدريس، وسنوات الخبرة، ومستوى الدخل الشهري، وتخصص المعلم ولتحقيق هدف الدراسة اســـتخدم الباحث المنهج الوصفي المسيحي وتم بناء استبانة تكونت مـــن (62) فقـــرة وبعـــد إجـــراء التحليلات الاحصائية المناسبة أشارت النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير العمر، فكان السكن مجال التدريس، سنوات الخبرة، موقع المدرسة ووجود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير المؤهل العلمي في ثلاث مجالات مجال لتقييم الأنظمة، ومجال مشكلات المنهاج، ومجال مشكلات الأهالي والطلاب.

وأشارت كذلك لوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للدخل الشهري فـــي مجـــال مشكلات المعلمين والمدربين ومتغير التخصص في مجال مشكلات الأهالي والطلاب.

أجرى قسم التوجيه المهنيّ ومتابعة الخريجين في وزارة التربية والتعلـــيم الأردنـــي (2003) دراسة هدفت إلى التعرف على مدى تناسب المهارات المهنيَّة التي اكتسبها الطالـــب في أثناء الدراسة مع متطلبات سوق العمل، ولتحقيق هدف الدراسة صُممت استبانات وتكونت عينة الدراسة من 80 طالباً و(40) صاحب عمل تم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتوصـــل البحث إلى أن مواد العلوم المهنيَّة أكثر المواد ملائمة لاحتياجات سوق العمل، وقـــد أشـــارت الدراسة إلى ضعف وعدم رضا أصحاب العمل عن مستوى الخريجين العاملين لديهم.

وقد أجرى عقيل (2004) دراسة هدفت إلى تحديث الكفايـات التربويّــة الإشــرافيّة لمعلمي التعليم التقنيّ والهندسي في الأردن، وبناء برنامج تدريبي قائم على تلــك الكفايـــات، وتقويمه أثره في اكتسابها، وقد تكون مجتمع الدراسة من (370) معلماً ومعلمة، يعملون فـــي كليات المجتمع الأردنيّة، أما عينة الدراسة فتألفت من (125) معلماً ومعلمة اختيرت بطريقـــة عشوائيّة طبقيّة، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بإعداد قائمة للكفايات مكونة من (109) كفاية، موزعة في عدة مجالاته منها: مناهج التعليم التقنيّ، والتخطيط، والتنظيم وإدارة البيئـــة التعليميّة، التوجيه والإرشاد المهنّي، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى عدم وجـــود فـــروق ذات دلالة إحصائيّة تُعزى لمتغير المؤهل العلمي ووجود فروق تُعزى للخبرة العمليّة.

وأجرى العجلوني (2005) دراسة هدفت إلى بناء برنامج تدريبي لتنميـــة الكفايـــات المهنيَّة لمدربي مؤسسة التدريب المهنيّ في الأردن في ضوء امتلاكهم لهـــا وبيـــان أهميتـــه التطبيقية من وجهة نظر ذوي الاختصاص، وعلاقة ذلك بمتغيرات الإرشاد والتوجيه واستخدام تكنولوجيا المعلومات والكفايات الشخصية والكفايات الفنية التخصصية والسلامة العامة وإدارة المشاغل والأمور الإدارية والتنظيمية وكفايات القياس والتقويم وطرائق التدريس والتـــدريب وكفايات البرامج والمناهج التدريبية ولتحقيق ذلك تم بناء استبانة مكونة من (69) فقـــرة تـــم توزيعها على عينة الدراسة والبالغ عددهم (98) مدربا من العاملين في مؤســـسات التـــدريب المهنيّ تم اختيارهم عشوائيا، وبعد تحليل البيانات توصلت الدراسة أن مجال امتلاك المـــدرب للكفايا المهنيَّة جاءت بدرجة عالية لمعظم المجالات باستثناء مجال كفايات مرافـــق التـــدريب والتدريس وكفايات تطوير البرامج التدريبية والمناهج، وبينت النتائج فروق دالة إحصائية في درجة امتلاك الكفايات المهنيَّة تعزى لمتغير الخبرة، والمؤهل العلمي.

وأجرت أبو عصبة (2005) دراسة هدفت إلى التعرف على مشكلات التعليم المهنيّ في المدارس الثانوية المهنيّة من وجهة نظر المعلمين المهنيّين والطلبة، وبيان أثر المتغيرات (النوع والتخصص والمؤهل العلمي وسنوات الخبرة والمحافظة) على التعليم المهنيّ وتكونت عينة الدراسة من (132) معلماً ومعلمة وتم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة طورّ الباحث استبانتين الأولى تتعلق بالمعلمين المهنيّين مكونة من (62) فقرة موزعة على ست مجالات وهي الإدارة والنمو المهنيّ للعاملين والمنهاج الخطط الدراسية، تمويل قطاع التعليم المهنيّ، الإمكانات والتجهيزات، نظرة المجتمع للتعليم المهنيّ والثانية فتتعلق بالطلبة مكونة من (45) فقرة موزعة على المجالات السابقة، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مشكلات التعليم المهنيّ من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير النوع وسنوات الخبرة والمحافظة، بينما كانت دالة إحصائيا تبعا لمتغير التخصص، كما أثبتت الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائيا في مشكلات التعليم المهنيّ من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغير النوع والصف وكانت النتائج دالة إحصائيا تعزى لمتغير التخصص والمنطقة.

وفي دراسة قام بها السيوف (2007) هدفت التعرف على درجة تركيز مناهج التعليم الصناعي على متطلبات المهن ومستوى امتلاك الخريجين لتلك المتطلبات ولتحقيق هدف الدراسة استخدم الباحث نموذجا لتحليل المحتوى في الأداة الأولى، وقام الباحث بتطوير استبانة تضمنت (57) فقرة لتحقق التكييف والتبريد و(75) فقرة لتخصص التدفئة والأدوات الصحية، وقد أظهرت نتائج الدراسة بعد إجراء التحليل الإحصائي المناسب أن هناك نقصا في المهارات التطبيقية المتضمنة في المعايير الأردنية في مناهج الصف الأول ثانوي مقابل التركيز عليها في الصف الثاني ثانوي، كما أظهرت النتائج وجود ضعف في التنسيق ما بين

وزارة التربية والتعليم ومؤسسة التدريب المهنيّ كما بينت ضعف المناهج الصناعية وعدم ملائمتها لاحتياجات سوق العمل الأردني.

وفي دراسة قام بها أبو زينة (2008) في الأردن هدفت إلى بناء معايير تميّز للتعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة، لتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء استبانة مكونة من (73) فقرة موزعة على أربعة مجالات، (متغير الإقليم، المسمى الوظيفي، الخبرة، الجنس)، وتكونت عينة الدراسة من (844) فرداً من العاملين والطلبة في الكليات الجامعية المتوسطة، وتم اختيارهم بالطريقة العشوائية، وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج منها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الإقليم لصالح الجنوب والمسمى الوظيفي لصالح الفئات العليا (عميد) وجود فروق لمجال الكلية تعزى للخبرة للفئة التي تزيد خبرتها عن (10) سنوات.

وفي دراسة قام بها مطر (2008) هدفت للتعرف على اتجاهات طلبة المرحلة الثانوية بغزة نحو التعليم المهنيّ وعلاقة هذا الاتجاه بمتغيرات الاهتمام المهنيَّة والوعي المهنيّ وإدراك مفهوم التعليم المهنيّ والجنس والتخصص، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة أعد الباحث ثلاث أدوات تمثلت بمقياس الاتجاه نحو التعليم المهنيّ ومقياس الاهتمامات المهنيَّة، ومقياس الوعي المهنيّ، وبلغ عدد فقرات الاستبانة (123) فقرة، موزعة على تلك المقاييس، وبلغ عدد أفراد العينة (123) طالبا وطالبة، وبعد جمع البيانات وتحليلها إحصائيا توصلت الدراسة إلى أن مستوى اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهنيّ كان إيجابياً، تشير إلى مستوى متوسط للاتجاه كما بينت الدراسة عن عدم وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو التعليم المهنيّ والاهتمامات المهنيَّة والوعي المهنيّ في حين أظهرت النتائج وجود فروق في الاتجاه تعزى لمدى إدراك

الطلبة لمفهوم التعليم المهنيّ وكان لصالح الطلبة، ولم تظهر الدراسة فروقا في الاتجاه نحو التعليم المهنيّ تعزى لجنس الطالب وتخصصه.

وفي عام (2009) أجرى حماد ومزاهرة دراسة هدفا من خلالها لتحديد جودة برامج التعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن من وجهة نظر المدربين وأعضاء هيئة التدريس من خلال متغيرات (الخبرة، والمؤهل العلمي، والجنس) وتكونت عينة الدراسة من (179) مدربا وعضو هيئة تدريس، قام الباحثان بتطوير استبانة لقياس جودة برامج التعليم التقني مكونة من (62) فقرة موزعة على مجالات التخطيط، والبرامج والمناهج، والموارد البشرية (أعضاء الهيئة التدريسية، الطلبة، دعم المؤسسة) وبعد إجراء التحليلات الاحصائية أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة في متوسطات الأداء تعزى للخبرة وكذلك لم تكن الفروق في متوسطات الأداء ذات دلالة تبعاً للمؤهل العلمي، وأشارت النتائج لوجود فروق ذي دلالة إحصائية لمتغير الجنس لصالح الذكور.

أجرى الطويسي (2013) دراسة هدفت إلى التعرف على الحلول المقترحة لتحسين النظرة العميقة نحو التعليم المهنيّ والتقنيّ من وجهة نظر الخبراء في الأردن، وتكونت عينة الدراسة من (167) خبيراً وإتباع أسلوب دلفاي (Delphi) في بناء الاستبانة كأداة لجمع البيانات على ثلاث جولات وتكونت مجالات الاستبانة من (المنهاج، أساليب التدريس والتدريب؛ البنية التحتية، والبيئة التعليمية، السياسات والتشريعات، وسائل الإعلام والاتصال، برامج التوعية والإرشاد المهنيّ، التشاركية بين الهيئات العينية بالتعليم المهنيّ) وبعد تحليل النتائج توصلت الدراسة لعدم وجود فروق دالة تعزى لمتغير طبيعة العمل للخبير على كافة مجالات الحلول عدا مجال البنية التحتية، والبيئة التعليمية، حيث كان هناك فروق دالة في

تقديرات الخبراء على المستوى المركزي وأكدت على عدم وجود فروق تعزى لجهة العمـــل، ولأثر التفاعل بين متغيرات الدراسة.

ثانيا الدراسات الأجنبية:

قام باساشاروبولوس وفيلز (Psacharopoulos & Velz, 2003) بدراسة في كواوكبيا هدفت إلى الكشف عن دور التعليم الفني والمهنيّ في تحقيق التنمية ورفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة وتكونت عينة الدراسة من (4000) عامل، وقام الباحثان بتحليل دور مخرجات التعليم العالي في كولومبيا من عدة جوانب مثل مستوى التعليم المهنيّ والتقنيّ، ونوعية المناهج وطرق التدريس والاختبارات، وقام الباحثان بتحليل أوضاع هؤلاء الخريجون في سوق العمل من خلال التعرف على مناصبهم الوظيفية والأجور والامتيازات التي يحصلون عليها، وخلصت الدراسة إلى أن خريجي الكليات المهنيّة والتقنية هم الذين يؤثرون بشكل أكبر في القطاع الخاص، ويتلقون أفضل الامتيازات والأجور، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم مؤسسات التعليم العالي في كولومبيا بمراجعة سياساتها ومناهجها بشكل دوري لتتلاءم مع احتياجات سوق العمل.

وفي بنغلادش أجرى علام (Alam, 2007) دراسة هدفت إلى بيان دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في إحداث التنمية المستدامة في البلاد. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل خطط التعليم المهنيّ والتقنيّ التي يدعمها البنك الدولي منذ عام 2000 ومقارنتها بالمؤشرات الاقتصادية للبلاد ولبعض البلاد الإفريقية المجاورة، حيث تم استخدام التحليل النوعي للوثائق والتحليل الكمي الإحصائي للأرقام ومؤشرات التنمية. وقد أظهرت النتائج ضعف مساهمة التعليم الفني والمهنيّ في التنمية المستدامة بسبب ضعف البنى التحتية وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب

الخريجين، ناهيك عن المناهج النظرية وعدم توفر الكوادر التدريسية المؤهلة لهذا النوع من التعليم مقارنة ببعض الدول المجاورة، وضعف الإقبال على التعليم المهنيّ والتقنيّ إجمالاً.

وقام كينجومبي (Kingombe,2008) بدراسة في إفريقيا هدفت إلى تقييم دور التعليم المهنيّ- الفني في إحداث التنمية الاقتصادية المستدامة بناء على معطيات النمو الاقتصادي في عينة من (35) دولة إفريقية. وقد اتبعت الدراسة منهجية نوعية قامت على تحليل الوثائق والمؤشرات الاقتصادية وتحليل برامج التدريب المهنيّ والتقنيّ في القطاع التعليمي الحكومي منذ عام 1994- 2005، وتقييم أهمية التدريب لإحداث التنمية المستدامة في هذه الدول. وقد أظهرت النتائج أن التعليم المهنيّ والفني يساهم بدرجة متوسطة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال توفير كوادر مؤهلة لسوق العمل، وتشجيع الالتحاق بالتخصصات المهنيَّة والفنية المطلوبة لدول إفريقيا. وبينت الدراسة أن هناك بعض المعيقات التي تحد من مساهمة التعليم المهنيّ والتقنيّ ومنها الحاجة لتحديث المناهج، والحاجة لمعرفة متطلبات سوق العمل قبل طرح التخصصات والمساقات.

وأجرى جيو وجوميز وبيزويلا (Gu, Gomes & Brizuela, 2011) دراسة تحليلية في السويد هدفت إلى تعرف دور التعليم المهنيّ والتقنيّ (TVET) في دعم التنمية المستدامة في السويد. ولتحقيق هذا الهدف تم تحليل محتوى المناهج المدرسية، وتطبيق استبانة مسحية على عينة من (100) من المعلمين والطلاب في مدارس التعليم المهنيّ، وتم استخدام المنهجية النوعية والكمية في تحليل البيانات حيث أظهرت النتائج أن التعليم المهنيّ والتقنيّ يحقق نتائج فعالة بسبب تزويد الطالب بالمهارات والاتجاهات الفنية المطلوبة لسوق العمل عبر استخدام المناهج المناسبة وأساليب التدريب والتدريس العملية وتوفير البنى التحتية المناسبة، وأن ما يعترض هذا النوع من التعليم هو ضعف الإقبال المجتمعي عليه.

وقد أجرى أوهويري ونوسو (Ohiwerei & Nwosu, 2013) دراسة في نيجيريا هدفت إلى الكشف عن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في نيجيريا. تكونت عينة الدراسة من (20) قائداً أكاديمياً في وزارة التربية والتعليم، والتعليم العالي تمت مقابلتهم بشكل فردي ضمن مقابلات معمقة استمرت لمدة أربعين دقيقة. وقد أظهرت نتائج الدراسة ضعف مساهمة التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية الاقتصادية في نيجيريا بسب ضعف المناهج والبرامج الإضافية الملحقة بها، إضافة إلى ضعف البنية التحتية من مرافق وخدمات تصاحب هذا النوع من التعليم، كما أظهرت النتائج أن أساليب التدريب والتدريس المستخدمة لا زالت نظرية في مجملها وتفتقر إلى الجانب العملي التطبيقي سواء داخل المدارس والجامعات أو في قطاع الأعمال والصناعات.

موقع الدراسة الحالية

استعرضت الباحثة عدداً من الدراسات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث ومتغيرات الدراسة الحالية، وتبن مما تم عرضه من الدراسات العربية والأجنبية حيث يمكن تصنفيها إلى مجالات مختلفة وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت التعليم المهنيّ، فيلاحظ أن هناك كثير من الدراسات التي كتبت في موضوع التعليم بشكل منفصل عن التعلسيم التقني كدراسة أبو عصبة (2005)، والطويسي (2013)، والتي هدفت إلى التعرف على الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهنيّ والتقنيّ، أما الدراسات الأجنبية فتناولت موضوع التعليم المهنيّ والتقنيّ كدراسة (Ohiwerei & Nuosu, 2013) والتي هدفت إلى الكشف عن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما يلاحظ أن هناك دراسات تطرقت لبناء برامج تدريبية لتنمية الكفاءات المهنيّة لمدربي المؤسسات التدريبية المهنيّ كدراسة العجلوني (2005)، ودراسة أبو زينة (2008) والتي هدفت لبناء معايير تعليم تقني في الكليات المتوسطة حيث أكدت هذه الدراسة على أهمية اعتماد سياسات واضحة وأهداف ترمي إلى تنمية وتطوير التعليم المهنيّ والتقنيّ.

وفيما يتعلق بالدراسات التي تناولت متابعة الخريجين من حملة شهادات التعليم المهنيّ والفني كدراسة التي أجراها قسم التوجيه المهنيّ ومتابعة الخريجين (2003).

وأشارت دراسات أخرى إلى التعرف على أهم مشكلات الثانوية الصناعية الحكومية كدراسة حمدان (2002) حيث بينت الدراسة وجود علاقة ارتباطية ما بين متغيرات المختلفة من مجال التدريس وسنوات الخبرة وموقع المدرسة.

وتناولت الدراسات الأجنبية الكشف عن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في دعم التنمية المستدامة ورفد سوق العمل بالكوادر المؤهلة، وهذا ما ورد في دراستي (Alam, 2007)، ودراسة (Paacharo Poulos & Velz, 2003).

كشفت الدراسات السابقة إن التعليم التقنيّ يحتل مكانة مميزة لدى مؤسسات التعليم العالي لقناعتها بأهمية دوره في الإسهام في تنمية الفرد والمجتمع، وبأثره في تحريك عملية التقدم والتنبؤ ومواكبة روح العصر ومتغيراته، كما أجمعت الدراسات السابقة على أن هناك كثير من المشاكل والعقبات التي تواجه التعليم المهنيّ والتقنيّ كقلة التجهيزات المادية من مختبرات، ومشاغل وغياب آلية التحديث في المناهج، وعدم ملائمتها لتطور العلم المتسارع.

وفي ضوء ما تقدم، واستنادا إلى ما تم عرضه من أدب ودراسات وأبحاث سابقة حول موضوع الدراسة فقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في عينة الدراسة ومعظمهم من الطلاب في المدارس أو الجامعات، كما اتفقت في استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وإثراء الأدب النظري من خلال معرفة المراجع التي تم الرجوع إليها، وتحديد متغيرات الدراسة (وحسب علم الباحثة) أن الدراسة الحالية هي الدراسة الأولى في الأردن التي تناولت بيان دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية ودوره في إحداث التنمية المستدامة، وبالتالي تميزت هذه الدراسة عن غيرها بعينة الدراسة وأسلوب الدراسة ويتوقع أن يكون لها موقع ومكانة مميزة بين الدراسات السابقة.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

تضمن هذا الفصل عرضاً مفصلاً للإجراءات المتبعة لتحقيق أهداف الدراسة ابتداءً من منهجية الدراسة ومجتمع الدراسة وطريقة اختيار عينة الدراسة وكيفية بناء أداتي الدراسة ودلالات صدقهما وثباتهما، وتحديد متغيرات الدراسة وإجراءات تطبيقها، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت للإجابة عن أسئلة الدراسة للتوصل للنتائج.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي نظراً لملاءمته لأغراض الدراسة وهو منهج قائم على مجموعة من الإجراءات البحثية التي تعتمد على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلا كاملاً ودقيقاً باستخلاص دلالتها والوصول إلى النتائج أو التعميمات عن ظاهرة الدراسة، والذي تمثل بهذه الدراسة بتصميم استبانة تهدف لدراسة دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة في ضوء بعض المتغيرات الخاصة بها.

كما تم استخدام المنهج النوعي في جمع البيانات عن طريق إجراء مقابلات مع أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، وذلك لتحديد الصعوبات التي تواجههم أثناء أداء عملهم في الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية، ووضع المقترحات المناسبة لتحسين واقع التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من أعضاء الهيئة التدريسية والطلبة في كليات البلقاء التطبيقية (شمال، جنوب، وسط) للعام الدراسي 2014/2013، حيث بلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية (223) عضو هيئة تدريس، وبلغ عدد الطلبة في مرحلة البكالوريوس (3018) طالباً وطالبة، وفي مرحلة الدبلوم (2494) طالباً وطالبة وفقاً للتقرير الإحصائي السنوي لعام 2014/2013.

عينة الدراسة

تألفت عينة الدراسة من (477) طالباً وطالبة ممن يدرسون في كليات البلقاء التطبيقية الذين تم اختيارهم بالطريقة الطبقية العشوائية، حيث كان متغير المستوى الأكاديمي هو المتغير الطبقي الأول ومتغير الكلية المتغير الطبقي الثاني، وقد تم توزيع أداة الدراسة على جميع أفراد العينة، وذلك كما في الجدول (1).

الجدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للمتغيرات

المتغير	مستويات المتغير	التكرار	النسبة المئوية
الجنس	ذكر	168	35.2
	أنثى	309	64.8
	الكلي	477	100.0
المستوى الأكاديمي	بكالوريوس	247	51.8
	دبلوم متوسط	230	48.2
	الكلي	477	100.0
الكلية	علمية	296	62.1
	إنسانية	181	37.9
	الكلي	477	100.0

أما بالنسبة لعينة أداة المقابلة، فقد تم مقابلة (20) عضواً من أعضاء هيئة التـــدريس بطريقة عشوائية، وذلك بغرض التعرف على المعيقات والصعوبات التي تواجههم أثناء عملهم في الكليات ووضع المقترحات لتحسين عملية التعليم في جامعة البلقاء التطبيقية.

أداتا الدراسة:

لجمع البيانات اللازمة استخدمت الباحثة في هذه الدراسة أداتين، وفيما يلـــي وصـــفاً مفصلاً لهاتين الأداتين:

أولا. دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة

لتحقيق أهداف الدراسة؛ تم إعداد أداة لبيان دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية، حيث أن الاستبانة هي إحدى الطرق المتبعة في المنهج الوصفي؛ وهي عبارة عـــن مجموعة من الأسئلة تكون ضمن مجال معين بهدف الحصول على بيانات تتعلق بالموضـــوع المراد دراسته.

ولأغراض تطوير الأداة؛ تم الرجوع إلى الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بالموضوع (النيرب، 1998)، (أبو عصبة، 2005)، ذات حيث تم بناء أداة مؤلفة مـــن (40) فقرة في صورتها الأوّلية موزعة على أربعة مجالات هي: المنهاج وله (12) فقرة، والإمكانات والتجهيزات وله (7) فقرات، ومجال الإدارة الجامعية وله (12) فقرة، ومجال التدريس ولـــه (9) فقرات (الملحق 1).

أ. صدق المحتوى:

للتأكد من صدق محتوى أداة الدراسة ومجالاتها، ثم عرضها بصورتها الأوليـــة علـــى مجموعة من المحكمين مؤلفة من (20) مُحكم من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال التربية

والإدارة التربوية من الجامعات الأردنية (الملحق 3)، حيث طلب منهم إبداء آرائهم حول دقة وصحة محتوى الأداة من حيث: وضع الفقرات، الصياغة اللغوية، درجة انتماء الفقرة للمجال، وإضافة أو تعديل، أو حذف ما يرونه مناسباً على المجالات أو الفقرات، وتم الأخذ بكافة ملاحظات المحكمين من تعديلات لغوية ومنطقية وحذف بعض الفقرات، حيث تم إضافة فقرة واحدة في مجال المنهاج، وإضافة فقرتين في مجال التدريس لتصبح الأداة بصورتها النهائية مؤلفة من جزأين الأول: يتضمن متغيرات تتعلق بمعلومات عن الشخص المجيب هي: (1. الجنس (ذكر، أنثى)، 2. المستوى الأكاديمي (بكالوريوس، دبلوم متوسط) 3. الكلية (علمية، إنسانية). والثاني يتعلق بدور التعليم المهنيّ والتقنيّ مكون من (43) فقرة موزعة في أربعة مجالات هي: (المنهاج، والإمكانات والتجهيزات، والإدارة الجامعية، والتدريس)، (الملحق 2) حيث تم استخدام تدريج الخماسي للإجابة على فقرات الاستبانة (عالية جداً وتأخذ 5 درجات، عالية وتأخذ 4 درجات، متوسطة وتأخذ 3 درجات، ضعيفة وتأخذ درجتين، ضعيفة جداً وتأخذ درجة واحدة).

ب-صدق البناء:

تم تطبيق أداة الدراسة الأولى على عينة مؤلفة من 27 طالباً وطالبةً من طلبة جامعة البلقاء التطبيقية من خارج عينة الدراسة، وذلك لحساب معاملات ارتباط بيرسون بين فقرات الأداة من جهة وبين الكلي لأداة الدراسة والمجالات التي تتبع لها من جهة أخرى، وذلك كما في الجدول (2).

الجدول (2)

قيم معاملات الارتباط بين فقرات الأداة من جهة وبين فقرات الكلي لأداة الدراسة الأولى والمجالات التي تتبع لها من جهة أخرى

المجال	رقم الفقرة	دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة	الارتباط مع: المجال	الارتباط مع: المقياس
المنهاج	1	يراعي المنهاج الجانب العلمي للطالب الذي يود إكمال دراسته الجامعية العليا	0.56	0.47
	2	يراعي المنهاج الفروقات الفردية بين الطلاب	0.50	0.44
	3	يراعي المنهاج التطورات الحديثة وما هو مستجد من معلومات	0.60	0.53
	4	يشارك المدرسين في إعداد المنهاج	0.52	0.42
	5	يوازن المنهاج ما بين الجانب النظري والجانب العملي	0.61	0.46
	6	صياغة الأهداف التدريبية بصورة واضحة	0.60	0.47
	7	يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب	0.62	0.49
	8	يتناسب المنهاج مع متطلبات سوق العمل	0.63	0.50
	9	يراعي المنهاج المهارات المطلوبة في سوق العمل	0.63	0.48
	10	يتناسب حجم المنهاج مع الحصص المتاحة له	0.55	0.45
	11	يراعي المنهاج المهارات الفنية الخاصة بالمهنة الواحدة	0.49	0.39
	12	يراعي المنهاج المهارات الخاصة بالمهن المتعددة في التخصص الواحد	0.50	0.40
	13	تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص	0.53	0.36
الإمكانات والتجهيزات	14	كفاية المشاغل العملية المخصصة للطلبة	0.79	0.56
	15	كفاية المختبرات العملية المخصصة للطلبة	0.80	0.56
	16	توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج	0.71	0.55
	17	توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً	0.73	0.58
	18	تتناسب المساحة المخصصة لكل متعلم ليمارس التدريب بسهولة	0.79	0.65
	19	يراعى في الأبنية والمرافق المقاييس والمعايير العالمية التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها	0.75	0.57
	20	تتوافق التجهيزات مع المنهاج المطبق حالياً	0.74	0.61
الإدارة الجامعية	21	تراعي الإدارة رغبة الطلبة بالالتحاق ببرامج التعليم الموازي والتعليم العادي	0.56	0.49
	22	تراعي الإدارة التوزيع الجغرافي لإنشاء الكليات التابعة لها	0.62	0.53
	23	تراعي الإدارة توزيع التخصصات بين الكليات بشكل منظم	0.70	0.61
	24	تتابع الإدارة ما يستجد على الساحة المحلية والعالمية فيما يخص التعليم المهنيّ ونقله إلى الكليات	0.67	0.58
	25	تزود الإدارة المكتبة بالكتب والدوريات التي تخدم وتثري مناهج التعليم المهنيّ	0.63	0.56
	26	تقوم الإدارة بعقد الدورات وورش العمل بتحسين برامج التعليم المهنيّ	0.65	0.58

المجال	رقم الفقرة	دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة	الارتباط مع: المجال	الارتباط مع: المقياس
	27	تعمل الإدارة على المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والنقابات المهنيّة في مجال التدريب	0.61	0.53
	29	تعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أدائهم الوظيفي	0.64	0.56
	30	توفر بيئة مناسبة (مصادر، مراجع، حوافز) تشجع المدرسين على البحث العلمي	0.66	0.59
	31	تقيم الإدارة معارض إنتاجية لتسويق منتجات الطلبة	0.67	0.58
	32	تتابع الإدارة الخريجين من الطلبة	0.63	0.55
التدريس	33	يثير المدرس دافعية الطلبة نحو الإبداع	0.77	0.67
	34	يحرص المدرس على أن يكون قدوة للطلبة	0.75	0.63
	35	قدرة المدرس على إيصال المعلومات للطلبة بدقة	0.74	0.60
	36	يراعي المدرس الفروق الفردية بين الطلبة	0.68	0.58
	37	يستخدم المدرس أساليب متنوعة أثناء عملية التدريس	0.70	0.60
	38	يتخذ المدرس القرار المناسب في الوقت المناسب	0.69	0.59
	39	يثير المدرس اهتمام الطلبة بالبحث وما هو جديد بمجال تخصصه	0.71	0.61
	40	يساعد المدرس الطلبة في حلّ مشكلاتهم الاجتماعية	0.67	0.54
	41	يساعد المدرس الطلبة في حلّ مشكلاتهم العلمية وتوجيههم في مجال تخصصهم	0.76	0.63
	42	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقويمه	0.75	0.59
	43	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقييمه	0.75	0.58

يلاحظ من الجدول (2)، أن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال المنهاج قد تراوحت بين (0.49-0.63) مع مجالها، وبين (0.36-0.53) مع فقرات الأداء ككل، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال الإمكانات والتجهيزات قد تراوحت بين (0.71-0.80) مع مجالها، وبين (0.55-0.65) مع الكلي للأداة، وأن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال الإدارة الجامعية قد تراوحت بين (0.56-0.70) مع مجالها، وبين (0.49-0.61) مع فقرات الأداء ككل، وأخيراً؛ أن قيم معاملات ارتباط فقرات مجال التدريس قد تراوحت (0.67-0.77) بين مع مجالها، وبين (0.54-0.67) مع الكلي للأداة.

يلاحظ من القيم سالفة الذكر الخاصة بصدق البناء؛ أنّ معامل ارتباط كل فقرة من فقرات أداة الدراسة مع الكلي لأداة الدراسة لم يقل عن معيار (0.20)؛ مما يشير إلى جودة بناء فقرات أداة الدراسة الأولى. (عودة، 2010، 7).

بالإضافة إلى ما تقدم؛ تم حساب معاملات ارتباط مجالات أداة الدارسة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة، علاوة على حساب معاملات الارتباط البينية Inter-correlation لمجالات أداة الدراسة، وذلك باستخدام معامل ارتباط بيرسون Pearson، وذلك كما في الجدول (3).

الجدول (3)

قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدارسة مع الدرجة الكلية لأداة الدراسة، ومعاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة

العلاقة بين:	الإحصائي	المنهاج	الإمكانات والتجهيزات	الإدارة الجامعية	التدريس
الإمكانات والتجهيزات	معامل الارتباط	**0.51**			
	الدلالة الإحصائية	0.000			
الإدارة الجامعية	معامل الارتباط	**0.57**	**0.68**		
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000		
التدريس	معامل الارتباط	**0.54**	**0.44**	**0.62**	
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	
الكلي	معامل الارتباط	**0.80**	**0.76**	**0.88**	**0.83**
	الدلالة الإحصائية	0.000	0.000	0.000	0.000

يلاحظ من الجدول (3)، أن قيم معاملات ارتباط مجالات أداة الدراسة مع الدرجة الكلية لها قد تراوحت بين (0.76-0.88)، وأن قيم معاملات الارتباط البينية لمجالات أداة الدراسة قد تراوحت بين (0.44-0.68).

ثبات أداة الدراسة:

لأغراض التحقق من ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة ومجالاتها؛ فقد تم حسابه باستخدام معادلة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha على بيانات التطبيق الأول للعينة الاستطلاعية، ولأغراض التحقق من ثبات الإعادة لأداة الدراسة ومجالاتها؛ فقد تم إعادة التطبيق على العينة الاستطلاعية بطريقة الاختبار وإعادته Test-Retest بفاصل زمني مقداره أسبوعان بين التطبيقين الأول والثاني، حيث تم حسابه باستخدام معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين الأول والثاني على العينة الاستطلاعية، وذلك كما في الجدول (4).

الجدول (4)

قيم معاملات ثبات الاتساق الداخلي والإعادة لأداة الدراسة الأولى ومجالاتها.

دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة	ثبات الاتساق الداخلي	ثبات الإعادة	عدد الفقرات
المنهاج	0.82	**0.84**	13
الإمكانات والتجهيزات	0.88	**0.92**	7
الإدارة الجامعية	0.85	**0.88**	11
التدريس	0.91	**0.89**	11
الكلي للمقياس	0.94	**0.86**	42

يلاحظ من الجدول (4)، أن ثبات الاتساق الداخلي لأداة الدراسة (ككل) قد بلغت قيمته (0.94) ولمجالاته تراوحت بين (0.82-0.91)، في حين أن ثبات الإعادة لأداة الدراسة (ككل) قد بلغت قيمته (0.86) ولمجالاته تراوحت بين (0.84-0.92).

معيار تصحيح أداة الدارسة الأولى:

تم اعتماد النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي بهدف إطلاق الأحكام على المتوسّطات الحسّابيةالخاصة بأداة الدراسة ومجالاتها وفقرات مجالاتها، وذلك على النحو الآتي:

الدور	فئة المتوسطات الحسابية
كبير	5.00-3.67
متوسط	3.66-2.34
قليل	2.33-1.00

ثانياً. المقابلة:

تم اختيار سؤالين أساسيين في المقابلة الموجهة لأعضاء الهيئة التدريسية في جامعة البلقاء التطبيقية، حيث تعتبر المقابلة طريقة من الطرق المتبعة من أجل الحصول على المعلومات عن طريق الاتصال المباشر والحديث الهادف مع الأشخاص اللذين لديهم المعلومات التي تخدم موضوع الدراسة، ويتم إجراء المقابلة بعد تعريف الباحث بنفسه، والهدف من إجراء المقابلة، مع تبليغ الشخص المقابل بضرورة تدوين المعلومات لأغراض البحث في ضوء السرية التامة، حيث لا بد أن يتمتع الباحث بالمقدرة الكافية على إجراء المقابلة من حيث أن يكون مطلعاً ومحيطاً بالموضوع من كافة جوانبه، وتكونت المقابلة من السؤالين الرئيسين:

1. ما الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية.
2. ما المقترحات لتطوير وتحسين دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة.

ثبات المصححين لأداة المقابلة:

لأغراض التحقق من ثبات التقييم الذاتي Intra-rater، والتقييم البيني Inter-rater لأداة الدراسة الثانية (المقابلة)؛ تمت مقابلة ثلاث أعضاء هيئة تدريس في جامعة البلقاء التطبيقية من خارج عينة الدراسة النهائية كعينة استطلاعية من قبل الباحثة وزميلة مكافئة للباحثة في قدرتها على إدارة المقابلة وتحليل محتواها، حيث تم طرح أسئلة أداة الدراسة الثانية (المقابلة) الأساسية عليهم، بحيث كان يتم زيادة أسئلة أو حذف أسئلة وفقاً لسياق إجراء المقابلة معهم وتدوين استجاباتهم، وتصوراتهم الخاصة بهم، وملاحظة ردود أفعالهم على كل سؤال من

أسئلة المقابلة؛ وذلك عن طريق كتابة المقابلة ومن ثم قراءة كل مقابلة لوحدها وتحليلها حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص أسئلة المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، ثم رصد التكرارات الخاصة بكل فكرة مندرجة تحت أيٍّ من أسئلة أداة الدراسة الثانية (المقابلة) أثناء إجراء المقابلة معهم.

تم حساب نسبة الاتفاق الخاصة بالتقييم الذاتي Intra-rater بين تحليلي المحتوى اللذين قامت الباحثة بإجرائهما بفاصل زمني مقداره (14) يوماً بينهما، حيث بلغت قيمتها (98%).

وكذلك؛ تم حساب نسبة الاتفاق الخاصة بالتقييم البيني Inter-rater بين تحليل المحتوى الثاني المُجرى من قبل الباحثة وبين تحليل المحتوى الذي قامت به زميلتها، حيث بلغت قيمتها (99%).

معيار تصحيح أداة الدراسة الثانية (المقابلة):

تم تبني النموذج الإحصائي ذي التدريج النسبي؛ بهدف إطلاق الأحكام على التكرارات والنسب المئوية الخاصة بالمعيقات والصعوبات التي تواجههم أثناء عملهم في الكليات ووضع المقترحات لتحسين عملية التعليم في جامعة البلقاء التطبيقية، وذلك على النحو الآتي:

درجة التوكيد	فئة النسب المئوية المقابلة لها
.1	2.33 -1
.2	3.66 -2.33
.3	5-3.66

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة على المتغيرات؛ التالية:

أ- المتغيرات المستقلة الوسيطة؛ وهي:

1. الجنس، وله فئتان (ذكر، أنثى).
2. المؤهل العلمي، وله مستويان (بكالوريوس، دبلوم متوسط).
3. الكلية، وله نوعان (علمية، إنسانية).

ب- المتغيرات المستقلة الرتبية:

1. دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة.
2. الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة.

ج- المتغير التابع، المقترحات لتحسين وتطوير التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية للتنمية المستدامة.

إجراءات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وجمع البيانات اللازمة قامت الباحثة بإتباع الإجراءات الآتية:

1. إعداد وتطوير أدوات الدراسة بعد الرجوع والاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة.
2. الحصول على كتاب تسهيل مهمة من جامعة اليرموك موجه لرئيس جامعة البلقاء التطبيقية لتطبيق أدوات الدراسة على الطلبة والمدرسين في الجامعة.

3. تطبيق أداة الدراسة الأولى على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة المستهدفة من أجل التأكد من دلالات صدق وثبات أداة الدراسة، ثم إعادة تطبيقها على العينة نفسها بعد أسبوعين.

4. تطبيق أداة الدراسة على العينة المقصودة والمتمثلة بطلبة الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية عن طريق توزيع استبانة عليهم حتى بلغ عددهم (477) طالباً وطالبة.

5. تم جمع استبانات أداة الدراسة الأولى من الطلبة في كليات البلقاء التطبيقية وتفريغها على الحاسب باستخدام برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية (SPSS)، وإجراء المعالجات الإحصائية المناسبة لها.

6. ولقد تمت المقابلات وفقاً للإجراءات التالية:

أ. تطبيق أداة الدراسة الثانية على عينة استطلاعية من خارج عينة الدراسة المستهدفة من أجل التأكد من ثبات المصححين، ثم إعادة تطبيقها على العينة نفسها بعد أربع عشر يوماً.

ب. إجراء المقابلة بالوقت والمكان الذي تم تحديده بالتنسيق مع أعضاء هيئة التدريس.

ج. طرح أسئلة المقابلة على أعضاء هيئة التدريس وتدوين استجاباتهم حول أسئلة المقابلة.

د. تراوحت المدة الزمنية لكل مقابلة تم إجراءها مع أعضاء هيئة التدريس بين 30 إلى 40 دقيقة.

ه. كتابة وقراءة كل مقابلة بشكل منفرد وإجراء التحليل المناسب حسب خطوات البحث النوعي، وذلك عن طريق تحليل محتوى الأفكار الرئيسة الواردة في المقابلات، ثم العمل على رصد التكرارات الخاصة بكل فكرة مضمنة تحت أسئلة المقابلة المخصصة التي تم إجراؤها، وذلك للخروج بآرائهم حول الواقع والصعوبات التي تواجههم وصولاً

إلى مقترحاتهم لتحسين دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية الشاملة.

المعالجات الإحصائية:

للإجابة عن سؤال الدراسة الأول؛ تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية ومجالاته في التنمية المستدامة، مع مراعاة ترتيب المجالات تنازلياً وفقاً لمتوسطاتها الحسابية، كما تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة الخاصة بفقرات كل مجال من مجالات دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مع مراعاة ترتيب الفقرات الخاصة بكل مجال وفقاً لأوساطها الحسابية تنازلياً.

للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني؛ تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة وفقاً للمتغيرات، ثم إجراء تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) لدور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة وفقاً للمتغيرات، كما تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لمجالات دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة وفقاً للمتغيرات، ثم إجراء تحليل التباين الثلاثي المتعدد (دون تفاعل) لمجالات دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة وفقاً للمتغيرات، وأخيراً؛ إجراء تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) لكل مجال من مجالات دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة كلٌ على حدة وفقاً للمتغيرات.

للإجابة عن سؤالي الدراسة الثالث والرابع؛ تم تحليل محتوى الأفكار الواردة في المقابلات كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص أسئلة المقابلة كوحدة لتحليل المحتوى، ثم رصد التكرارات والنسب المئوية الخاصة بكل فكرة مندرجة تحت أيٍّ من أسئلة أداة الدراسة الثانية (المقابلة) أثناء إجراء المقابلة معهم، وذكر بعض الشواهد الخاصة بكل سؤال من أسئلة أداة المقابلة.

الفصل الرابع

عرض النتائج

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة ومقترحات تطويرية، وذلك عن طريق الإجابة عن كلّ من أسئلة الدراسة الآتية:

أولاً. للإجابة عن سؤال الدراسة الأول الذي نصّ على: "ما دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟"؛ فقد تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور التعليم المهنيّ والتقنيّ ومجالاته في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، مع مراعاة ترتيب المجالات تنازلياً لتبيان أدوار مجالات التعليم المهنيّ في التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول (5).

الجدول (5)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور التعليم المهنيّ والتقنيّ ومجالاته في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم المجال	دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	1	المنهاج	3.324	0.60	متوسط
2	4	التدريس	3.176	0.89	متوسط
3	3	الإدارة الجامعية	2.875	0.76	متوسط
4	2	الإمكانات والتجهيزات	2.618	0.88	متوسط
		الكلي للمقياس	3.050	0.63	متوسط

يلاحظ من الجدول (5)، أن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ ومجالاته في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة قد كان (متوسطاً) وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث، حيث جاءت مجالات دور التعليم المهنيّ وفقاً للترتيب الآتي: مجال المنهاج في

المرتبة الأولى، تلاه مجال التدريس في المرتبة الثانية، تلاه مجال الإدارة الجامعية في المرتبة الثالثة، وأخيراً؛ تلاه مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الرابعة.

بالإضافة إلى ما تقدم؛ تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال المنهاج في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، مع مراعاة ترتيب فقرات المجال تنازلياً لتبيان أوجه قوة وضعف المجال في إثراء التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول (6).

الجدول (6)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال المنهاج في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال المنهاج	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	13	تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص	3.721	1.12	كبير
2	1	يراعي المنهاج الجانب العلمي للطالب الذي يود إكمال دراسته الجامعية العليا	3.652	0.91	متوسط
3	6	صياغة الأهداف التدريبية بصورة واضحة	3.398	1.01	متوسط
4	5	يوازن المنهاج ما بين الجانب النظري والجانب العملي	3.361	1.15	متوسط
5	10	يتناسب حجم المنهاج مع الحصص المتاحة له	3.312	1.10	متوسط
6	8	يتناسب المنهاج مع متطلبات سوق العمل	3.289	1.17	متوسط
7	3	يراعي المنهاج التطورات الحديثة وما هو مستجد من معلومات	3.283	1.09	متوسط
8	12	يراعي المنهاج المهارات الخاصة بالمهن المتعددة في التخصص الواحد	3.266	1.03	متوسط
9	9	يراعي المنهاج المهارات المطلوبة في سوق العمل	3.266	1.06	متوسط
10	11	يراعي المنهاج المهارات الفنية الخاصة بالمهنة الواحدة	3.237	0.96	متوسط
11	4	يشارك المدرسين في إعداد المنهاج	3.197	1.17	متوسط
12	2	يراعي المنهاج الفروقات الفردية بين الطلاب	3.151	1.05	متوسط
13	7	يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب	3.073	1.07	متوسط

يبين الجدول (6) أن المتوسّطات الحسّابية لفقرات مجال المنهاج تراوحت بين (3.07–3.72) وبين درجتي تقدير متوسطة وكبيرة حيث احتلت الفقرة رقم (13) والتي تنص: "تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص"، على المرتبة الأولى وبدرجة تقدير كبيرة، في

حين جاءت الفقرة رقم (7) والتي تنص على: "يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب" بالمرتبة الأخيرة وبدرجة تقدير متوسطة.

كما تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال الإمكانات والتجهيزات في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، مع مراعاة ترتيب فقرات المجال تنازلياً لتبيان أوجه قوة وضعف المجال في إثراء التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول (7).

الجدول (7)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال الإمكانات والتجهيزات في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال الإمكانات والتجهيزات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	17	توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً	2.885	1.18	متوسط
2	20	تتوافق التجهيزات مع المنهاج المطبق حالياً	2.751	1.10	متوسط
3	18	تتناسب المساحة المخصصة لكل متعلم ليمارس التدريب بسهولة	2.702	1.15	متوسط
4	14	كفاية المشاغل العملية المخصصة للطلبة	2.646	1.24	متوسط
5	15	كفاية المختبرات العملية المخصصة للطلبة	2.644	1.16	متوسط
6	19	يراعى في الأبنية والمرافق المقاييس والمعايير العالمية التي تتلاءم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها	2.499	1.17	متوسط
7	16	توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج	2.201	1.04	قليل

يبين الجدول رقم (7) أن المتوسّطات الحسّابية لفقرات مجال الإمكانات والتجهيزات تراوحت بين (2.20-2.88) وبين درجتي قليلة ومتوسطة حيث جاءت الفقرة رقم (17) في المرتبة الأولى والتي تنص على: "توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً" وبدرجة تقدير متوسطة في حين جاءت الفقرة رقم (16) في المرتبة الخيرة والتي تنص على "توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج" وبدرجة تقدير قليلة.

كذلك تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال الإدارة الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، مع مراعاة

ترتيب فقرات المجال تنازلياً لتبيان أوجه قوة وضعف المجال في إثراء التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول (8).

الجدول (8)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال الإدارة الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال الإدارة الجامعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	21	تراعي الإدارة رغبة الطلبة بالالتحاق ببرامج التعليم الموازي والتعليم العادي	3.371	1.25	متوسط
2	23	تراعي الإدارة توزيع التخصصات بين الكليات بشكل منظم	3.205	1.11	متوسط
3	22	تراعي الإدارة التوزيع الجغرافي لإنشاء الكليات التابعة لها	3.080	1.16	متوسط
4	24	تتابع الإدارة ما يستجد على الساحة المحلية والعالمية فيما يخص التعليم المهنيّ ونقله إلى الكليات	2.935	1.08	متوسط
5	27	تعمل الإدارة على المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والنقابات المهنيّة في مجال التدريب	2.910	1.15	متوسط
6	25	تزود الإدارة المكتبة بالكتب والدوريات التي تخدم وتثري مناهج التعليم المهنيّ	2.857	1.18	متوسط
7	29	تعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أدائهم الوظيفي	2.841	1.17	متوسط
8	26	تقوم الإدارة بعقد الدورات وورش العمل بتحسين برامج التعليم المهنيّ	2.776	1.20	متوسط
9	30	توفر بيئة مناسبة (مصادر، مراجع، حوافز) تشجع المدرسين على البحث العلمي	2.629	1.15	متوسط
10	32	تتابع الإدارة الخريجين من الطلبة	2.528	1.34	متوسط
11	31	تقيم الإدارة معارض إنتاجية لتسويق منتجات الطلبة	2.493	1.28	متوسط

يبين الجدول رقم (8) أن المتوسّطات الحسّابية لفقرات مجال الإدارة الجامعية تراوحت بين (2.49 –3.37) وبدرجة تقدير متوسطة، حتى احتلت الفقرة رقم (21) المرتبة الأولى والتي تنص على "تراعي الإدارة رغبة الطلبة بالالتحاق ببرامج التعليم الموازي والتعليم العادي" وجاءت الفقرة (31) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تقييم الإدارة معارض إنتاجية لتسويق منتجات الطلبة".

كذلك تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة، مع مراعاة ترتيب فقرات المجال تنازلياً لتبيان أوجه قوة وضعف المجال في إثراء التنمية المستدامة، وذلك كما في الجدول (9).

الجدول (9)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لفقرات دور مجال التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	رقم الفقرة	مضمون فقرات مجال التدريس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدور
1	34	يحرص المدرس على أن يكون قدوة للطلبة	3.577	1.23	متوسط
2	35	قدرة المدرس على إيصال المعلومات للطلبة بدقة	3.495	1.12	متوسط
3	33	يثير المدرس دافعية الطلبة نحو الإبداع	3.344	1.31	متوسط
4	38	يتخذ المدرس القرار المناسب في الوقت المناسب	3.237	1.11	متوسط
5	39	يثير المدرس اهتمام الطلبة بالبحث وما هو جديد بمجال تخصصه	3.214	1.22	متوسط
6	37	يستخدم المدرس أساليب متنوعة أثناء عملية التدريس	3.168	1.16	متوسط
7	43	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقييمه	3.130	1.33	متوسط
8	36	يراعي المدرس الفروق الفردية بين الطلبة	3.111	1.19	متوسط
9	42	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقويمه	3.105	1.24	متوسط
10	41	يساعد المدرس الطلبة في حلّ مشكلاتهم العلمية وتوجيههم في مجال تخصصهم	3.073	1.24	متوسط
11	40	يساعد المدرس الطلبة في حلّ مشكلاتهم الاجتماعية	2.480	1.30	متوسط

يلاحظ من الجدول (9)، أن جميع فقرات دور مجال التدريس في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة قد صُنِّفت ضمن دور (متوسط) للفقرات ذوات الرتب (1–11).

ثانياً. للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني الذي نصّ على: "**هل توجد فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين متوسطات دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيراتهم (الجنس، المستوى الأكاديمي، الكلية)؟**"؛ فقد تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة

لدور التعليم المهنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (10).

الجدول (10)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات.

المتغير	مستويات المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الجنس	ذكر	2.980	0.64
	أنثى	3.088	0.62
المستوى الأكاديمي	بكالوريوس	2.976	0.64
	دبلوم متوسط	3.129	0.60
الكلية	علمية	3.048	0.65
	إنسانية	3.053	0.59

يلاحظ من الجدول (10)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسّابية لدور التعليم المهنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم إجراء تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) 3-way ANOVA without Interaction لدور التعليم المهنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (11).

الجدول (11)

نتائج تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) لدور التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات.

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
الجنس	1.399	1	1.399	3.619	0.058
المستوى الأكاديمي	2.924	1	2.924	**7.563**	0.006
الكلية	0.275	1	0.275	0.711	0.399
الخطأ	182.847	473	0.387		
الكلي	187.066	476			

يتبين من الجدول (11)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسطين الحسابيين لدور التعليم المهنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة يعزى لمتغير (المستوى الأكاديمي)؛ لصالح طلبة الدبلوم المتوسط على حساب طلبة البكالوريوس.

كما يتبين من الجدول (11)، عدم وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسّطات الحسّابية لدور التعليم المهنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى لمتغيرات (الجنس، الكلية).

بالإضافة إلى ما تقدم؛ تم حساب المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (12).

الجدول (12)

المتوسّطات الحسّابية والانحرافات المعياريّة لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات.

المجال	الإحصائي	الجنس		المستوى الأكاديمي		الكلية	
		ذكر	انثى	بكالوريوس	دبلوم متوسط	علمية	إنسانية
المنهاج	المتوسط الحسابي	3.266	3.355	3.278	3.372	3.327	3.319
	الانحراف المعياري	0.63	0.59	0.61	0.59	0.62	0.57
الإمكانات والتجهيزات	المتوسط الحسابي	2.571	2.644	2.525	2.719	2.681	2.515
	الانحراف المعياري	0.90	0.86	0.87	0.88	0.88	0.87
الإدارة الجامعية	المتوسط الحسابي	2.803	2.914	2.809	2.945	2.881	2.866
	الانحراف المعياري	0.78	0.75	0.77	0.74	0.79	0.71
التدريس	المتوسط الحسابي	3.081	3.227	3.074	3.285	3.118	3.270
	الانحراف المعياري	0.86	0.90	0.88	0.88	0.87	0.91

يلاحظ من الجدول (12)، وجود فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسّابية لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة ناتجة عن

اختلاف مستويات المتغيرات؛ وبهدف التحقق من جوهرية الفروق الظاهرية؛ تم حساب معاملات الارتباط بين دور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة متبوعة بإجراء اختبار Bartlett للكروية وفقاً للمتغيرات لتحديد أنسب تحليل تباين ثلاثي (تحليل تباين ثلاثي متعدد، أم تحليل تباين ثلاثي) توجب استخدامه، وذلك كما في الجدول (13).

الجدول (13)

نتائج اختبار Bartlett للكروية لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة وفقاً للمتغيرات.

العلاقة وفقاً للمتغيرات	المنهاج	الإمكانات والتجهيزات	الإدارة الجامعية
الإمكانات والتجهيزات	**0.51**		
الإدارة الجامعية	**0.57**	**0.68**	
التدريس	**0.53**	**0.44**	**0.62**
اختبار Bartlett للكروية			
نسبة الأرجحية	كا^2 التقريبية	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
0.000	**837.936**	9	0.000

يتبين من الجدول (13)، وجود علاقة دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين دور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة تعزى للمتغيرات؛ مما استوجب استخدام تحليل التباين الثلاثي المتعدد (دون تفاعل) لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مجتمعة وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (14).

الجدول (14)

نتائج تحليل التباين الثلاثي المتعدد (دون تفاعل) لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مجتمعة وفقاً للمتغيرات.

الأثر	الاختبار المتعدد	قيمة الاختبار المتعدد	قيمة ف الكلية المحسوبة	درجة حرية الفرضية	درجة حرية الخطأ	الدلالة الإحصائية
الجنس	Hotelling's Trace	0.008	0.927	4	470	0.448
المستوى الأكاديمي	Hotelling's Trace	0.021	**2.517**	4	470	0.041
الكلية	Hotelling's Trace	0.030	**3.569**	4	470	0.007

يتبين من الجدول (14)، عدم وجود أثر دال إحصائياً لمتغير (الجنس)، ووجود أثر دال إحصائياً لمتغيري (المستوى الأكاديمي، الكلية) عند مستوى الدلالة (α=0.05) على دور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة مجتمعة؛ ولتحديد على أيٍّ من دور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة كان أثرُ متغيري (المستوى الأكاديمي، الكلية)؛ فقد تم إجراء تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة كلٌ على حدةٍ وفقاً للمتغيرات، وذلك كما في الجدول (15).

الجدول (15)

نتائج تحليل التباين الثلاثي (دون تفاعل) لدور مجالات التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة كلٌ على حدة وفقاً للمتغيرات.

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
المنهاج	الجنس	1.008	1	1.008	2.789	0.096
	المستوى الأكاديمي	1.178	1	1.178	3.262	0.072
	الكلية	0.258	1	0.258	0.715	0.398
	الخطأ	170.874	473	0.361		
	الكلي	173.009	476			
الإمكانات والتجهيزات	الجنس	1.638	1	1.638	2.185	0.140
	المستوى الأكاديمي	6.393	1	6.393	**8.528**	0.004
	الكلية	5.971	1	5.971	**7.965**	0.005

المتغير التابع	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط مجموع المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
	الخطأ	354.584	473	0.750		
	الكلي	365.571	476			
الإدارة الجامعية	الجنس	1.616	1	1.616	2.834	0.093
	المستوى الأكاديمي	2.484	1	2.484	**4.356**	0.037
	الكلية	0.528	1	0.528	0.927	0.336
	الخطأ	269.717	473	0.570		
	الكلي	273.734	476			
التدريس	الجنس	1.548	1	1.548	1.997	0.158
	المستوى الأكاديمي	4.246	1	4.246	**5.479**	0.020
	الكلية	0.775	1	0.775	1.000	0.318
	الخطأ	366.546	473	0.775		
	الكلي	374.809	476			

يتبين من الجدول (15)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسّطات الحسّابية لدور مجالات التعليم المهنيّ (الإمكانات والتجهيزات، الإدارة الجامعية، التدريس) في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة يعزى لمتغير (المستوى الدراسي)؛ لصالح طلبة الدبلوم المتوسط على حساب طلبة البكالوريوس.

كما يتبين من الجدول (15)، وجود فرق دال إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين المتوسّطات الحسّابية لدور مجال التعليم المهنيّ (الإمكانات والتجهيزات) في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة يعزى لمتغير (الكلية)؛ لصالح طلبة الكليات العلمية على حساب طلبة الكليات الإنسانية.

ثالثاً. للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث الذي نصّ على: **"ما الصعوبات التي تحُدُّ من دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس"**؛ فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، حيث تم التعامل مع محتوى أفكار الصعوبات الواردة على السؤال المفتوح كفئة لتحليل

المحتوى باستخدام نص السؤال المفتوح كوحدة لتحليل المحتوى، ثم رصد التكرارات والنسب المئوية الخاصة بكل فكرة صعوبة مندرجة تحت السؤال وتصنيفها وفقاً لمجالات، مع مراعاة ترتيب أفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات الفنية تنازلياً وفقاً للنسب المئوية الخاصة بها.

الجدول 16: التكرارات والنسب المئوية لأفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات الفنية التي تحدُّ من دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	الصعوبات الفنية	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	2	نقص في الخبرة وغياب الكفاءة لدى المدرسين والمشرفين في المختبرات	11	55.0	متوسطة
2	4	قدم الخطط الدراسية	11	55.0	متوسطة
3	3	التركيز على الجانب النظري وإهمال الجانب العملي	7	35.0	متوسطة
4	5	ضعف البنية التحتية من مباني ومشاغل ومختبرات	5	25.0	قليلة
5	7	عدم توفر الجو المناسب للمدرسين والذي يشجعهم على الابتكار والتطوير	3	15.0	قليلة
6	1	عدم إشراك كليات الأطراف بالمواقع الإلكترونية واقتصارها على المركز	2	10.0	قليلة
7	6	مكتبة الكليات غير مؤهلة وغير مطورة بالشكل الصحيح	2	10.0	قليلة

يلاحظ من الجدول 16 أن الصعوبات الخاصة بمجال الصعوبات الفنية قد صُنّفت وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث إلى ثلاث درجات صعوبات؛ هما: (متوسطة): للفكرتين ذواتي الرتب (1-3)، (قليلة): للفكرتين ذواتي الرتب (4-7)، وجاءت كما يلي:

1. نقص في الخبرة وغياب الكفاءة لدى المدرسين وخصوصا لدى المدرسين اللذين يحملون مؤهلات علمية منذ سنوات طويلة ولم يسعوا إلى التحديث، وهذا ما أكد عليه غالبية أفراد عينة المقابلة بنسبة (55%) حول توصيتهم بعقد دورات مكثفة واشتراكهم

بها من أجل التطوير حيث يقترح المقابل رقم (1) "بعمل دورات متقدمة لأعضاء الهيئة التدريسية من أجل العمل على رفع كفاءة المدرسين (انتقاء أشخاص ذو كفاءة عالية)".

أما المقابل رقم (2) فقد أكد على ضرورة "إقامة وعقد دورات خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية والتي بدورها تؤدي إلى مساعدته وتحسين أدائه".

2. عدم مناسبة كثير من الخطط الدراسية لقدم تلك الخطط وعدم مناسبتها لحاجات سوق العمل، وهذا ما أكده ما يزيد عن أغلبية أفراد عينة المقابلة بنسبة (55%)، حيث يقول المقابل رقم (13) "أن الخطط الموجودة الآن لا تتلاءم مع التطورات الحالية وهي بحاجة إلى نوع من التعديل والنقد"، ويرى المقابل رقم (8) "أن أغلبية الخطط بحاجة إلى تعديل بحيث تتلاءم مع تطورات العصر الحديثة".
3. التركيز على الجانب النظري واغفال الجانب العملي، والعملية هي تكاملية لا تتم الا بتفعيل الدورين معاً. وهذا ما أكده أفراد عينة المقابلة بنسبة (35%) حيث يقول المقابل رقم (1)، "أن الجانب النظري يطغى على الجانب العملي وتحسين المشاغل والمختبرات بأجهزة تتلاءم مع السوق المحلي".
4. ضعف البنية التحتية من مباني ومشاغل ومختبرات إذ تعتبر الأساس الذي تعتمد عليه التخصصات المهنية والتقنية، حتى يكتسب الطالب المهارة الكفاية الوصول إلى حد الإتقان في التخصصات التي يدرسونها، وهذا ما أكده أفراد عينة المقابلة بنسبة (25%)، ويرى المقابل رقم (10) "عدم كفاية المشاغل بالرغم من وجود إعداد لا بأس فيها والحاجة إلى إجراء صيانة باستمرار وتزويد المختبرات بمعدات جديدة والحاجة إلى متابعة من قبل أعضاء الهيئة التدريسية بحيث تكون التمارين متناسب مع

تطور المجتمع"، أما المقابل رقم (11) فيرى أن هناك "ضعف أو غياب التجهيزات الأكاديمية من قاعات وأجهزة عرض والاستقلالية مفقودة (غياب الخصوصية) في المكاني وعدم مناسبة القاعة لإعطاء المحاضرات".

5. عدم توفر الجو المناسب للمدرسين والذي يشجعهم على الابتكار والتطوير والذي يهدف إلى تطوير أدائهم وتشجيعهم على التطوير والتحسين، وهذا ما أكده بعض أفراد العينة بنسبة (15%) حيث قال المقابل رقم (4) "عدم وجود بيئة مناسبة تساعد المدرس على التطوير في عملة"، ويقترح المقابل رقم (2) بأنه لا بد من "توفير الجو المناسب لأعضاء الهيئة التدريسية بما فيها المختبرات الفنية المكتسبة".

6. عدم إشراك كليات الأطراف بالمواقع الالكترونية واقتصارها إلى المركز السبب الذي يعيق عملية تواصل المدرسين مع ما هو جديد على الساحة المحلية والدولية وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة الدراسة بنسبة (10%) ويؤكد المقابل رقم (1) "عدم إشراك كليات الأطراف بالمواقع الالكترونية من أجل الاطلاع على الدراسات والأبحاث المحلية والعالمية" ويقترح المقابل رقم (6) "ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بأعضاء الهيئة التدريسية ومنحهم بعض الحقوق أسوة بالجامعات الأخرى، من توفر مكاني وأجهزة حاسوب وتفعيل المواقع الالكترونية الخاصة بهم".

7. مكتبة الكليات غير مؤهلة وغير مطورة بالشكل الصحيح. والتي تعتبر رافد الكليات بالعلوم المختلفة والتي تُفعّل دور البحث العلمي وبتشجيع الطلاب على الإقبال على المطالعة والاستزادة بهدف تطويرهم. وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة الدراسة بنسبة (10%) إذا يقترح المقابل رقم (4) ضرورة "توفر مكتبات مزودة بأحدث المطبوعات والمنشورات في الكليات التابعة لجامعة البلقاء".

والجدول (17) يبين رتيب أفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات المالية والماديـــة تنازلياً وفقاً للنسب المئوية الخاصة بها.

الجدول 17: التكرارات والنسب المئوية لأفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات المالية والمادية التي تحُدُ من دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	الصعوبات المالية والمادية	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	قلة توافر الأدوات اللازمة لتنفيذ المهارات	9	45.0	متوسطة
2	3	ضعف وغياب التجهيزات الأكاديمية (قاعات تدريسية، ومباني) بحيث لا تتناسب مع أعداد الطلبة	7	35.0	متوسطة
3	2	عدم صيانة المشاغل بشكل مستمر	2	10.0	قليلة
4	4	عدم دعم مشاريع التخرج	1	5.0	قليلة

يلاحظ من الجدول 17 أن الصعوبات الخاصة بمجال الصغوبات المالية والمادية قد صُنِّفت وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث إلى ثلاث درجات صعوبات؛ هما: (متوسطة): للفكرتين ذواتا الرتبة (1-2)، (قليلة): للفكرتين ذواتا الرتبة (3-4)، وجاءت كما يلي:

1. قلة توافر الأدوات اللازمة لتنفيذ المهارات في كثير من المساقات التي تمكن الطالـــب من تطبيقها، وهذا ما أكد عليه أغلبية عينة المقابلة بنسبة (45%) حيث يرى المقابـــل رقم (3) "عدم مناسبة المشاغل والمختبرات من حيث إعداد الطلبة حيـــث أن هنـــاك ازدياد ملحوظ في إعداد الطلبة الأمر الذي ينعكس سلبا على أدائه". ويقترح المقابـــل رقم (17) بضرورة قيام الجامعة "وتجهيز مختبرات بكامل معداتها وأدواتها وأجندتها لكل برنامج دراسي ذو طابع مهني أو تقني".
2. ضعف وغياب التجهيزات الأكاديمية (قاعات تدريبية ومباني) بحيث لا تتناسب مـــع إعداد الطلبة حيث أكد أغلب عينة الدراسة بنسبة (35%)، حيث يرى المقابل رقم (3)

"عدم توفر التجهيزات المكتسبة والقاعات التدريسية والتي تعمل على وضـــع عــضو هيئة التدريس في وضع نفسي سيء وغير مناسب لخدمة الجامعة وتحقيــق الرضـــا والانتماء لها" ويقترح المقابل رقم (17) ضرورة "التركيز على البنية التحتية للجامعة"

3. عدم صيانة المشاغل بشكل مستمر مما يترتب عليه إهدار للوقت وتعطيل الجانب العملـــي في كثير من التخصصات وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%)، حيــث يرى المقابل رقم (12) بان "عدم صيانة وكفاية المشاغل والمختبرات وافتقار الجامعـــة إلـــى الأجهزة اللازمة والمعدات الضرورية والمدربين الفنيين"، ويوصي المقابل رقم (1) "بضرورة توفير أجهزة ومعدات خاصة للمشاغل والمختبرات على اختلاف التخصصات فـــي الكليـــات التابعة لجامعة البلقاء وإجراء الصيانة بشكل مستمر".

4. عدم دعم مشاريع التخرج الخاصة بالطلبة فكثير من المشاريع التقنية لو دعمـــت بالـــشكل الصحيح لكن هناك إنتاج لا يستهان به من قبل الطلاب وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينـــة المقابلة بنسبة (5%)، حيث يرى المقابل زقم (2) "عدم توفر النشاطات اللامنهجية وعدم دعم مشاريع التخرج لكثير من التخصصات عند الطلبة"، ويقترح المقابل رقم (6) "بـــضرورة أن تقوم الجامعة بتبني كثير من الأفكار عند الطلبة وتقديم الدعم المالي والمعنوي لهم".

والجدول (18) يبين ترتيب أفكار الصعوبات التي تتّبع لمجال صعوبات سياسات القبول تنازلياً وفقاً للنسب المئوية الخاصة بها.

الجدول 18: التكرارات والنسب المئوية لأفكار الصعوبات التي تتبع لمجال صعوبات سياسات القبول التي تحدُّ من دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	صعوبات سياسات القبول	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	1	مدخلات الجامعة من طلبة الثانوية العامة من ذوي المعدلات المتدنية	10	50.0	متوسطة
2	3	عدم مواءمة التخصصات مع احتياجات سوق العمل	5	25.0	قليلة
3	2	معايير القبول في التخصصات العلمية غير مناسبة	3	15.0	قليلة
4	4	شروط الاعتماد غير مطبقة بالكامل في الكثير من التخصصات	2	10.0	قليلة

يلاحظ من الجدول 18 أن الصعوبات الخاصة بمجال صعوبات سياسات القبول قد صُنِّفت وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث إلى ثلاث درجات صعوبات؛ هما: (متوسطة): للفكرة ذات الرتبة (1)، (قليلة): للأفكار ذوات الرتب (2-4)، وجاءت كما يلي:

1. مدخلات الجامعة من طلبة الثانوية العامة من ذوي المعدلات المتدنية في كثير من التخصصات والتي تحتاج إلى وعي ومنهم، وإدراك من قبل الطالب وهذا ما اجمع عليه غالبية أفراد عينة الدراسة بنسبة (5%)، حول توجيههم بإعادة النظر في كثير من التخصصات حيث يقترح المقابل رقم (3) بضرورة "إعادة النظر في معدلات القبول وخصوصا الدبلوم المتوسط"، أما المقابل رقم (2) فيرى: " ضرورة رفع معدلات القبول في الجامعة والكليات التابعة لها".

- عدم مواءمة التخصصات مع احتياجات العمل المحلي فالكثير من التخصصات التي يتم استحداثها لا تتناسب مع ما هو مطلوب في سوق العمل وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (25%) حيث أكد المقابل رقم (10) "تعتبر التخصصات في اغلبها ملبية لحاجات سوق العمل لكن المشكلة تكمن في قلة الشواغر وعدم استقبال

أرباب العمل للخريجين وخاصة حملة الدبلوم"، ويقترح المقابل رقم (5): "لا بد من إيجاد نوع من المواءمة ما بين مخرجات التعليم المهني والتقني وحاجات السوق المحلي".

- معايير القبول في التخصصات غير مناسبة، وتختلف نوعا ما عن الجامعات الأخرى مما يترتب عليه قبول طلبة بمعدلات لا تتناسب مع طبيعة التخصص وهذا ما أكده عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10) حيث يرى المقابل رقم (3) "أن هناك ضعف واضح في الخريجين بعض التخصصات ويعود ذلك لأسباب عديدة أهمها معدلات القبول الغير مناسبة لبعض التخصصات" ويقترح المقابل رقم (2) "ضرورة رفع معدلات القبول لكثير من التخصصات والتي بحاجة لنوعية جديدة من الطلبة".
- شروط الاعتماد غير مطبقة بالكامل في كثير من التخصصات حيث تفتقر إلى كثير من الأساسيات التي يرتكز عليها أغلب التخصصات التقنية وهذا ما أكد عليه أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%)، ويؤكد المقابل رقم (14) "أن هناك شروط اعتماد وغير مطبقة بالكامل في كثير من التخصصات الخاصة بالتعليم التقني"، ويقترح المقابل رقم (1) "ضرورة إعادة الاعتماد لكثير من التخصصات وخاصة في كلية اربد الجامعية".

والجدول (19) يبين ترتيب أفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات الإدارية تنازلياً وفقاً للنسب المئوية الخاصة بها.

الجدول 19: التكرارات والنسب المئوية لأفكار الصعوبات التي تتبع لمجال الصعوبات الإدارية التي تحدُّ من دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	الصعوبات الإدارية	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	2	صعوبة الاتصال مع المركز (الجامعة الأم) وتأخير الكثير من المعاملات الرسمية	9	45.0	متوسطة
2	1	ضعف التعاون وقلة التواصل مع القطاعات الخاصة وأرباب العمل في السوق المحلي	4	20.0	قليلة
3	3	عدم إعطاء المدرس التسهيلات الكافية والذي ينعكس على أدائه	2	10.0	قليلة
4	5	البيروقراطية التي تمتاز بها الجامعة الأم	2	10.0	قليلة
5	4	غلبة الجانب المادي أدى إلى انحراف الجامعة الأكاديمية عن مسارها الأكاديمي	1	5.0	قليلة

يلاحظ من الجدول 19 أن الصعوبات الخاصة بمجال الصعوبات الإدارية قد صُنِّفت وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث إلى ثلاث درجات صعوبات؛ هما: (متوسطة): للفكرة ذات الرتبة (1)، (قليلة): للأفكار ذوات الرتب (2-5)، وجاءت كما يلي:

1. صعوبة الاتصال مع المركز (الجامعة الأم) وتامين الكثير من المعاملات الرسمية يؤدي إلى تعطيل كثير من القرارات اليومية والتي تسهل إجراءات خاصة بالطلبة أو المدرسين وهذا ما أكدت عليه اغلب أفراد عينة المقابلة بنسبة تراوحت (45%) حيث يقول المقابل رقم (15) " بعد الجامعة الأم عن الكليات يؤدي إلى تأخير كثير من المعاملات الرسمية (فعلى سبيل المثال: تزويد المختبرات بالطلبات اللازمة المستهلكة بشكل يومي" حيث يقترح المقابل رقم (10) "تشجيع اللامركزية في الجامعة لإنشاء مكاتب في الأقاليم من أجل التسهيل في الأمور الإدارية والأكاديمية".

2. ضعف التعاون وقلة التواصل مع القطاعات الخاصة وأرباب العمل في السوق المحلي والذي يؤدي بدوره إلى انتشار البطالة بيم الطلبة الخريجين لعدم التواصل مع أصحاب العمل من قبل الجامعة ومتابعة الخريجين بعد تخرجهم وهذا ما أشار إليه ما نسبته (20%) من عينة المقابلة حيث يقول المقابل رقم (17) " غياب التنسيق المشترك ما بين الجامعة وأرباب العمل في السوق المحلي لعدم التواصل ودعمه من قبل الجامعة" ويقترح المقابل رقم (18) "ضرورة تفعيل الزيارات الميدانية والتعاون المشترك مع القطاع الخاص وأرباب العمل".

3. عدم إعطاء المدرس التسهيلات الكافية والتي تنعكس على أدائه في كثير من الأمور سواء الفنية أو المادية وهذا ما أكده بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%)، ويرى المقابل رقم (3) "عدم إشراك المدرسين في مؤتمرات من حيث إخفاء أي معلومة تتعلق بتلك النشاطات ووضع العقبات أمام من يحصل على أي نوع من التفعيل لجهود فردية وشخصية"، ويقترح المقابل رقم (4) "ضرورة وضع قانون يشجع ويحفز الهيئة التدريسية من اجل التطور والارتقاء".

4. البيروقراطية التي تمتاز بها الجامعة وإعطاء صلاحيات وامتيازات خاصة بالمركز (المقر الرئيسي)، على حساب الكليات التابعة للمحافظة وهذا ما أكده بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%) حيث يرى المقابل رقم (7) "تركز الجامعة على المركز الأم مع غياب الاعتناء بالكليات الأخرى"، ويقترح المقابل رقم (11) "ضرورة العدل والمساواة في كافة الأمور في الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية".

5. غلبة الجانب المادي أدى إلى انحراف الجامعة عن مسارها الأكاديمي، وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (5%) ويؤكد المقابل رقم (17) "أن هناك

استحداث تخصصات جديدة تهدف إلى الكسب المادي وليس تخرج طلبة بمواصـفات جيدة".

ويقترح المقابل رقم (16) ضرورة قيام الجامعة بتأهيل كادر أكاديمي مؤهـل وان تقـوم بإرسال أعضاء الهيئة التدريسية للحصول على خبرات وشهادات تؤهلهم للتدريس في الجانب الأكاديمي المختص بالتعليم المهني والتقني، ولا بد أن تقوم الجامعة بدراسة المجتمع المحلـي وما تحتاجه من تخصصات تهدف إلى تلبية احتياجات السوق المحلي".

رابعاً. للإجابة عن سؤال الدراسة الرابع الذي نصّ على: "**ما المقترحات التي ترونها تحسن دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة؟**"؛ فقد تم تحليله حسب خطوات التحليل في البحث النوعي، حيث تم التعامل مع محتوى الأفكار الواردة على السؤال المفتوح كفئة لتحليل المحتوى باستخدام نص السؤال المفتوح كوحدة لتحليل المحتوى، ثم رصد التكرارات والنسب المئوية الخاصة بكل فكرة مندرجة تحت السؤال وتصنيفها وفقاً لدرجة أهميتها، مع مراعاة ترتيب الأفكار تنازلياً وفقاً للنسب المئوية الخاصة بها، وذلك كما في الجدول 20.

الجدول 20: التكرارات والنسب المئوية لأفكار المقترحات لتحسين دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة مرتبة تنازلياً.

الرتبة	الرقم	المقترحات	التكرار	النسبة المئوية	الدرجة
1	3	أن تقوم الجامعة بتأهيل كادر أكاديمي وإشراكهم بدورات مكثفة	8	40.0	متوسطة
2	4	أن تقوم الجامعة بتجهيز مختبرات بكامل معداته وأدواته للبرامج الدراسية ذات الطابع المهني والتقني	5	25.0	قليلة
3	10	إعادة النظر في الخطط الدراسية وفصل خطط الدبلوم عن البكالوريوس	4	20.0	قليلة
4	1	أن تتبنى الجامعة سياسة واضحة في دعمها للبرامج ذات الطابع المهني والتقني	3	15.0	قليلة
5	5	إعادة هيكلة البنية التحتية بكافة أشكاله	3	15.0	قليلة
6	6	التركيز على الجانب العملي وفصله عن الجانب النظري	3	15.0	قليلة
7	7	رفع معدلات القبول في الجامعة والكليات التابعة لها	3	15.0	قليلة
8	9	تحقيق اللامركزية في الجامعة (إنشاء مكاتب تابعة للجامعة في كل إقليم	3	15.0	قليلة
9	2	تجميد الكثير من التخصصات ذات الطابع الأكاديمي، وخصوصاً التخصصات التي لا يجد خريجوها فرص عمل في السوق المحلي	2	10.0	قليلة
10	11	تفعيل الزيارات الميدانية (التعاون مع القطاع الخاص)	2	10.0	قليلة
11	8	العدالة في توزيع الدخل على الكليات التابعة لها	1	5.0	قليلة

يلاحظ من الجدول 20 أن المقترحات لتحسين دور التعليم المهني والتقني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة قد صُنِّفت وفقاً للمعيار المذكور في الفصل الثالث

إلى ثلاث درجات أهمية؛ هما: (متوسطة): للفكرة ذات الرتبة (1)، (قليلة): للأفكار ذوات الرتب (2–11)، وجاءت هذه النتائج كما يلي:

1. أن تقوم الجامعة بتأهيل كادر أكاديمي واشتراكهم بدورات مكثفة بهدف تطوير وتحسين أدائهم وهذا ما يقترحه غالبية أفراد عينة المقابلة بنسبة (40%) حيث يقترح المقابل رقم (14) "أن تقوم الجامعة بعمل دورات لأساليب التدريس مقدمة لأعضاء الهيئة التدريسية والعمل على رفع كفاءتهم (انتقاء أشخاص ذو كفاءة عالية)؛ أما المقابل رقم (10) فيوصي "بإعادة النظر في الكادر الإداري والمدرسين من مهندسين وفنيين (زيادة العدد والنوع)".

2. أن تقوم الجامعة بتجهيز مختبرات ومشاغل بكامل معداته وأدواتها للبرامج الدراسية ذات الطابع المهنّي والتقنّي وهذا ما يقترحه نصف أفراد عينة الدراسة بنسبة (25%) حيث يقترح المقابل رقم (4) "ضرورة توفير أجهزة ومعدات خاصة للمشاغل والمختبرات على اختلاف التخصصات في الكليات التابعة لجامعة البلقاء، ويرى المقابل رقم (20) ضرورة "قيام الجامعة بتجهيز مختبرات بكامل معداته وأدواته لكل برنامج دراسي ذو طابع مهنّي أو تقنّي".

3. إعادة النظر في الخطط الدراسية وفصل خطط الدبلوم عن البكالوريوس وهذا ما أشار إليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (20%)، وحيث يرى المقابل رقم (15) ضرورة "تعديل الخطط الدراسية بحيث تكون الساعات العملية تتناسب مع طبيعة المواد" ويقترح المقابل رقم (10) ضرورة تنصيص إعادة النظر في الخطط والتركيز على تنفيذ التجارب العمليّة في المختبرات المخصصة، وفصل طلبة الدبلوم عن طلبة البكالوريوس في الخطط والمساقات".

4. أن تتبنى الجامعة سياسة واضحة في دعمها للبرامج ذات الطابع المهني والتقني وهذا ما يقترحه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (15%)، فيرى المقابل رقم (11) "ضرورة التركيز على التعليم من أجل التوظيف والتركيز على التعليم المهنيّ والتقنيّ (للمهارات اليدوية) وفصلها عن الجانب النظري"، أما المقابل رقم (4) "يرى ضرورة اسناد المواد إلى الأشخاص المختصين بنفس المجال، وتفعيل دور التخصصات التقنيّة من خلال التعامل والتعاون مع القطاع الخاص وأصحاب العمل".

5. إعادة هيكلة البنية التحتية بكافة أشكاله وهذا ما اقترحه (15%) من أفراد عينة المقابلة حيث يرى المقابل رقم (1) "ضرورة توفير المختبرات المهيأة للتعليم التقني الحديث من مختبرات وقاعات والمشاغل والتجهيزات الفنيّة المناسبة بحيث تتناسب مع أعداد الطلبة المقبولة في هذا المجال". أما المقابل رقم (17) فيرى "ضرورة تركيز الجامعة على البنية التحتية بكافة أشكاله في الجامعة وكلياتها الفرعية".

6. التركيز على الجانب العملي وفصله عن الجانب النظري وهذا ما أكد عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (15%) حيث يقترح المقابل رقم (1) على "ضرورة التركيز على الجانب العملي في التخصصات المهنيّة بحيث يتخرج الطالب ويمتلك الكفايات التي تؤهله للانخراط في سوق العمل"، أما المقابل رقم (2) "فيقترح ضرورة فصل الجانب النظري عن الجانب العمل وإعطاء الجانب العملي اهتماماً أكثر".

7. رفع معدلات القبول في الجامعة والكليات التابعة لها، وهذا ما أكده عليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (15%)، حيث يرى المقابل رقم (2) ضرورة "رفع معدلات القبول لبعض التخصصات في الجامعة والكليات الفرعية"، أما المقابل رقم (18) فيرى ضرورة "تحسين نوعية ومدخلات الثانوية العامة من خلال رفع معدلات القبول في بعض التخصصات".

8. تحقيق اللامركزية في الجامعة (إنشاء مكاتب تابعة للجامعة في الكليات الفرعية) وهذا ما يقترحه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (15%)، ويقترح المقابل رقم (14) "أهمية إعطاء الكليات نوع من اللامركزية لتسهيل كثير من الأمور الإدارية في الكليات"، ويقترح المقابل رقم (13) "ضرورة تفعيل أو تفويض كثير من الصلاحيات لعمداء الكليات من أجل التسريع في إنجاز المعاملات".

9. تجميد الكثير من التخصصات ذات الطابع الأكاديمي وخصوصاً التخصصات التي لا يجد خريجوها فرص عمل في السوق المحلي، وهذا ما أشار إليه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%)، حيث يرى المقابل رقم (19) ضرورة "تجفيف الكثير من التخصصات التي لا تستخدم في السوق المحلي وتزيد من نسبة البطالة ما بين الخريجين"، وهذا ما أكد عليه المقابل رقم (12) ضرورة "إيجاد تخصصات فرعية في مجالات التعليم المهنّي والتقنّي تكون بشكل أدق".

10. تفعيل الزيارات الميدانية (التعاون مع القطاع الخاص) وهذا ما يقترحه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (10%)، حيث يقترح المقابل رقم (8) ضرورة "تفعيل وتعميق التعاون ما بين القطاع الخاص وأصحاب العمل" من حيث يقترح المقابل رقم (7)

ضرورة "إشراك أصحاب العمل والمهن في القطاع الخاص والعام في الخطط الدراسية الخاصة بالتعليم المهني والتقني".

11. العدالة في توزيع الدخل على الكليات التابعة لها، وهذا ما يقترحه بعض أفراد عينة المقابلة بنسبة (5%)، حيث يقترح المقابل رقم (4) ضرورة "توزيع الدخل بالتساوي على جميع الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية دون إلحاق الضرر أو الأذى لأي كلية من كليات الأطراف"، ويؤكد المقابل رقم (1) على ضرورة إعطاء "كليات الأطراف نصيباً من الموازنات الرسمية بما يتناسب مع إيراداتها السنوية".

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى التعرُّف على دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية ودوره في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والطلبة، إضافة إلى تحديد دور متغيرات الدراسة ومعرفة ماذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمتغيرات الجنس، الكلية، والمستوى الأكاديمي في دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية ودورها في التنمية المستدامة حيث ستتم مناقشة النتائج اعتماداً على أسئلة الدراسة، كما سيتم مناقشة الدراسة الحالية في ضوء أهم نتائج الدراسات السابقة.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر الطلبة؟

أشارت نتائج الدراسة إلى أن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية جاءت بدرجة متوسطة ككل. وبمتوسط حسابي مقداره (3.050) وانحراف معياري مقداره (0.63) حيث جاء مجال المنهاج في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، ثم مجال التدريس في المرتبة الثانية، ومجال الإدارة الجامعية في المرتبة الثالثة، بينما جاء مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الرابعة وبدرجة متوسطة، وقد يعزى سبب وجود دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في التنمية بدرجة متوسطة بأنه شيء إيجابي؛ لأن هذه النتيجة تسعى الجامعات للوصول إليها على وجه العموم؛ من أجل الوصول إليها حيث تسمح بدرجة كبيرة إلى تحقيق أهداف الجامعة والمشاركة الفعّالة والتعاون بين الكليات التابعة لها.

وهذا يتفق مع دراسة الطويسي (2013) حيث أشارت نتائج هـذه الدراسـة إلـى أن عملية التنمية في التعليم المهنيّ يكمن في تطوير المنهاج والسياسات الجامعية، ومجال البنيـة التحتية، من أجل تنمية عملية التعليم الخاصة بالتعليم المهنيّ والتقنيّ.

وفيما يتعلق بنتائج كل مجال من مجالات استبانة دور التعليم المهنـيّ والتقنـيّ فـي التنمية المستدامة، فقد أشارت النتائج إلى ما يلي:

أولا مجال المنهاج

أظهرت النتائج أن دور التعليم المهنيّ والتقنيّ الكلي بمجال المنهاج جـاءت بدرجـة تقدير متوسطة وبالمرتبة الأولى، وقد صُنفت فقراته بين درجتي متوسطة وكبيرة، حيث احتلت الفقرة رقم (13) المرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، والتي تنص على "تناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص". واحتلت الفقرة رقم (7) المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، والتـي تـنص على "يراعى الاحتياجات التدريبية للطلاب".

ويمكن تفسير وجود مجال المنهاج في المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة لأن المنهـاج هو الأساس الذي تُبنى في ضوءه الأهداف المراد تحقيقها لدى الطلبة، وبالتالي يكـون لـدى الطلبة المهارات التي تؤهله وتعده بشكل صحيح من أجل الانخراط في سوق العمل، وهذا ما يؤكد العجلوني (2005) بأن المنهاج التدريسي هو المحور الرئيسي والفعّال في إعداد الطلبة إعداداً سليماً حتى يتمكن من امتلاك الكفايات المناسبة.

كما تتفق هذه النتيجة مع دراسة أبو عصبة (2005) والتي أكدت على أهمية إعـداد المنهاج والمشاركة من قبل المهتمين والمختصين لقربهم ومعرفتهم باحتياجات سوق العمـل، والاختصاصات التي تتناسب معهم.

واحتلت الفقرة رقم (13) والتي تنص على "تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص" المرتبة الأولى ويمكن عزو ذلك لأن التخصص هو الذي يحدد المنهاج، وإذا كان المنهاج مُصمم بحيث يتناسب مع التخصص المهنيّ ممن المؤكد أن تكون النتائج المتوقعة من الطلبة إيجابية؛ بسبب التوافق ما بين المنهاج الدراسي وطبيعة التخصص.

وجاءت الفقرة رقم (7) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص على "يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب". وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المنهاج يركز على الجانب النظري مع إغفال الجانب العملي، وهذا يتفق بعض أفراد عينة المقابلة، كالمقابل رقم (1) الذي يرى "أن الجانب النظري يطغى على الجانب العمل سبب التغير في الخطط الدراسية من قبل الكليات مما يؤدي إلى إحداث فجوة ما بين الجانبين".

ثانياً مجال التدريس

ولقد أشارت النتائج إلى أن دور التعلم المهنيّ والتقنيّ الكليّ مجال التدريس جاءت بدرجة تقدير متوسطة وبالمرتبة الثانية حيث صنفت فقراته بدرجة متوسطة من (1-11)، واحتلت الفقرة رقم (34) المرتبة الأولى وبدرجة متوسطة والتي تنص على "يحرص المدرس أن يكون قدوة للطلبة"، في حين جاءت الفقرة (40) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة والتي تنص على "يساعد المدرس الطلبة في حلّ مشكلاتهم الاجتماعية".

وربما يعود سبب وجود مجال التدريس بالمرتبة الثانية وبدرجة متوسطة، لأن عملية التدريس هي المرتكز الأساسي في عملية إيصال المعلومات إلى الطلبة ففي الجانب النظري تكمن في الشرح والتوضيح واستخدام أفضل الطرق والأساليب في توضيح الموضوعات وترجمتها في الجانب العملي حتى لا يكون هناك تعارض ما بين الجانب التطبيقي والجانب النظري في عملية التعليم بشكلٍ عام.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة حمدان (2002) بأن أهم المهارات التي يمتلكها المدرس هي القدرة على إيصال المعلومات إلى الطلبة والتفاعل الإيجابي معهم وكسر الحواجز التي قد تعيق العملية التعليمية ما بين المدرس والطالب وذلك عن طريق المساعدة والإرشاد والتوجيه للطلبة وإثارة الدافعية نحو الإبداع لديهم.

واحتلت الفقرة (34) على المرتبة الأولى، والتي تنص على "يحرص المدرس على أن يكون قدوة للطلبة" لأن المعلم أو المدرس هو الأساسي والنموذج الذي يحتذى بـه مـن قبـل الطلبة والدور الذي يلعبه في إيصال المعلومات إلى الطلبة من خلال التنـوع فـي اسـتخدام الأساليب التدريسية والتي تثير الدافعية نحو التعلم عند الطلبة بشكلٍ عام.

وجاءت الفقرة (40) بالمرتبة الأخيرة والتي تنص على "يساعد المدرس الطلبة في حل مشكلاتهم الاجتماعية"؛ ويعزى ذلك بسبب انشغال المدرسين وتكليفهم بأمور أخـرى، تجعـل الفجوة ما بينهم وبين الطلاب كبيرة.

ثالثاً مجال الإدارة الجامعية:

أظهرت النتائج أن درجة دور التعليم المهنيّ والتقنيّ بمجال الإدارة الجامعية جـاءت بدرجة تقدير متوسطة وبالمرتبة الثالثة، وأن فقرات هذا المجال صنفت متوسطة، حيث جاءت الفقرة رقم (21) والتي تنص على "تراعي الإدارة رغبة الطلبة بالالتحـاق ببـرامج التعلـيم الموازي والتعليم العادي" بالمرتبة الأولى وبدرجة كبيرة، في حين جاءت الفقرة (31) بالمرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة والتي تنص على "تقييم الإدارة الجامعية إنتاجية لتـسويق منتجـات الطلبة".

وقد يفسر وجود مجال الإدارة الجامعية بالمرتبة الثالثة، لغياب دور الإدارة الجامعيـة المفُعل بالشكل الصحيح نظراً لإنشاء الكليات التابعة لها في أغلب مناطق المملكة الأمر الـذي

يترتب عليها كثير من المشاكل الإدارية بسبب بُعد الجامعة الأم عن الكليات التابعة لها، هــذا ويتفق مع ما يؤكده النمراوي (1990) حيث بين أن أهم المشاكل التي تواجه كليات المجتمـــع في الأردن تكمن في غياب دور الإدارة في تلك الكليات.

وجاء الفقرة رقم (21) والتي تنص على: "تراعي الإدارة رغبـــة الطلبـــة بالالتحـــاق ببرامج التعليم الموازي والتعليم العادي" بالمرتبة الأولى، وذلك بسبب إتباع الجامعة سياســـات جديدة هدفهم رفد الجامعة بإعداد من الطلبة في كافة التخصصات من أجل الدعم الاقتـــصادي للجامعة والذي يرتكز بالدرجة الأولى على برنامج الموازي للطلبة الأردنيين وغير الأردنيين.

وجاءت الفقرة رقم (31) في المرتبة الأخيرة والتي تنص على "تقييم الإدارة معارض إنتاجية لتسويق منتجات الطلبة"؛ ذلك لأن تفعيّل دور الإدارة في تسويق منتجات الطلبة مـــن ذوي التخصصات المهنيَّة يعزز بشكل إيجابي كفاءات الطلبة على المهن التي تعلموها وتشجيع الطلبة على الإنتاج والعمل ضمن المهارات التي اكتسبوها في فترة الدراسة في الجامعة.

رابعا مجال الإمكانات والتجهيزات

أوضحت النتائج أن درجة دور التعليم المهنيّ والتقنـــيّ الكلـــي بمجـــال الإمكانـــات والتجهيزات بدرجة تقدير متوسطة وبالمرتبة الرابعة وجاءت فقرات المجال درجتـــي قليـــل ومتوسط، حيث أظهرت النتائج بأن الفقرة (17) والتي تنص علـــى "تـــوفر وســـائل الأمـــن والسلامة المتعارف عليها عالمياً" جاءت بالمرتبة الأولى وبدرجة متوسطة، في حين جـــاءت الفقرة (16) والتي تنص على أن "توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة فـــي المنهاج" بالمرتبة الأخيرة وبدرجة قليلة.

وعليه يمكن عزو السبب في وجود مجال الإمكانات والتجهيزات في المرتبة الرابعـــة لأن الإمكانات والتجهيزات هي الأساس الذي يعتمد عليه في تطبيق وتنفيذ ما تم تعلمه من قبل

الطالب حتى يتمكن من امتلاك المهارات وإعداده إعداداً وتأهيلاً سليما لا بد من تنفيذ ما تم تعلمه في الجوانب النظرية، حتى تكون لديه المقدرة على الانخراط في سوق العمل؛ وهذا ما تؤكده أبو عصبة (2005) حيث أكدت على أهمية توفر الإمكانات والتجهيزات لطلبة التعليم المهنيّ والتقنيّ حتى يتيح للطالب فرصة التعلم والتدرب بشكل مريح تجعله قادرا على اكتساب المهارات بسهولة.

واحتلت الفقرة رقم (17) المرتبة الأولى والتي تنص على: "توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً" ويعزى سبب ذلك لأن توفر وسائل الأمن والسلامة تعد من الأمور الهامة داخل المشاغل والمختبرات التي يطبق فيها الطالب ما تم تعلمه.

وحصلت الفقرة (16) على المرتبة الأخيرة والتي تنص على: "توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج" ويعزو السبب في ذلك لأن الأساس الذي ترتكز عليه جودة المشاغل والمختبرات التطبيقية، تعتمد بالدرجة الأولى على توفير مصدر مالي لأن كثير من الجوانب التطبيقية بحاجة إلى مواد مستهلكة الأمر الذي يستدعي توفر هذه المواد في كل حصة عملية حتى يمارس الطالب ما تعلمه وكي لا يتفاجأ بعدم توافق الأخيرة والمعدات الموجودة في الجامعة مع ما هو موجود فعلياً في سوق العمل.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: هل توجد فروق دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) بين المتوسّطات الحسّابيةلدور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة تعزى لمتغيرات (الجنس، المستوى الأكاديمي، الكلية).

أشارت نتائج السؤال الثاني على أنه توجد فروق ظاهرية بين المتوسّطات الحسّابيةلدور التعليم المهنيّ والتقنيّ الكلي في جامعة البلقاء التطبيقية ودوره في التنمية

المستدامة ناتجة عن اختلاف مستويات المتغيرات (الجنس، المستوى الأكاديمي، الكلية) علـــى جميع مجالات الدراسة والأداة ككل.

وقد يعزى سبب ذلك إقبال الطلبة على بعض التخصصات يقتصر على الـــذكور دون الإناث وهناك بعض التخصصات والتي تعتبر تخصصات خاصة بالإناث كم أنا معدل الثانوية العامة هو الفيصل بين دخول الطالب المرحلة المتوسطة والتي تسمى مرحلة الدبلوم والدراسة فيها لعاملين ومرحلة البكالوريوس وقد تكون في بعض التخصصات التقنية ثـــلاث ســـنوات وبعضها الآخر خمس سنوات، وهذا يتفق مع دراسة أبو زينة (2008) حيث أظهرت نتـــائج دراسته بوجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات الجنس.

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "ما الصعوبات التي تُحد مـــن دور التعلـــيم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس".

للإجابة على هذا السؤال قامت الباحثة بإجراء (20) مقابلة مع المدرسين في جامعـــة البلقاء التطبيقية، حيث تم كتابة هذه المقابلات وتحليلها يدوياً وفق منهجيـــة تحليـــل البيانـــات البحث النوعي، وبعد حساب التكرارات والنسب المئوية لنتائج المقـــابلات توصـــلت الباحثـــة لوجود مجموعة من الصعوبات التي تواجههم حيث تم تصنيفها إلى صعوبات: فنيـــة، ماليـــة ومادية، سياسات قبول، إدارية.

ولقد أظهرت النتائج أن الصعوبات الفنية احتلت المرتبة الأولى ثم الصعوبات الماليـــة والمادية بالمرتبة الثانية، أما الصعوبات الفنية فقد حصلت علـــى المرتبـــة الثالثـــة وجـــاءت الصعوبات الإدارية بالمرتبة الرابعة وذلك وفقا للنسب التي رصدت لها، وهذا يتفق مع دراسة نمراوي (1990) وحماد ومزاهرة (2009) وأبو عصبة (2005)، حيث توصلت نتائج هـــذه الدراسات إلى أن صعوبات ومشاكل التعليم المهنيّ والتقنيّ والتي تعيق تفعيـــل دون التعلـــيم

المهنيّ والتقنيّ في التنمية هي صعوبات فنية، مالية ومادية وسياسات القبول. وإدارية ولكن بنسب متفاوتة.

وفيما يتعلق بالنتائج الخاصة بالصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ والتقنيّ فقد أشارت النتائج إلى ما يلي:

أشارت النتائج أن الصعوبات الفنية أكثر الصعوبات التي تواجه المدرسين في جامعة البلقاء التطبيقية، ويعزى السبب في ذلك إلى أن الأمور الفنية هي الأمور التي تخص التعليم المهنيّ والتقنيّ فتنص الخبرة عند المدرسين وإغفالهم لجوانب كثيرة ينعكس سلبا على أدائهم وبالتالي على الطلبة فالتعليم المهنيّ والتقنيّ يركز على الخبرات الفنية الخاص بالمدرس ضمن مجال تخصصه حتى يتمكن من القيام بدوره على أكمل وجه.

وفي ضوء الصعوبات اقترح المقابل رقم (2) أنه لا بد من "إقامة وعقد دورات خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية والتي بدورها تؤتى إلى مساعدته وتحسين أدائه ورفع كفاءته". أما المقابل رقم (17) فيرى ضرورة "إعادة هيكلة البنية التحتية (بكافة أشكالها)".

كما يرى البعض الآخر أن عملية التطوير تكمن في التركيز على الجانب النظري وعدم إهمال الجانب العملي، حيث يرى المقابل رقم (12) ضرورة "تفعيل الجانب العملي" تجهيز المختبرات والمشاغل بأجندة جديدة تتلاءم مع السوق المحلي".

ثانياً الصعوبات المالية والمادية:

أشارت النتائج أن الصعوبات المالية والمادية هي من أهم الصعوبات التي تواجه المدرسين في جامعة البلقاء التطبيقية، لأن الأمور المادية والمالية من اختصاص الإدارة المركزية للجامعة الأمر الذي يترتب عليه كثير من الإجراءات المطولة في حال لزم الأمر

لشراء أجهزة أو معدات أو أدوات مستهلكة من أجل تغطية الجانب العملي في كثير من التخصصات.

وفي ضوء الصعوبات المالية والمادية اقترح أغلب عينة المقابلة إعطاء نوع من الاستقلالية للكليات التابعة للجامعة (إنشاء مكاني في الإقليم) من أجل التسهيل في الأمور الإدارية والأكاديمية" كما يرى بعضهم أن عملية التحسين والتطوير تكمن حيث يرى المقابل رقم (9) أنه من الضروري "إعطاء أولوية لدعم المشاريع الإنتاجية".

ثالثاً صعوبات سياسات القبول:

بينت النتائج أن هناك صعوبات تتعلق سياسات القبول وتعد من أكثر الصعوبات التي تواجه المدرسين في جامعة البلقاء التطبيقية، وذلك سبب انتهاج الجامعة سياسات لا تتوافق مع التطوير الخاص بالتعليم المهنيّ وخاصة فيما يتعلق بمعدلات القبول لديها وخاصة للمرحلة الدبلوم المتوسط لأن مدخلات هذه المرحلة هم من متدني المعدلات في الثانوية العامة.

"لتعليل هذه الصعوبات اقترح معظم أفراد عينة المقابلة العمل على إعادة سياسات القبول الجامعي واختيار التخصصات التي تتفق مع حاجات السوق المحلي وطرحه في الكليات ويقترح المقابل رقم (5) أنه من الضروري "المواءمة ما بين مخرجات التعليم المهنيّ وحاجات سوق العمل" أما المقابل رقم (3) فقد أكد على ضرورة "إعادة النظر في معدلات القبول".

رابعا الصعوبات الإدارية:

أشارت النتائج أن الصعوبات الإدارية من أقل الصعوبات التي تواجه المدرسين في جامعة البلقاء التطبيقية، ويمكن تغير ذلك إلى صعوبة الاتصال ما بين الجامعة الأم، والكليات الفرعية لها الأمر الذي يترتب عليها تأخير كثير من الأمور الإدارية الخاصة بالكلية أو المدرسين أو الطلبة أنفسهم وللحد من هذه الصعوبات اقترح معظم أفراد عينة المقابلة أن يكون

هناك استقلالية عن الجامعة الأم عن طريق فتح مكاتب اعتماد في كل إقليم فاقترح المقابل رقم (14) ضرورة "إعطاء الكليات نوع من اللامركزية لتسهيل كثير من الأمور" وقد أكد المقابل رقم (8) على أنه من الضروري "تفعيل الزيارات الميدانية والتعاون مع القطاع الخاص وأصحاب العمل".

مناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: ما المقترحات لتحسين وتطوير التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة".

للإجابة عن هذا السؤال قامت الباحثة بإجراء (20) مقابلة مع المدرسين في جامعة البلقاء التطبيقية، وقدم المدرسين مقترحات يرونها مناسبة وضرورية في تحسين وتطوير التعليم المهنيّ والتقنيّ في الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية حيث جاءت هذه المقترحات من واقع وبيئة عملهم، وكانت جميع هذه المقترحات واقعية ومنطقية حيث جاء المقترح والذي ينص على "أن تقوم الجامعة بتأهيل كادر أكاديمي وإشراكهم في دورات مكثفة" في المرتبة الأولى، ويعزى السبب في ذلك إلى ما يواجهه المدرس من صعوبات أثناء عمله، لأن كثير من المدرسين في الكليات من حملة شهادة الدرجة الجامعية الأولى، الذي منهم بدون أن عقد الدورات والمؤتمرات، وإشراكهم بما يحتذى أدائهم في الجانبين النظري والعملي.

في حين جاء المقترح والذي ينص على "العدالة في توزيع الدخل على الكليات التابعة لها" في المرتبة الأخيرة، ويمكن تغير ذلك إلى أن الكليات تختلف من إقليم إلى اخر وتطبيق التخصصات (العلمية أو الإنسانية المطروحة فيها) حيث يتم توزيع الدخول على الكليات بطريقة يتناسب مع طبيعة الكلية وما يدرس فيها فهناك كليات لا تحتاج إلى أدوات مستهلكة نظرا لتركيزها على تخصصات إنسانية ومن المعروف بان التخصصات التي يغلب عليها الجانب العملي هي تخصصات مكلفة لأنها بحاجة إلى أدوات ومشاغل ومختبرات، حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة.

الاستنتاجات والتوصيات

النتائج

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

- غياب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم المهنيّ والتقنيّ.
- ضعف في الكوادر التدريسية وعدم اهتمام الكليات بتدريب قيادتها التعليّمية.
- لا زال التعليم المهنيّ والتقنيّ ضعيف الارتباط بتطورات التكنولوجية العالمية بسبب القصور في المناهج.
- إحجام الطلاب عن الالتحاق بالكليات المهنيّة والتقنيّة ويرجع السبب في ذلك إلى نظرة المجتمع الدونيّة بالتعليم المهنيّ مقارنة بالتعليم الأكاديمي.
- ضعف البنيّة التحتيّة في أغلب الكليات التابعة لجامعة البلقاء التطبيقية.

التوصيات

وفي ضوء ما توصلت إليه الدراسة من النتائج توصي الباحثة بما يلي:

- ضرورة تبني الجامعة سياسات واضحة ترتبط برفع معدلات القبول في الكليات التابعة لها، ودعمها للبرامج ذات الطابع المهنيّ والتقنيّ.
- عقد دورات تدريبية لرفع مستوى كفايات ومهارات الكادر الأكاديمي لديها.
- تحسين هيكلة البنية التحتية وتوفير مختبرات ومشاغل بموصفات ومقاييس عالمية.
- تجفيف بعض التخصصات ذات الطابع الأكاديمي والتي لا تتناسب مع احتياجات السوق المحلي وطرح تخصصات ملائمة لسوق العمل.
- إعادة النظر في الخطط الدراسية (القديمة) والعمل على تحديثها بحيث تتلاءم مع ما هو مستجد على الساحة العالمية.

- إعطاء الكليات نوع من الاستقلالية بإعطاء الصلاحية لعمداء الكليات لتسهيل أمور خاصة بالكلية أو المدرسين أو الطلبة.
- العمل على تغير النظرة الاجتماعية السلبيّة اتجاه التعليم المهنيّ والتقنيّ لجذب الطلبة للالتحاق بهذه البرامج من خلال تكثيف حملات الإرشاد والتوجيه المهنيّ.

قائمة المراجع

القرآن الكريم

أولاً المراجع العربية:

أبو زينة، تيسير. (2008). **بناء معايير تميّز للتعليم التقنيّ في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

أبو سل، محمد عبد الكريم. (1990). **التربية والثقافة المهنية وموقعها في المنهاج التربوي الإسلامي**. عمان: بحوث المؤتمر التربوي الأول.

أبو سل، موسى. (1992). **أثر مراكز مؤسسة التدريب المهنيّ في إعداد القوى العاملة في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

أبو شعيرة، خالد. (2001). **التربية المهنية بين التوجهات النظرية والتطبيقية**، عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

أبو شعيرة، خالد. (2006). **التربية المهنيّة بين الفكر التربوي الإسلامي والفكر التربوي الحديث**. عمان: دار جرير للنشر والتوزيع.

أبو شعيرة، خالد. (2008). **التربية المهنيّة الفاعلة ومعلم الصف**. عمان: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

أبو عصبة، مي. (2005). **مشكلات التعليم المهنيّ في المدارس الثانوية المهنيّة الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيّين للطلبة**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

أبو علي، نايف. (2009). **التنمية المستدامة في العمارة التقليدية في المملكة العربية السعودية**، حالة دراسة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم القرى، السعودية.

حلبي، شادي. (2012). واقع التعليم المهنيّ والتقنيّ ومشكلاته في الوطن العربي: دراسة حالة، **مجلة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات**، العدد (28) مجلد (2).

حماد، هبة؛ مزاهرة، أيمن. (2009). **جودة البرامج التعليم التقني في الكليات الجامعية المتوسطة في الأردن كما يراها المدربون وأعضاء الهيئة التدريس**، عمان، الأردن.

حمدان، مراد. (2002). **مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

حمدان، مروان. (2000). **الكفاية الخارجية للتعليم التقنيّ في محافظات غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.

الحيلة، محمد. (1998). **التربية المهنيّة وأساليب تدريسها**، الطبعة الأولى، عمان: دار المسيرة.

ذيابات، عمر. (2005). **تطوير التعليم والتدريب المهنيّ في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

الزوبعي، عبير؛ والجنابي، عماد. (2003). **تطوير مناهج التعليم التقني والتدريب**، ليبيا: دار الكتب الوطنية.

السقا، نبال. (2008). **مخرجات التعليم المهنيّ والتجاري ومتطلبات سوق العمل**، دراسة ميدانية على خريجي التعليم المهنيّ والتجاري في محافظة مدينة دمشق خلال السنوات 2005/2001.

السيوف، محمد. (2007). **درجة تركيز مناهج التعليم الصناعي على متطلبات المهن ومستوى امتلاك الخريجين لتلك المتطلبات**، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

طرودي، طارق. (2012). **التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الأردنية**، عمان.

الطويسي، أحمد. (2009). **أساسيات في التربية المهنية**، عمان: دار الشروق للطباعة والنشر.

الطويسي، أحمد. (2011). **أساسيات التربية المهنية**، ط2، عمان: دار الشروق للطباعة والنشر.

الطويسي، أحمد. (2003). **أساسيات في التربية المهنية**، الطبعة الأولى، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع.

الطويسي، أحمد. (2013). الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهنيّ والتقنيّ من وجهة نظر الخبراء في الأردن، **مجلة العلوم التربوية**، (40)، (12).

الطويسي، أحمد. (2013). الحلول المقترحة لتحسين النظرة المجتمعية نحو التعليم المهنيّ والتقنيّ من وجهة نظر الخبراء في الأردن، **العلوم التربوية**، مجلد (40)، العدد (12).

العاني، طارق. (2003). **الشراكة مع سوق العمل**، ليبيا: دار الكتب الوطنية.

عبد العزيز، عبد الصمد. (2000). **التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية، مصر.

عبد المعطي، يوسف. (1987). **رحلة إلى المدرسة الشاملة**، الكويت: دار البحوث العلمية.

عبد الملك، جمال؛ أبو جلاله، خالد (2009). **المؤامة بين نظم التعليم التقني وسوق العمل**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مصراته، مصر.

عبيد، عبده. (1987). **تنويع التعليم الثانوي حسب حاجات التنمية في القطر العربي السوري**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، سوريا.

عبيدات، سليمان. (1980). **التعليم الصناعي وأثره على العائد الاقتصادي للفرد**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة الأردنية.

العجلوني، عدنان. (2005). **بناء برنامج تدريبي لتنمية الكفايات المهنيَّة لمدربي مؤسسة التدريب المهنيّ في الأردن في ضوء امتلاكهم لها وبيان أهمية التطبيقة من أهمية نظر ذوي الاختصاص**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عمان العربية، اربد، الأردن.

عطوان، أحمد. (2007). **البحث العلمي والتربية المهنية في التعليم وقائع المؤتمر الثالث للبحث العلمي في الأردن**، عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي والدار الأهلية للنشر والتوزيع.

عطوان، أحمد. (2007). **البحث العلمي والتربية المهنيَّة في التعليم، وقائع المؤتمر الثالث للبحث العلمي في الأردن، البحث العلمي في التعليم المهنيّ في الأردن**، عمان: الجمعية الأردنية للبحث العلمي والدار الأهلية للنشر والتوزيع.

عقيل، أحمد. (2004). **تحديد الكفايات التربوية الإشرافية لمعلمي التعليم التقنيّ والهندسي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، الأردن.

علي الشوابكة، أيمن مزاهرة، "محمد رسول" الخرابشة. (2009). **التعليم التقني والمهني واقعه وأفاق تطوره في الأردن.**

عليمات، محمد مقبل. (1991). **أساليب تدريس التربية المهنيَّة**، الأردن: دار الملاهي.

عودة، أحمد. (2010). **القياس والتقويم في العملية التدريسية**، الأردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.

فتح الله، سعد. (1995). **التنمية المستقلة والمتطلبات والاستراتيجيات والنتائج**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الفريحات، غالب. (1993) **التعليم والتدريب المهنيّ في الأردن**، عمان: المركز الوطني للجنة والتطوير التربوي.

محاسنة، عمر. (2011). **مناهج التربية المهنيَّة** واستراتيجيات تدريسها وتقويمها، عمان: دار علم الثقافة للنشر والتوزيع.

مرسي، محمد منير. (1994). **تاريخ التربية في الشرق والغرب**، عالم الكتب، القاهرة.

المصري، منذر واصف. (1984). التعليم الفني كتعليم مستمر، **المجلة العربية للتربية**، العدد الأول، (4)، تونس.

المصري، منذر. (1993). **التعليم المهني في الأردن**، عمان: لجنة تاريخ الأردن.

المصري، منذر. (1993). **التعليم المهنيّ قضايا ونماذج، الطبعة الأولى**، المكتبة الوطنية، عمان، الأردن.

المصري، منذر. (2003). **اقتصاديات التعليم والتدريب المهنيّ**، دار الكتب الوطنية، ليبيا.

المصري، منذر. (2003). **اقتصاديات التعليم والتدريب المهني**، ورقة عمل قدمت في الحلقة الدراسية العربية لاقتصاديات التعليم التقني: عمان.

مصطفى، أحمد. (2001). **مخرجات التدريب المهنيّ**، المركز العربي للتدريب المهنيّ وإعداد المدربين، عمان.

مطر، محمود. (2008). **الاتجاه نحو التعليم المهنيّ وعلاقته ببعض المتغيرات لدى طلبة المرحلة الثانوية محافظة غزة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

النيرب، مزيد. (1998). **واقع منهاج التعليم التقني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

اليونسكو. (1974). **التطورات في التعليم المهني والتقني**، دراسة مقارنة، اتجاهات وقضايا في التعليم المهنيّ والتقني، باريس.

ثانياً المراجع الأجنبية

Alam, G. (2007).The role of technical and vocational education in the national development of Bangladesh. **Asia - Pacific Journal of Cooperative Education, 9**(1): 25 - 44.

Gu, C., Gomes, T., Brizuela, S. (2011).**Technical and Vocational Education and Training in Support of Strategic Sustainable Development. Master** Paper presented to School of Engineering, Blekinge Institute of Technology, Karlskrona, Sweden.

Kingombe, C.(2008). Evaluating the Effects of Vocational Training in Africa. **OECD Development Centre, 61**(1): 1-2.

Ohiwerei, F., Nwosu, B. (2013). The Role of Vocational and Techrúcal Education in Nigeria Economic Development. Educational Research Quarterly, 26(3): 47- 66.

Psacharopoulos. & Velz, J. (2003). Higher Education Quality and labor market outcomes. **Comparative Education Review. 35** (1):170-176.

UnESCO Fincel Report Second international Congress on Technical and Vocational Training Seoul, April 1990.

United Nation. (1991). **UNDR**: United Nation Development Report.

الملاحق

ملحق (1)

الاستبانة بصورتها الأولية

حضرة الأستاذ الدكتور:.. المحترم/ـة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة بعمل دراسة ميدانية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة تخصص أصول التربية من كلية التربية في جامعة اليرموك بعنوان: " دور التعليم المهني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة: مقترحات للتطوير".

ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد استبانة مكونة من (40) فقرة موزعة في أربعة مجالات (المنهاج والخطط الدراسية، الإمكانات والتجهيزات، الإدارة، مجال التدريس)، ونظراً لما تتمتعون من خبرة ودراية، ولما عهدناه فيكم من تعاون أضع بين أيديكم الصورة الأولية للاستبانة راجيا منكم تحكيمها وإبداء آرائكم بصددها من حيث:

1. وضوح المعنى للفقرة.
2. دقة سلامة الصياغة اللغوية.
3. درجة انتماء الفقرات لمجالاتها.
4. حذف أو اضافة أي فقرات ترونها غير مناسبة.

مثمناً جهودكم الطيبة واسهامكم في توجيه أداة الدراسة بشكلها المناسب.

شاكراً لكم حسن التعاون

إشراف الأستاذ الدكتور	**الباحثة**
حسن الحياري	**شذا بريك**

متغيرات الدراسة:

1. الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى

2. المستوى الأكاديمي ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم متوسط

3. الكلية: ☐ علمية إنسانية

رقم الفقرة	المجال	وضوح المعنى للفقرة		سلامة الصياغة اللغوية		انتماء الفقرات للمجال		التعديلات المقترحة
		واضحة	غير واضحة	سليمة	غير سليمة	منتمية	غير منتمية	
المجال الأول: المنهاج								
.1	تنبثق أهداف المنهاج من الأهداف العامة للتعليم المهني.							
.2	يراعي المنهاج الفروقات الفردية بين الطلاب.							
.3	يراعى المنهاج التطورات الحديثة وما هو مستجد من معلومات.							
.4	يشارك المدرسين في إعداد المنهاج							
.5	يوازن المنهاج ما بين الجانب النظري والجانب العملي.							
.6	صياغة الأهداف التدريبية بصورة واضحة.							
.7	يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب							
.8	يتناسب المنهاج مع متطلبات سوق العمل.							
.9	يراعي المنهاج المهارات المطلوبة في سوق العمل							
.10	يتناسب حجم المنهاج مع الحصص المتاحة له.							
.11	يراعي المنهاج المهارات الفنية الخاصة بالمهنة الواحدة.							
.12	يراعي المنهاج المهارات الخاصة بالمهن المتعددة في التخصص الواحد.							
المجال الثاني: الإمكانات والتجهيزات								
.13	قلة كفاية المشاغل العملية المخصصة للطلبة.							

.14	قلة كفاية المختبرات العملية المخصصة للطلبة.							
.15	توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج.							
.16	توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً.							
.17	تتناسب المساحة المخصصة لكل متعلم ليمارس التدريب بسهولة.							
.18	يراعى في الأبنية والمرافق المقاييس والمعايير العالمية التي تتلائم مع طبيعة التخصصات المتوفرة بها.							
.19	تتوافق التجهيزات مع المنهاج المطبق حالياً.							
المجال الثالث: الإدارة								
.20	تتابع الإدارة خريجيها من الطلبة							
.21	تراعي الإدارة التحاق نوعية جيدة من مخرجات المرحلة الثانوية بالتعليم المهني.							
.22	معايير القبول في التخصصات التي توفرها الجامعة مناسبة.							
.23	تراعي التوزيع الجغرافي للكليات التابعة لها.							
.24	التخصصات المتوفرة موزعة عشوائياً بين المحافظات.							
.25	تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص.							
.26	يراعي وضع برامج وتخصصات تتناسب مع احتياجات سوق العمل.							
.27	تتابع الإدارة ما يستجد على الساحة المحلية والعالمية فيما يخص التعليم المهني ونقله ايجابيا الى الكليات.							
.28	تزود الإدارة المكتبة بالكتب والدوريات التي تخدم وتثري مناهج التعليم المهني.							

.29	تأييد ودعم برامج التعليم المهني عن طريق عقد الدورات وورش العمل.								
.30	تعمل الإدارة على المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والنقابات المهنية في مجال التدريب.								
.31	توفر نشاطات منهجية ولا منهجية لطلاب التعليم المهني والعمل على اشراكهم فيها.								
المجال الرابع: مجال التدريس									
.32	تكليف المدرسين بأعمال ليست لها صلة بتخصصهم								
.33	تعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أدائهم المهني.								
.34	توفر بيئة مناسبة (مصادر، مراجع، حوافز) تشجع المدرسين على البحث العلمي.								
.35	ضعف قدرة المدرسين على إيصال المعلومات للطلاب.								
.36	يراعي الفروق الفردية بين الطلاب								
.37	يستخدم أساليب متنوعة أثناء عملية التدريس								
.38	يتخذ القرار المناسب في الوقت المناسب.								
.39	يثير اهتمام الطلبة بالعلوم والتكنولوجيا.								
.40	يساعد الطلبة في حل مشكلاته م ومساعدتهم في مجال تخصصهم.								

ملحق رقم (2)

قائمة بأسماء محكمي الاستبانة

الاسم	الرتبة الأكاديمية	الجامعة	التخصص
محمد مقبل عليمات	أستاذ	جامعة اليرموك	مناهج وأساليب تدريس
محمد علي عاشور	أستاذ	جامعة اليرموك	الإدارة التربوية
محمد حسن العمايرة	أستاذ	جامعة عمان العربية	أصول تربية
عارف توفيق العطاري	أستاذ	جامعة اليرموك	الإدارة التربوية
محمد خوالدة	أستاذ	جامعة اليرموك	أصول تربية
عدنان الجادري	أستاذ	جامعة عمان العربية	مناهج وأساليب تدريس
يزيد السورطي	أستاذ	الجامعة الهاشمية	أصول تربية
احمد عيسى الطويسي	مشارك	جامعة مؤتة	مناهج وأساليب تدريس
كايد سلامة	مشارك	جامعة اليرموك	إدارة تربوية
طارق جوارنة	مشارك	جامعة اليرموك	مناهج وأساليب تدريس
عقلة صمادي	أستاذ	جامعة اليرموك	مناهج وأساليب تدريس
هادي طوالبة	أستاذ مساعد	جامعة اليرموك	تربية ابتدائية
احمد الخطيب	أستاذ	جامعة جدارا	إدارة تربوية
احمد قواسمه	أستاذ	جامعة اليرموك	قياس وتقويم
محمد العزام	أستاذ مشارك	جامعة اليرموك	التربية الابتدائية
هيثم عيادات	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	مناهج وأساليب تدريس
ضياء الجراح	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	قياس وتقويم
محمد كلالدة	أستاذ مشارك	جامعة جدارا	إدارة الموارد البشرية
حسين قزق	أستاذ مشارك	جامعة البلقاء التطبيقية	مناهج وأساليب تدريس
منذر كريشان	أستاذ	جامعة البلقاء التطبيقية	مناهج وأساليب تدريس

الملحق (3)

الاستبانة بصورتها النهائية

الطلبة الأعزاء:

تحية طيبة وبعد:

تقوم الباحثة بعمل دراسة ميدانية لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الفلسفة تخصص أصول التربية من كلية التربية في جامعة اليرموك بعنوان: " دور التعليم المهنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة: مقترحات للتطوير".

وتقوم هذه الدراسة على معرفة آرائكم حول دور التعليم المهنيّ في التنمية المستدامة من خلال استبانة مكونة من جزئين، الجزء الأول يتعلق بمعلومات عن شخصية المجيب، والجزء الثاني يتعلق بدور التعليم المهنيّ من خلال (43) فقرة موزعة في أربع مجالات لذا أرجو التكرم بتعبئة هذه الاستبانة ووضع إشارة (X) إلى يسار الفقرة وتحت المستوى الذي ترى أنه يعبر عن وجهة نظرك للفقرة راجيا منكم توخي الدقة والموضوعية. مع العلم بأن المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي، وستبقى في إطار السرية التامة.

متغيرات الدراسة:

1. **الجنس:** ☐ **ذكر** ☐ **أنثى**
2. **المستوى الأكاديمي** ☐ **بكالوريوس** ☐ **دبلوم متوسط**
3. **الكلية:** ☐ **علمية** **إنسانية**

شاكراً لكم حسن التعاون

الباحثة

شذا بريك

الرقم	العبارة	درجة الموافقة				
		عالية جدا	عالية	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
المجال الأول: المنهاج						
1.	يراعي المنهاج الجانب العلمي للطالب الذي يود إكمال دراسته الجامعية العليا.					
2.	يراعي المنهاج الفروقات الفردية بين الطلاب.					
3.	يراعى المنهاج التطورات الحديثة وما هو مستجد من معلومات.					
4.	يشارك المدرسين في إعداد المنهاج.					
5.	يوازن المنهاج ما بين الجانب النظري والجانب العملي.					
6.	صياغة الأهداف التدريبية بصورة واضحة.					
7.	يراعي الاحتياجات التدريبية للطلاب					
8.	يتناسب المنهاج مع متطلبات سوق العمل.					
9.	يراعي المنهاج المهارات المطلوبة في سوق العمل					
10.	يتناسب حجم المنهاج مع الحصص المتاحة له.					
11.	يراعي المنهاج المهارات الفنية الخاصة بالمهنة الواحدة.					
12.	يراعي المنهاج المهارات الخاصة بالمهن المتعددة في التخصص الواحد.					
13.	تتناسب سنوات الدراسة مع طبيعة التخصص.					
المجال الثاني: الإمكانات والتجهيزات						
14.	كفاية المشاغل العملية المخصصة للطلبة.					
15.	كفاية المختبرات العملية المخصصة للطلبة.					
16.	توفر مخصصات مالية كافية لتنفيذ النشاطات المحددة في المنهاج.					
17.	توفر وسائل الأمن والسلامة المتعارف عليها عالمياً.					
18.	تتناسب المساحة المخصصة لكل متعلم ليمارس التدريب بسهولة.					
19.	يراعى في الأبنية والمرافق المقاييس والمعايير العالمية التي تتلائم مع طبيعة التخصصات المتوفرة فيها					

.20	تتوافق التجهيزات مع المنهاج المطبق حالياً.					
المجال الثالث: الإدارة الجامعية						
.21	تراعي الإدارة رغبة الطلبة بالالتحاق ببرامج التعليم الموازي والتعليم العادي.					
.22	تراعي الإدارة التوزيع الجغرافي لإنشاء الكليات التابعة لها.					
.23	تراعي الإدارة توزيع التخصصات بين الكليات بشكل منظم.					
.24	تتابع الإدارة ما يستجد على الساحة المحلية والعالمية فيما يخص التعليم المهنيّ ونقله إلى الكليات.					
.25	تزود الإدارة المكتبة بالكتب والدوريات التي تخدم وتثري مناهج التعليم المهنيّ.					
.26	تقوم الإدارة بعقد الدورات وورش العمل بتحسين برامج التعليم المهنيّ.					
.27	تعمل الإدارة على المشاركة والتنسيق مع مؤسسات القطاع الخاص والنقابات المهنيّة في مجال التدريب.					
.28	تكليف المدرسين بأعمال ليست لها صلة بتخصصهم.					
.29	تعقد دورات تدريبية لأعضاء هيئة التدريس لتطوير أدائهم المهنيّ.					
.30	توفر بيئة مناسبة (مصادر، مراجع، حوافز) تشجع المدرسين على البحث العلمي.					
.31	تقيم الإدارة معارض إنتاجية لتسويق منتجات الطلبة.					
.32	تتابع الإدارة خريجيها من الطلبة.					
المجال الرابع: مجال التدريس						
.33	يثير المدرس دافعية الطلبة نحو الإبداع.					
.34	يحرص المدرس على أن يكون قدوة للطلبة.					
.35	قدرة المدرس على إيصال المعلومات للطلبة بدقة.					
.36	يراعي المدرس الفروق الفردية بين الطلبة.					
.37	يستخدم المدرس أساليب متنوعة أثناء عملية التدريس.					
.38	يتخذ المدرس القرار المناسب في الوقت المناسب.					
.39	يثير المدرس اهتمام الطلبة بالبحث وما هو جديد بمجال تخصصه.					
.40	يساعد المدرس الطلبة في حل مشكلاتهم الاجتماعية.					

.41	يساعد المدرس الطلبة في حل مشكلاتهم العلمية وتوجيههم في مجال تخصصهم.					
.42	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقويمه.					
.43	يحرص المدرس على أن يكون عادلاً في تقييمه.					

ملحق (4)

التخصصات التقنيّة والمهنيّة والتخصصات الإنسانيّة والتطبيقيّة لكل كلية للعام الجامعي (مرحلة البكالوريوس) 2013-2014

اسم الكلية	التخصص
كلية الأمير عبد الله بن غازي 1038	علم الحاسوب
	نظم المعلومات الحاسوبية
	هندسية البرمجيات
كلية التخطيط والإدارة 3351	إدارة الأعمال
	الاقتصاد
	التسويق
	علوم مالية ومصرفية
	محاسبة
	التخطيط الإقليمي
	تخطيط وإدارة مشاريع
	نظم المعلومات الإدارية
	نظم المعلومات المحاسبية
كلية الزراعة التكنولوجية 601	إنتاج ووقاية النبات
	إدارة موارد المياه والبيئة
	تغذية وتصنيع غذائي
	التقنيات الحيوية
كلية الهندسة	هندسة الحاسوب
	هندسة المساحة والجيوماتكس
	هندسة الطاقة الكهربائية
	هندسة مدنية
	هندسة العمارة
	هندسة المواد
	هندسة نظم الحاسوب
كلية السلط للعلوم الإنسانية 822	إدارة المكتبات والمعلومات

	القانون
	اللغة الإنجليزية وآدابها
	اللغة العربية التطبيقية
	تربية الطفل
كلية العلوم 486	الرياضيات
	الكيمياء
	فيزياء
	تحاليل طبية
كلية الأميرة رحمة-1184	التربية الخاصة
	الخدمة الاجتماعية
	انحراف وجريمة
كلية الأميرة عالية 2281	إدارة المكتبات والمعلومات
	الاقتصاد المنزلي
	التربية الخاصة
	اللغة الإنجليزية وآدابها
	الإرشاد النفسي والتربوي
	اللغة العربية التطبيقية
	إدارة الأعمال
	تربية الطفل
كلية عمان الجامعية 2268	إدارة أعمال
	علوم مالية مصرفية
	محاسبة
	نظم معلومات إدارية
	نظم معلومات محاسبية
كلية الهندسة التكنولوجية 7127	هندسة ميكانيكية
	هندسة أنظمة الحاسبات
	هندسة الآلات الحرارية
	هندسة الأوتوترونكس
	هندسة الحاسوب

	هندسة الحاسوب
	هندسة الصناعات الكيميائية
	هندسة الطاقة الكهربائية
	هندسة الطرق والجسور
	هندسة الميكاترونكس
	هندسة تكنولوجيا الاتصال
كلية الزرقاء الجامعية 885	التغذية والتصنيع الغذائي
	الأحياء الدقيقة
	تحاليل طبية
	علوم حياتية
كلية اربد 1344	إدارة أعمال
	إدارة مكتبات
	الاقتصاد المنزلي
	فنون تطبيقية خزف
	اللغة الإنجليزية وآدابها
	اللغة العربية التطبيقية
	تربية الطفل
كلية العقبة 762	إدارة الفنادق
	محاسبة
	إدارة الشحن والتخليص
كلية عجلون الجامعية 1968	الإرشاد النفسي والتربوي
	الإدارة السياحية والفندقية
	الخدمة الاجتماعية
	الدراسات الإسلامية التطبيقية
	اللغة الانجليزية وآدابها
	اللغة العربية وآدابها
	تربية الطفل
	الرياضيات
	علم الانحراف والجريمة

	علم الحاسوب
كلية الحصن 3284	التربية المهنية
	المحاسبة
	علم الحاسوب
	نظم المعلومات الإدارية
	هندسة الإنتاج والآلات
	هندسة الاتصالات والبرمجيات
	هندسة التكييف والتبريد والتدفئة
	التغذية والتصنيع الغذائي
	هندسة المياه والبيئة
كلية الشوبك 181	الإنتاج ووقاية النبات
	التربية المهنية
كلية الكرك 281	إدارة المكتبات والمعلومات
	الخدمة الاجتماعية
	نظم المعلومات المحاسبية
	نظم معلومات إدارية

التخصصات التقنيّة والمهنيّة والتخصصات الإنسانيّة والتطبيقيّة لكل كلية للعام الجامعي (مرحلة الدبلوم) 2013-2014

الرقم	الكلية	التخصص التقنيّ والمهنيّة	التخصص التطبيقي
1.	اربد الجامعية "اربد – إناث"	الأزياء وتكنولوجيا الألبسة	المحاسبة
		الفنون الجميلة	العلوم المالية والمصرفية
		التصميم الجرافيكي	إدارة الأعمال
		التصميم الداخلي	التربية المهنية
		الصيدلة	نظم المعلومات المحاسبية
		التمريض المشارك	نظم المعلومات الإدارية
		تكنولوجيا المعلومات	
2.	الحصن الجامعية "الحصن	تكنولوجيا الصناعات الكيميائية	التسويق
		التصميم الميكانيكي	المحاسبة
		التمديدات الكهربائية	
		تكنولوجيا الأجهزة الالكترونية	
		نظم التكييف والتبريد والتدفئة	
		هندسة الاتصالات وشبكات الحاسوب	
		تكنولوجيا التصنيع الغذائية	
		تكنولوجيا الحاسوب	
		تكنولوجيا الطاقة الشمسية	
		نظم القوى الكهربائية	
		الصحة والسلامة والبيئة المهنية	
3.	عجلون الجامعية "عجلون – إناث"	التمريض المشارك	إدارة الأعمال
		الإدارة السياحية	الاقتصاد المنزلي
		تكنولوجيا المعلومات	المحاسبة
4.	السلط الجامعية "السلط"	تكنولوجيا المعلومات	علم المكتبات والمعلومات
		التمريض المشارك	المحاسبة
		المختبرات الطبية	إدارة الأعمال

		الصيدلة	العلوم المالية والمصرفية
		الإنتاج النباتي	إدارة الأعمال الالكترونية
		التصميم الداخلي	
		التصميم الجرافيكي	
		القبالة	
.5	الأميرة رحمة الجامعية "علان"		
.6	الزرقاء الجامعية "الزرقاء"	تكنولوجيا المعلومات	المحاسبة
		المختبرات الطبية	نظم المعلومات الإدارية
		الصيدلة	إدارة الأعمال
		الأزياء وتكنولوجيا الألبسة	العلوم المالية والمصرفية
		التمريض المشارك	التجارة الإلكترونية
		تكنولوجيا التصنيع الغذائي	
.7	الأميرة عالية الجامعية "عمان – إناث"	تكنولوجيا المعلومات	الاقتصاد المنزلي
			المحاسبة
			نظم المعلومات الإدارية
			إدارة الأعمال
			العلوم المالية والمصرفية
			إدارة الأعمال الالكترونية
.8	الهندسة التكنولوجية "عمان"	نظم القوى الكهربائية	
		الأجهزة الدقيقة والتحكم بالعمليات	
		الاتمتة الصناعية	
		تكنولوجيا الحاسوب	
		نظم التكييف والتبريد والتدفئة	
		ميكانيك المركبات	
		تكنولوجيا الإنتاج	
		تكنولوجيا الصناعات الكيمائية	
		الهندسة المدنية	

		الهندسة المعمارية	
		الأوتوترونيكس	
		محطات التوليد	
		المساحة	
		هندسة حساب الكميات	
.9	الكرك الجامعية "الكرك"	التمريض المشارك	المحاسبة
		الصيدلة	نظم المعلومات الإدارية
		المختبرات الطبية	نظم المعلومات المحاسبية
		السجل الطبي	التربية المهنية
			التجارة الإلكترونية
			علم المكتبات والمعلومات
			إدارة المستودعات
.10	الشوبك الجامعية "الشوبك"	الإنتاج النباتي	التربية المهنية
			الاقتصاد المنزلي
			نظم المعلومات الإدارية
.11	معان "معان"	تكنولوجيا الإنتاج	نظم المعلومات الإدارية
		الصيانة الكهروميكانيكية العامة	المحاسبة
		التمريض المشارك	إدارة الأعمال
		السجل الطبي	نظم المعلومات المحاسبية
.12	العقبة الجامعية	إدارة الفنادق	نظم المعلومات الإدارية
		التمريض المشارك	المحاسبة
.13	"العقبة"	الإدارة السياحية	
		تكنولوجيا المعلومات	إدارة الأعمال
		إدارة السياحة والضيافة	

ملحق (5)

كتب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم



جامعة اليرموك
YARMOUK UNIVERSITY

الرقم: ر/١٥٠/ ١٠٩/ ٧٥٧
التاريخ: ١٥/ جمادي الأولى/ ١٤٣٥ هـ
الموافق: ١٦/ آذار/ ٢٠١٤ م

دائرة رئاسة الجامعة

عطوفة الأستاذ الدكتور رئيس جامعة البلقاء التطبيقية الاكرم
السلط

الموضوع: تسهيل مهمة الطالبة شذا حسين بريك

تحية طيبة وبعد،،،

تقوم الطالبة شذا حسين بريك، ورقمها الجامعي (٢٠١٠٢١٠٠٥١) بدراسة بعنوان "دور التعليم المهني في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة: مقترحات للتطوير"؛ وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في كلية التربية، تخصص أصول تربية. ويستدعي ذلك إجراء مقابلة مع أعضاء هيئة التدريس، وتوزيع أداة الدراسة (استبانة) المرفقة على عينة من الطلبة في كليات جامعتكم الموقرة.

أرجو التكرم بالاطلاع والموافقة على تسهيل مهمة الطالبة المذكورة أعلاه.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

رئيس الجامعة

أ.د. عبدالله الموسى

ديوان الرئاسة
قسم الصادر و الوارد

تلفون: ٩٦٢-٢-٧٢١١١١١ فاكس: ٩٦٢-٢-٧٢٧٤٧٢٥ اربد- الأردن
Tel:962-2-7211111 Fax:962-2-7274725 Irbid-Jordan Email:yarmouk@yu.edu.jo http://www.yu.edu.jo

ملحق (6)

أسئلة المقابلة الفرعية

1. ما الصعوبات التي تحد من دور التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة؟

2. ما المقترحات لتحسين وتطوير التعليم المهنيّ والتقنيّ في جامعة البلقاء التطبيقية في التنمية المستدامة؟

Abstract

Breek. Shtha Hussien. The Role of Vocational and Technical Education in al-balqa Applied University in Suitable Development: Suggestions for Improvement. PhD Dissertation. Yarmouk University. 2014. Supervisor(Prof. Hassan Al-hiari)

The purpose of this study was to investigate the role of vocational and technical education in Al-balqa applied university in suitable development. Moreover, exploring the most important obstacles hindering this role. To achieve the aims of the study the researcher developed a questioner to measure the status of vocational education in Al-balqa applied university consisted of (43) items, the questionnaire was administrated on (477) male and female students then an interview was conducted with (20) faculty members to determine the obstacles they face and their suggestions to improve the role of vocational and technical education in sustainable development at Al-balqa university.

The findings of the study showed that the role of vocational and technical education in Al-balqa applied university and its role in sustainable development was in an average level with a mean of (3.050). Moreover, there were significant statistical differences at the level of ($\alpha = 0.05$) in the means of the samples' responses about the role of vocational and technical education in Al-balqa applied university in Suitable development attributed to academic level in favor of middle diploma while, there were no significant statistical differences at the level of ($\alpha = 0.05$) attributed to gender and college.

The findings of the interviews showed that the obstacles facing faculty members and hinder their work are: technical, financial, admission polices and administrative, as the technical ones came in the first rank with the highest means while the administrative obstacles were the least. Based on the findings of the study the researcher recommended

conducting more studies about vocational and technical education within its relationship that may enrich this subject and developing it.

Key Words: Vocational technical education. Al-balqa applied University. Sustainable development